الرصد الاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر
"دراسة ميدانية لعينة من أصحاب المشروعات بمدينة بني سويف"

رباب عاطف محمود*
rababatef1122@gmail.com

ملخص

هدفت هذه الدراسة بوجه عام إلى محاولة رصد الواقع الاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر بمدينة بني سويف، وذلك من خلال التعرف على الخصائص الشخصية والأسرية لأصحاب تلك المشروعات، والتعرف على أسباب نشأتها، وطبيعة هذه المشروعات من حيث البنا والخدمات، ووسائل التسويق، وكذلك تكلفة تلك المشروعات، والمردود الاجتماعي لها على واقع التنمية الحضرية في المجتمع السويفي بوجه عام، وأصحاب تلك المشروعات بوجه خاص. وقد اعتمدت الدراسة على طريق المسح الاجتماعي بالعينة، باستخدام نمط العينة غير الاحتمالية (كرة الثلج) وتطبيقها على (١٥٠) فرد من أصحاب تلك المشروعات، كما اعتمدت على دراسة (١٠) مشروعات دراسة متعمقة، بالإضافة إلى استخدام أسلوب الملاحظة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، يُعد من أهمها: دور هذه المشروعات في القضاء على البطالة، بالإضافة إلى المردود الاقتصادي والمتمثل في مجموعة التغييرات التي نتجت عن تطبيق هذا المشروع، إلا أن التقنين القانوني لهذه المشروعات يشوبه العديد من الصعوبات والمشكلات التي تحتاج لجهود الدولة بشكل مباشر.

الكلمات المفتاحية: المشروعات متناهية الصغر – التكلفة – العائد

* مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة بني سويف

مـــــقدمة

احتلت تنمية المشروعات متناهية الصغر أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية لما لعبته من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً. حيث يؤدي قطاع المشروعات متناهية الصغر كقطاع غير رسمي دورا في دعم سياسات التنمية طويلة المدى بشكل خاص من خلال قدراته الاستثمارية للمال، والحد من الفقر بأنواعه المختلفة، وتولي أتاحه فرص التدريب والتأهيل، وتوفير السلع ، والمحافظة على ثبات الأسعار من خلال مرونته التي قد تعطيه الفرصة لإنتاج السلع وخدمات بأقل تكلفة، وبالتالي أقل سعر كما يعد دفعة عالمية للمحافظة على بقاء البشر.

وتتميز هذه المشروعات بخاصية الانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الاقليمية وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة، فهي تعتمد على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. كما تُعد هذه المشروعات هي الأكثر عددًا بالمقارنة بعدد المشروعات المتوسطة والكبيرة والأكثر توظيفًا للعمالة، والأقل تكلفة في توفير فرص العمل

؛ حيث تلعب دورًا كبيرًا في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية، فهي تعتمد على الخامات الموجودة في البيئة المحلية والأكثر استخداما للتكنولوجيا المحلية؛ مما يزيد من القيمة المضافة لها، كما أنها قد تلعب دور البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة.

وارتبط بهذه المشروعات فئة هامة من فئات المجتمع هم فئة الشباب، باعتبارها تمثل عنصرًا هامًا من عناصر التنمية الاقتصادية في المجتمع المصري نظرا لما تمتاز به من قدرات علمية وعملية، وخصائص جسمية وعقلية، تجعلها قادرة على المساهمة الجادة في دفع عجلة التنمية بكافة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية، فيعد الشباب قطاع هام من قطاعات المجتمع وقوة دافعة لا يستهان بها فهو أساس المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة.

لذا كان من الضروري **رصد الواقع الاجتماعي لتلك المشروعات**، من حيث البحث عن العوامل المرتبطة بالتكلفة التي يتحملها أصحاب هذه المشروعات، والعائد والمردود الاجتماعي والاقتصادي الذي يحققه أصحاب تلك المشروعات.

وتشير الدراسات إلى طبيعة الدور المحوري الذي تقوم به المشروعات متناهية الصغر في تحقيق برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد ارتبطت بعض الدراسات بطبيعة العمل وتأثيره على نمط العلاقات الاجتماعية وتحقيق التنمية في المجتمع ،كما نالت للدراسات التي ركزت علي تأثير بيئة وظروف العمل قدرًا كبيرًا، حيث هدفت دراسة (مشهور،١٩٩٤) بعنوان "القطاع غير الرسمي في شياخة معروف" هدفت الدراسة التعرف علي الاقتصاد غير الرسمي في العشوائيات واستنتجت أن القطاع غير الرسمي له أهمية نسبية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، لما يمتاز به من جذب للعمل مع الاستقرار والاستمرارية، بالنسبة للعمالة الوافدة إليه سواء من الريف أو الحضر(مشهور، ١٩٩٤)

كما تؤكد دراسة (توهامي،٢٠٠١) بعنوان البلدان النامية أمام تحديات الفقر" علي واقع الفقر وقضايا التنمية، من خلال رصد التحديات التي تواجه المجتمعات الفقيرة وقضايا التنمية، وخاصة مشكلات القطاعات غير الرسمية، وتوصلت إلى أن الطبقات الفقيرة لا تشكل عامل قوة في المجتمع وأن للعمل غير الرسمي آلية لتفسير البدائل المتبقية للفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي والمنظم.(توهامي، ٢٠٠١، ص ٣٠)

ولم تقف نتائج الدراسات عند حد مناقشة مشكلات العمالة في القطاع غير الرسمي بل انتقلت لتتناول محاور بحثية تناقش أوضاع العمال المؤقتين وتحقيق الرضا الوظيفي ففي دراسة سميدرال "(simderal,2007) بعنوان العمل كل الوقت أم نصف الوقت" هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير العمل بالأجر، والعمل الدائم على تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن شعور العامل بالاستقرار الذي يحققه العمل الدائم يؤدي بدوره إلى مساعدة العامل على إقامة علاقات ناجحة داخل العمل، إلى جانب تحقيق الإبداع والابتكار، مما يعود بالإيجاب على

التنمية الاقتصادية (**simderal,2007,p:94**). وتدعم هذه النتيجة ما أكدته دراسة دونالدسون ٢٠١٤ (Donaldson,l,2014) بعنوان " المدافعة عن الحقوق " التي أكدت على ضرورة تبني مدخل المدافعة كآلية لتقوية ، تميكن الفقراء والفئات المستضعفة، حتى يستطيعوا التأثير في المنظمات المعنية المسؤولة عن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية، فالمدافعة جزء من عمل المنظمين الاجتماعيين وتسعى إلى مساعدة الأفراد والجماعات؛ لإحداث التغيير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الفئات المستضعفة (**Donaldson,l,2014,p1-7**).

وتوالت الدراسات التي أكدت علn قضايا الحقوق في القطاع غير الرسمي ففي دراسة (milk,2015,) بعنوان "القضايا الصحية للعمالة المؤقتة" أوضحت من خلالها دور عمليات التفاوض التي يستخدم بصورة واضحة في عالم التجارة والقانون كأداة فاعلة في ممارسة الخدمات، وأن هذا التفاوض يُبنى على مبادئ العمل الاجتماعي وتُمكن من حل الصراعات بصورة عادلة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالحقوق الصحية للعاملين في المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر (**milk,2015,p545**).

كما أظهرت دراسة (السعيد، ٢٠١٥) بعنوان "الأجور وعدم المساواة في المجتمع المصري" أن القطاع الخاص يدفع للنساء أجوراً تقل عن نظرائهن من الذكور، وذلك على الرغم من وجود أحكام في قانون العمل المصري تنص على التعويض المتكافئ للجنسين. (**السعيد، ٢٠١٥، ص ١٨**)، وتشابهت من حيث الموضوع مع دراسة (Samuel,2017) بعنوان "الدفاع عن الحقوق في ظل برامج التنمية ،إلا ان الدراسة ركزت علي حقوق الأطفال كعمالة مؤقته في قطاع المشروعات الصغيرة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير وفاعلية تركيز الدفاع عن حقوق الأطفال في ولاية كاليفورنيا، حيث مديري المراكز يعملون على دفع معدلات الفاعلية والتأثير؛ لخدمة المجتمع وخاصة فيما يتعلق بقضايا الأطفال(**Samuel, 2017, p57**).

وانتقل نمط الدراسات ليناقش قضايا المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية ففي دراسة (شبوطي، ٢٠٠٧) "بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق

التنمية الاقتصادية ،دراسة حالة"، هدفت من خلالها إلي تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال (المفهوم، الخصائص، عوامل النجاح والفشل)، كما عرضت إلى عرض تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تطرقت إلى تجارب الدول الرائدة كاليابان بالإضافة إلى تجارب بعض الدول العربية الأخرى، كما تناولت الدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع ، ودور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية **(شبوطي، ٢٠٠٧، ص ١-٥)**.

كما قدم بابي ٢٠٠٨ (Babu,S.J,2008) دراسة بعنوان "دور ووظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير" إلى دور ووظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المجتمعي من خلال رصد التطور التاريخي لنمط المشروعات التي أعدتها مكاتب ومراكز العمل، ودورها في تقديم جملة من الخدمات الاقتصادية وتعزيز الروابط مع الحكومات المركزية في مجال التنمية في "تشيناي، دلهي، كولكاتا ومومباي"، كما أشارت إلى وجود تسهيلات لرفع الكفاءة التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي أدى إلى إلى تحسين الجودة والبنية التحتية ومنه تطور وتنسيق السياسات والبرامج لتطوير هذا القطاع، ما انعكس على ارتفاع مستوى التنمية بالمدن المذكورة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية **(Babu, J.S, 2008,p 1-54)** في ذات الوقت أكدت دراسة (شيبان، ٢٠٠٨) في دراستها بعنوان "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية" على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية الاقتصادية، وأهم الأساليب التنموية في دول العالم لتشجيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أشار إلى مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تقديم استراتيجية الجزائر لتطوير القطاع، وبيان أهم الأجهزة المتدخلة في ذلك وتحليل الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التركيز على واقع قطاع الصناعة التقليدية كنموذج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع تشخيص عام للقطاع وبيان استراتيجية تطويره.(**شيبان، ٢٠٠٨، ص ١-٢٩٤)**.

وركز نمط جديد من الدراسات علي علاقة المشروعات الصغيرة بتحسين مستوي المعيشة ففي دراسة حالة لمنطقة أوندو في نيجريا بعنوان "الصناعات المتوسطة ومستوي المعيشة في نيجريا" قدمها ميفانا (Meghana, 2003) هدف من خلالها إلى دراسة الكيفية التي يتم بها تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة أوندو في نيجيريا، سعت إلى بيان دور هذه الصناعات بالمنطقة في تعزيز التنمية **(Meghana, 2003, p:30)**

كما ركزت دراسة **(البندي،٢٠١١) بعنوان: المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية "مصر نموذجاً"**، على دراسة واقع المشر وعات الصغيرة وتوضيح مدي الارتباط بين فاعلية تلك المشروعات وتحقيق التنمية الاقتصادية، ورصدت الدراسة الواقع التاريخي للمشروعات الصغيرة في مصر وذلك من خلال دراسة الآفاق المستقبلية لها مؤكدًا على أن المشاريع الصغيرة تمثل فرس الرهان في التصدي لأزمة البطالة في مصر في المرحلة القادمة **(البندي، ٢٠١١، ص ١-١٤)**

وهناك بعض الدراسات التي ركزت على نمط الإقراض ودوره في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فعنيت دراسة (البهنساوى ، ٢٠٠٩) بعنوان "السياق الاجتماعي وتنمية المشروعات الصغيرة دراسة حالة لمنطقة بطن البقرة" بالوقوف على واقع التنمية للمشروعات الصغيرة من خلال دراسة حالة لمنطقة " بطن البقرة "، خاصة حرفة الخزف والفخار، مشيرة إلى أن الظروف البيئية والإيكولوجية والسكنية تؤثر بدرجة كبيرة على مستوى المعيشة بصفة عامة، وأن نمط التمويل الذاتي هو النمط المسيطر علي هذه المشروعات(البهنساوي، ٢٠٠٩)، وقد اتفقت العديد من الأدبيات علي ذات النتيجة السابقة، حيث أشارا رومانو، وتانوسكي (Romano, C&. Tanewski,2001)، إلى أن المشروعات صغيرة الحجم عادة ما تكون مضطرة للاعتماد علي التمويل الذاتي أو التمويل من مصادر مرتفعة التكلفة أو التمويل قصير الأجل .& Romano) Tanewski,2001,285-310)

وركز نمط آخر من هذه الدراسات علي دور مؤسسات الإقراض الرسمية في تحقيق التنمية حيث قدم أميس ٢٠١١(Ames,2011) بدراسة بعنوان "اختلاف

الإقراض للاتحادات الائتمانية للأعمال الصغيرة" هدفت إلى إلقاء الضوء على الاختلافات بين إقراض كل من البنوك والاتحادات الائتمانية للأعمال الصغيرة ودعمها، ولقد تم تطبيق الدراسة على الأعمال التجارية الصغيرة التي تستند في تمويلها على البنوك التجارية وكذلك مؤسسات الأعمال التي تستند في تمويلها على الاتحادات الائتمانية، ولقد أظهرت النتائج أن هذه الأخيرة تميل لتعويض الانخفاض الجزئي في القروض التجارية بالبنوك أكثر من مؤسسات الاعمال"(Ames A,2011,p1-5)

تحليل نقدي للدراسات السابقة

عند عرض التراث البحثي الذي ارتبط بموضوع البحث تعرض الدراسة تحليلاً نقديا لهذه الدراسات على النحو التالي:-

أ- **من حيث الهدف العام للبحث**

اهتم قطاع كبير من هذه الدراسات بطبيعة العمالة غير الرسمية وعلاقتها بالمشروعات متناهية الصغ، كما في دراسة (مشهور،١٩٩٤) و"**دراسة صموئيل** "(simderal,2007)، كما ركز نمط آخر علي واقع التنمية الاقتصادية وطبيعة العمل في هذه المشروعات كما في دراسة دونالدسون (Donaldson,l,2014)، ودراسة ميلك (milk,2015,). كما ناقش قطاع آخر من هذه الدراسات قضايا الأجور كما في دراسة (السعيد ٢٠١٥) ودراسة صموئيل (Samuel,2017).

وهناك قطاع كبير من هذه الدراسات علي المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كدراسة بابو(Babu,S.J,2008) ، ودراسة(شيبان، ٢٠٠٨) بعنوان "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، ودراسة (البندي،٢٠١١). كما كان لنمط للدراسات التي ركزت علي مصادر التمويل ودوها في تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية مكانه بارزة كما في دراسة (البهنساوى، ٢٠٠٩)، ودراسة ويلككس (Ames A).

ب -من حيث البناء النظري والمنهجي.

اعتمدت معظم الدراسات علي النظريات الاقتصادية التي تقيس معدل نمو المشروعات في الدول المختلفة كما في دراسة ويلككس (Wilcox,2011)، ودراسة

بابو (Babu,S.J,2008)، كما اعتمد البعض الاخر علي نظريات التنمية المستدامة وتنمية المجتمع المحلي كدراسة (البهنساوى، ٢٠٠٩) .

من حيث المنهج والأدوات

استخدم عدد من الدراسات من حيث المنهج علي المناهج التاريخية التحليلية من خلال دراسة التطور التاريخي للمؤسسات متناهية الصغر، ودورة في تحقيق التنمية المتكاملة كما في دراسة بابو (Babu,S.J,2008) ودراسة صموئيل (Samuel,john,p:20)، واعتمد البعض منها علي دراسة حالة لنمط هذه المشروعات في بعض الدول كدراسة (البهنساوى ، ٢٠٠٩) ودراسة ميغانا ٢٠٠٣ (Meghana, 2003) .

كما اعتمدت بعض الدراسات على تحليل السجلات والوثائق حول هذا القطاع ودورة في التنمية كما في دراسة دونالدسون (Donaldson,l,2014)، ودراسة ميلك ٢٠١٥ (,milk,2015).

ج – تعليق عام علي الدراسات السابقة.

١-أكدت الدراسات في معظمها أن القطاع غير الرسمي يمثل جزءًا هامًا ومكونًا ديناميًا في الاقتصاد الكلى؛ إلا أنها في تحليها اعتمدت علي الرؤية التحليلية التاريخية لواقع هذه المشروعات، ولم تقدم معظمها رؤية اجتماعية تحلل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية معًا، وطبيعة بناء هذه المشروعات من حيث المردود الاجتماعي لها علي برامج التنمية.

٢- بالرغم من توجه الدراسات إلى القطاع متناهي الصغر في تحقيق التنمية، إلا أن هذه الدراسات تجاهلت العلاقة بين نمط هذه المشروعات وحل المشكلات المرتبطة بالبطالة والفقر في قطاع عريض من قطاعات المجتمع وهو قطاع الشباب، **وهذا ما ستحاول الدراسة الحالية الوقوف عليه.**

٣-تركز معظم هذه الدراسات على النظريات الاقتصادية البحتة، ولم يُعتمد إلا القليل منها على نظريات علم الاجتماع في تحليل المشروعات وطبيعة بنائها، من خلال رصد الواقع الاجتماعي في نظريات التنمية في علم الاجتماع، **وهذا ما ستحاول الدراسة الحالية التحقق منه.**

٤- معظم هذه الدراسات اعتمدت علي مناهج تحليله لواقع هذه المشروعات من الرؤية التاريخية والاحصائية التي ترصد التطور التاريخي، **دون الوقوف علي مناهج علم الاجتماع التحليلية.**

٥- تحاول الدراسة الحالية تحقيق الموائمة النظرية والمنهجية لتحقيق الهدف العام من البحث في ضوء نظريات علم الاجتماع.

مــشكلة البحث

تُعد المشروعات متناهية الصغر واحدة من الحلول الهامة التي ساهمت وبشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلة الإنتاج في العديد من الدول النامية، باعتبارها تُمثل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة(**Abdin,2019,pp:2-3**)، نظرًا لدورها الفعال في توظيف الأيدي العاملة، ومحاولة الحد من ظاهرة الفقر، والتي أصبحت عاملاً سلبيًا مؤثرًا في واقع المجتمع الإنساني بوجه عام، والمجتمع المصري بوجه خاص، وعليه كان لابد من الكشف العوامل والتراكمات الاجتماعية التي ترتبط بطبيعة هذه المشروعات داخل محافظة بني سويف؛ وما يرتبط به من مردودًا يهدف إلى تشغيل العديد من الأيدي العاملة، وتساهم في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة مما يحقق التوازن الإقليمي للتنمية الشاملة.

ولقد أصبحت الدول النامية تواجه تحديات كبرى و متراكمة، في عصر عولمة اقتصاد السوق، عولمة القانون الدولي، نظرًا لقيام الشركات الاقتصادية والصناعية الكبرى ، وسياسة الاحتكار التكنولوجي، فتزايدت الفجوة الاقتصادية بين الدول ومن ثم أصبح حاجة الدول النامية ملحة لإيجاد بدائل اقتصادية تحقق لها الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي **(لجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٤، ص ٢).**

وتشير التقديرات إلى أن العمالة غير الرسمية أو العمالة في الاقتصاد غير الرسمي شكلت،على مدى أكثر من عقدين من الزمان أكثر من نصف العمالة في المجالات غير الزراعية في أغلب بلدان الدخل المتوسط وبلدان الدخل المنخفض. **(جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، ٢٠١٨، ص١٣٤)**

وقد أكدت تقارير إعداد المشروعات متناهية الصغر في العالم العربي على الأهمية البالغة لها من خلال ما يضاف سنويا من مشروعات يحصرها كقطاع غير رسمي، فيضاف سنويا نحو ٣٩ ألف مشروع في المتوسط ، و نحو٨٥% من تلك المشروعات تصنف على أنها مشروعات متناهية الصغر، بينما ١٤% منها مشروعات صغيرة ،ونحو ٢% فقط مشروعات متوسطة وفقا لإحصاءات صندوق النقد العربي عام ٢٠١٨ " **(صندوق النقد العربي، ٢٠١٩، ص ١٦١)**

وانطلاقا من أهمية الدور التنموي للمشروعات متناهية الصغر بدت الدول في العديد من البلدان النامية تتسم بدرجات من التسامح، والتسبب في مواجهة هذا القطاع غير الرسمي باعتباره قطاعا يقلل من الأعباء والالتزامات الحكومية الرسمية وبالتالي لن تكون هناك حاجة لإصدار قوانين تمنعه أو القضاء عليه بل العكس، تشجيعه والعمل على نموه. (Kais, 2013,p4)

ويرتبط بالمشروعات متناهية الصغر مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تتعلق بفئة كبيرة وقطاع هام من قطاعات المجتمع وشرائح تحتاج إلى مزيد من الرغاية والاهتمام، خاصة فئة الشباب، وما تعانيه من حالات البطالة، وتدني مستوى الدخل، وتراجع في الأجور، وانخفاض العائد الاجتماعي على هامش الواقع المجتمعي والمصري، خاصة أن الشباب يمثلون الواقع الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أشكالها داخل المجتمع في ضوء سلسلة من الآليات التي ترتبط بذلك.
ولقد تطور التمويل متناهي الصغر Microfinance ، كمنهج تنموي اقتصادي يهدف إلى دعم الفئات ذوي الدخل المحدود، ويركز علي فكرة تقديم الخدمات المالية لدعم الفقراء والمهمشين، كما أنه عبارة عن أداة تنموية ومالية واجتماعية، لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي بالإضافة إلي تحسين مستوى المعيشة للفئات المعدمة.
(Ledgerwood,2020,p1280)

ومن هنا جاءت مشكلة البحث كمحاولة لرصد الواقع الاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر داخل محافظة بني سويف، انطلاقاً من القدرات البشرية المتوافرة في مجال التجارة والحرف وغيرها؛ من خلال الكشف عن خصائص تلك الفئات، وحالتهم

الاجتماعية، والتعليمية، والأسرية وعلاقة ذلك باتجاههم نحو تلك المشروعات، إلى جانب التعرف على الآليات المرتبطة بهذه المشروعات والتي تحدد الاستراتيجية التي تعمل وفقًا لها، كما تسعى الباحثة إلى التعرف على طبيعة التكاليف التي يتعرض لها أصحاب تلك المشروعات، وما يتعرضون له من ضغوط متنوعة حتى يتمكنوا من تغطية هذه التكاليف والمتطلبات وعلاقتها بالواقع الأسري والاجتماعي المحيط، وإلى أي مدى تستطيع هذه المشروعات تغطية هذه التكاليف وإدرار العائد المناسب الذي من أجله سعوا إلى التفكير في بنية هذه المشروعات، هذا إلى جانب تركيز الباحثة على التعرف على المردود القانوني للحكومة تجاه تلك المشروعات داخل المحافظة ووضعيتهم القانونية، وما يتعرضون له من صعوبات ومعوقات تواجههم عند تنفيذ تلك المشروعات، ونوعية تلك المعوقات، والبحث عن سبل حقيقية سواء عن طريق القطاع الرسمي وغير الرسمي لظهور تلك المشروعات بشكل قانوني وفقًا لقوانين ولوائح محددة تتماشى مع قدرات هؤلاء الأفراد، في ضوء المواءمة بين التكلفة والعائد.

لذا تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء علي قطاع عام من قطاع الاقتصاد غير الرسمي المتمثل في المشروعات متناهية الصغر، والذي له الأثر الأكبر في الحد من البطالة، والفقر؛ من خلال بيان حقيقة واقع المشروعات متناهية الصغر في مدينة بني سويف، كما ترصد الدراسة دور هذه المشروعات في تنمية المجتمع باعتبارها قطاع غير رسمي يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل إيجابي، مع التعرف على المنطلقات الحقيقية والأبعاد الموضوعية لهذه المشروعات، وبالتالي معرفة نتائجها ومؤثراتها والقضايا والمؤشرات العامة والخاصة بهذه المشروعات ودورها في التنمية في مدينة بني سويف. **وهذا ما يقودنا إلى الانطلاق من تساؤل أساسي مؤداه: ما الواقع الاجتماعي للمشرعات متناهية الصغر في مدينة بني سويف؟**

أهـمية الدراسة

لهذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية في آن واحد، فبالنسبة **للأهمية النظرية** تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مدى ملائمة القضايا الفكرية للمقولات النظرية لنظرية الفعل الاجتماعي، والتبادل الاجتماعي، ونظرية الاقتصاد غير الرسمي في التنمية، ونظرية

التجريد من القوة، في دراسة العلاقة بين التكلفة والعائد التي تحققهما المشروعات المتناهية الصغر في محافظة بني سويف. أما فيما يتعلق **بالأهمية التطبيقية**، فتسعى هذه الدراسة إلى التوصل إلى مقترحات وتوصيات واقعية من شأنها دعم هذه المشروعات متناهية الصغر وتلبية متطلباتها الأساسية، ومحاولة التقليل من حجم الصعوبات والمعوقات التي تتعرض لها هذه المشروعات داخل مدينة بني سويف؛ من خلال وضع رؤية استشرافية لمحاولة تطوير هذه المشروعات.

أهــداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بوجه عام إلى التعرف على واقع المشرعات متناهية الصغر في مدينة بني سويف بين التكلفة والعائد، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل في:-

١-التعرف على الخصائص الشخصية والأسرية لأصحاب المشروعات متناهية الصغر.

٢- التعرف على طبيعة المشروعات من حيث البناء، والخدمات، والتسويق.

٣- التعرف على مردود المشروعات متناهية الصغر في مدينة بني سويف.

٤-التعرف على المشاكل التي تواجه أصحاب هذه المشروعات.

٥- وضع رؤية استشرافيه لمستقبل المشروعات متناهية الصغر في مدينة بني سويف.

تساؤلات الدراسة

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي مؤداه: ما الواقع الاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر في مدينة بني سويف؟ وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية علي النحو التالي:-

١- ما الخصائص الأسرية لأصحاب المشروعات متناهية الصغر ؟

٢- ما الآليات المرتبطة بالمشرعات متناهية الصغر؟

٣- ما العائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر؟

٤- ما التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر؟

٥- ما الضوابط القانونية التي تضعها الدولة للمشروعات متناهية الصغر؟

أولاً: مـفاهيم الدراسة

في هذه الدراسة سوف يتم تناول أربعة مفاهيم أساسية، وهي: مفهوم الرصد الاجتماعي، ومفهوم المشروعات متناهية الصغر، ومفهوم التكلفة، والعائد.

١- يعرف الرصد الاجتماعي إجرائيًا في هذه الدراسة "تتبع ومراقبة الواقع الاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر في مدينة بني سويف، من حيث التعرف على أسباب نشأتها، والتكلفة المادية لها، والمردود الاجتماعي لها، وكذا الوقوف على الصعوبات والمشكلات التي تواجه أصحاب تلك المشروعات، وتحديد موقف الدولة منها"

٢-المشروعات متناهية الصغر

تعرف المشروعات متناهية الصغر وفقًا للقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بأنها "كل شركة أو منشأة تمارس نشاطاً انتاجياً أو اقتصادياً، ولا يزيد رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه، ولا يتجاوز عدد العاملين فيها عن خمسة عمال" **(الهيئة العامة للاستعلامات)**

كما يعرف المشروع متناهي الصغر بأنه "مشروع يمتلكه شخص أو عدد قليل من الأشخاص، ذو استثمارات محدودة، له رؤوس أموال ثابتة ومنخفضة، مثل: الأراضي، والمباني، والمعدات**(Ardic & Valentina ,2011,p7-8)**

وتعرف منظمة العمل الدولية المشروعات متناهية الصغر بأنها "وحدات تنتج وتوزع سلعاً وخدمات، وتتألف من مستفيدين، ويعتمد المشروع على عنصر العمل من داخل العائلة، وبعضهم يستأجر عمالاً وحرفيين، وعادة ما تكسب دخول غير منتظمة وتهيئ فرص عمل غير مستقرة، ويضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمى بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الاجهزة الحكومية أو الاحصائيات الرسمية للدول **(حسين ،٢٠١١، ص ٦٠)**

ويمكن تعريف المشروعات متناهية الصغر إجرائياً "مشروعات يتم انشائها بواسطة عدة أشخاص وبشكل غير رسمي وغير مسجل رسميًا، له رأس مال محدود، يقدم خدمات متنوعة" خدمية، إنتاجية، مثل مشروع المقهى المتنقل، والمنتجات

الغذائية السريعة (كالسندوتشات، والبليلة، والكسكسي، والتيك أواي،....إلخ داخل مدينة يبني سويف".

٣- التكلفة

تعرف التكلفة إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها "ما يتم إنفاقه على المشروع من بدايته حتى بداية الإنتاج، ويشتمل في هذه الدراسة على بيع بعض الأصول لدى الأسرة، مثل المصاغ الذهبي للزوجة، أو بيع إحدى الممتلكات إن وجدت، أو الاقتراض، سواء من: البنك أو من أحد الأقارب أو الأصدقاء"

٤- العـائد

ذهب العديد من الباحثين إلى وضع تعريفات متعددة حول مفهوم العائد، منطلقين بذلك من الزاوية التي ينظرون إليها، فمن وجهة النظر الاقتصادية، يُعرف العائد على أنه "المكافأة الذي يمني الفرد نفسه بالحصول عليها مقابل تخليه عن منفعة أو إشباع حاجة **(مطر، ٢٠٠٩، ص ٦٦)**

كما يعرف العائد بأن مقياس لأداء الاستثمار، وهو يمثل النسبة المئوية للزيادة في ثروة الفرد والتي تنجم عن الاستثمار، حيث يترتب عليها تحسن في الوضع المادي الملموس، والذي ينعكس علي مستوى الحياة بصفة عامة **(Chance & Brooks,2010,p 7)**

يعرف العائد إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه "ما يعود على صاحب المشروع أو أسرته، سواء كان عائدًا اقتصاديًا، مثل: المكاسب المادية التي تعود عليه وعلى أسرته، أو اجتماعيًا، مثل: ترسيخ ثقافة العمل الحر، أو التخلص من البطالة وتداعياتها والمصاحبات المرتبطة بها، أو تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي"

ثانيًا: المقولات النظرية للدراسة

وفي هذه الدراسة يمكن تناول المقولات الفكرية لثلاثة منظورات اجتماعية، وهي: نظرية الفعل ، نظرية التبادل الاجتماعي، ونظرية الاقتصاد غير الرسمي في التنمية، ونظرية التجريد من القوة.

١- المقولات الفكرية لنظرية الفعل

ارتبطت نظرية الفعل برائد مدرسة الفعل الاجتماعي ماكس فيبر، وانبثقت من نظريته العديد من النظريات الاجتماعية على غرار النظرية البنائية الوظيفية ومثلت جزءاً هاماً في أفكار العديد من علماء الاجتماع، بما يسمى بالبدائل النظرية؛ وقد تنوعت أعماله السيسيولوجيا بين الاقتصاد، الاجتماع، السياسية، التنظيمات.(**Burke, &Logedon, 1996,p 17)**

ويؤمن "فيبر" بالتأثير المتبادل بين الفرد والمجتمع، فهو من ناحية يرى أن الافكار والمشاعر والافعال لدى الناس تؤدي إلى التأثير في المجتمع.(الزهراني،٢٠١٠، ص ١٣١) كما اعتمدت نظرية الفعل الاجتماعي على الافتراضات والمفاهيم الخاصة بثلاث فلسفات رئيسية هي: النفعية والوضعية والمثالية.**(Turner,1992,p 40)**.

لقد كان مفهوم الفعل الاجتماعي مركز تحليل واهتمام معظم رواد علم الاجتماع وأحتل الصدارة في نسقهم الفكري والمفاهيمي، فماكس فيبر الذي كرس مجالا كبيرا في نظريته للفعل الاجتماعي، يعرف الفعل الاجتماعي على أنه " كل أنماط السلوك الإنساني طالما أن الفاعل أو القائم به يضفي على فعله معنا ذاتيا(المهدي،٢٠٠٩، ص ٥٣-٥٤)

ويري علماء الاجتماع أن الفعل الاجتماعي يصبح اجتماعيا عندما يتصرف الفاعل بطريقة معينة تؤثر في تصرف الآخرين، والتصرف الاجتماعي هو أساس التفاعل الاجتماعي.(عبد المجيد ،٢٠١٠، ص٣٣١)

فأفراد المجتمع هم مجموعة فاعلين إذا قاموا بتنظيم أنفسهم من أجل أهداف معينة في سبيل السعي إلى تحقيق مصالح استراتيجية ، ويعلنون عن مصالحهم المشتركة وينظمون أنفسهم من أجل القيام بالفعل الجماعي(**سكوت ،٢٠٠٩، ص٣٠٠)**

وتفترض النظرية أن الأفراد يسعون إلى تحقيق أهداف شخصية في ظل مواقف وأوضاع معينة يتوفر فيها وسائل بديلة لتحقيق الأهداف، ولكنهم في سعيهم لتحقيقها يكونون محدودين بعديد من الظروف الموقفية مثل خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية وظروف بيئاتهم الطبيعية والأيكولوجية (**سكوت ، ٢٠٠٩ ،ص٢٩٦)** كما

أن سلوك الأفراد أيضاً محدودا بالقيم الاجتماعية والمعايير السلوكية والأفكار السائدة في المحيط الذي يعيشون فيه، وكل هذه المحددات الموقفية والمعيارية تؤثر على قدراتهم في اختيار الوسائل التي يمكن أن تحقق أهدافهم من مختلف الوسائل البديلة (Elezaby, 1985,P 22).

ويأتي بارسونز معبرًا عن نظريته في الفعل الاجتماعي من خلال تحليل عمليات التكامل المجتمعي من أجل المحافظة على التوازن وإحداث تغيير يكون تدريجيا دون مشاكل أو خلل داخل البناء من خلال الارتباط الدينامي لأنساق الفعل الثلاثة(نسق الشخصية، النسق الثقافي، النسق الاجتماعي) فيرى أن الفاعل مجبر على الاختيار بين ضروب السلوك دون أخرى، وذلك عند توجيهه لفعله من خلال متغيرات النمط. **(زايد، ٢٠٠٦، ص١١٩).**

وعلى ذلك فإن الفعل الإرادي لدى بارسونز يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في الفاعلين، الأهداف التي يسعى الفاعلون إلى تحقيقها، الوسائل البديلة لتحقيق الأهداف، العوامل الثقافية والمعيارية المؤثرة على الأهداف ووسائل تحقيقها، العوامل الموقفية التي تؤثر على اختيار الأهداف.

وهنا يسعى الفاعلون باعتبارهم أصحاب تلك المنافع –ويقصد بها في الدراسة الحالية المشروعات الصغيرة– بتحديد أهدافها، وأساليب تكوينها، بل ودائمًا يسعون إلى الوسائل بشكل يسمح بتحقيق هذه الأهداف في ضوء ترسيخ للقواعد الثقافية والقيم المجتمعية المحيطة؛ ومن ثم السعي وراء إنجازها وتفعيلها بالشكل الذي يحقق العائد الاجتماعي والاقتصادي المطلوب والمناسب لهم.

كما تفترض النظرية أن هناك وحدة للفعل، تتضمن هدفاً أو حالة مستقبلية يتجه إليها الفعل، أن الفعل يحدث في موقف يشتمل على الأشياء التي لا يستطيع الفاعل السيطرة عليها و(الظّروف) التي يمكن للفاعل أن يمارس سيطرته عليها، فالمعايير والقيم هي التي تشكّل اختيار الفاعل للوسائل المؤدية إلى الأهداف **(خلف، ٢٠٠٢ ،ص٣٠٦).**

وارتبط بنظرية الفعل مفهوم الدور الذي يفرض علينا مجموعة من المعايير التي تحدد واجباتنا على أنها الأفعال التي يقرر الآخرون مشروعية أدائنا لها. والحقوق على أنها الأفعال التي يمكننا أن نقرر بدورنا مشروعية أداء الآخرين لها" **(شتا، ٢٠٠٠ ،ص٢١٥)**.

ولكي نفهم الظواهر الاقتصادية الحقيقية والمعقدة، فإنه ينبغي أن نأخذ في الاعتبار كل العوامل التي أغفلناها في أي تحليل اقتصادي وهي العوامل التي توجد في الواقع وتؤثر على الظواهر الاقتصادية الخالصة، وعلى هذا النحو يعتبر علم الاجتماع هو العلم الوحيد الذي يستطيع أن يأخذ في الاعتبار كل النتائج التي وصلت إليها الدراسات الاقتصادية والعلوم الاجتماعية الأخرى، معا في تحليله للقضايا المجتمعية (ليله، ١٩٨٣ ،ص ٦٩٤) لان النظرية قادرة على تفسير الجوانب المادية للعلاقات التبادلية بين الافراد والجماعات والمؤسسات والمجتمعات وتفسير الجوانب الاعتبارية والقيمية والإنسانية والأخلاقية للعلاقة التبادلية بينهم.(Roniger, **Luis,2004,p: 8**)

ويرى بيرنوكس ١٩٨٥,(Bernoux,A,1985) أن سلوك الأفراد الذي يميل في بعض الأحيان إلي الاستقلالية الاقتصادية أو الدخول في منظمة عمل ليس استجابة آلية أو اتوماتيكية للوضعية المهنية التي يعيشها هؤلاء الأفراد الفاعلون داخل المنظّمة، وإنما هو فعل واعٍ نابع من اختياراتهم، وهو الاستجابة التي يختارها الفاعلون للوضعية المهنية أو الإشكالية المطروحة عليهم، فهم فاعلون يتمتعون بنوع من الاستقلالية والحرية النسبية**(Bernoux,A,1995,P374)**.

كما تفترض النظرية أن السلوك التنظيمي هو الترجمة الحقيقية لمدى ما يقوم به العاملون من تأدية لواجباتهم المنوطة بهم مقابل حقوق يتقاضونها سواء كانت معنوية أو مادية. بمعنى أن المعرفة الدقيقة والكافية بالسلوك التنظيمي سواء كان خاص بالأفراد أو الجماعات، من المتطلبات الأساسية اللازمة لفهم هذا السلوك التنظيمي وتفسيره والتنبؤ به والسيطرة عليه. **(سكوت، ٢٠٠٩ ،ص٢٩٦)**

ويمكن الاستفادة من هذه المقولات النظرية في الدراسة الحالية باعتبار أن القيام بمشروع متناهي الصغر يحتوي علي فكرة مؤداها: أن كل فعل يُسلك داخل المشروع

يتمتع بدافع، وله هدف أو غاية محددة، وليس هناك أفعال عشوائية عديمة الأهداف أو الغايات كونها ناتجة عن كائنات عاقلة يحركها العقل، فهي أفعال ناتجة عن تفكير مسبق، والتفكير حالة من التعقل لإنجاز هدف أو غاية ما، وبالتالي فان السلوك الاستراتيجي لأفراد العينة للقيام بمشروع متناهي الصغر وخاصة عندما نركز علي فئة الشباب هو حسابات عقلية منطقية يوظفها الفاعلون لبلوغ أهدافهم، وتتمثل بالدرجة الأولى في اختياراتهم العقلانية لمجموعة من البدائل التي تؤدي إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، وابتعاد عن البدائل التي تؤدي إلى تكاليف أو خسائر بقدر الإمكان، بمعنى أن السلوك هو بالدرجة الأولى سلوك عقلاني ومنطقي، لكنه بعقلانية محدودة وليست مطلقة؛ تبعًا لما يملكه الفرد من قدرات وإمكانيات؛ خاصة أن هذه المشروعات غير رسمية ولا تأخذ صفة الرسمية كونها غير مرخصة، فهي رد فعل للظروف الاقتصادية، والاجتماعية التي يعيشها الشباب وليست مرتبطة بظروف العمل ذاته والبطالة فهو يفكر بالموارد التي تحتوي علي جوانب إيجابية وسلبية تحتمل المكسب والخسارة، ترتبط بهامش حرية الفاعل والامكانيات الاقتصادية المتاحة.

٢- المقولات الفكرية لنظرية التبادل الاجتماعي

تعد نظرية التبادل الاجتماعي واحدة من أبرز المداخل النظرية في علم الاجتماع المعاصر، وترجع الجذور الفكرية لهذه النظرية إلى رافدين أساسين هما : اتجاه المنفعة في علم الاقتصاد، والاتجاه السلوكي في علم النفس .**(Turner**,1999.**p:211)** وتصور نظرية التبادل الاجتماعي الأفراد على أنهم يدخلون بصفة مستمرة في عملية تبادل للمنافع مع النظم الاجتماعية التي يعيشون في ظلها، حيث يعطون ويأخذون في المقابل أشياء ذات قيمة بالنسبة لهم. (العزبي، ٢٠٠٠،ص ٤٣).

وليس المقصود بتبادل المنافع هنا بالقوانين المطلقة، و إنما توجهات لا تترك على الدوام مكانا للمصادفة وللقرار الفردي، بل تعتبر المجتمع نتاج للقيم التبادلية بين الأفراد، فيتصرفون تبعا للقيم والدوافع وللحسابات العقلية**(فيليب، ٢٠١٠، ص ٤٧)** وتعتبر القيم المفهوم الأساسي لتقييم موقف وتصرفات الأفراد وسلوكهم في المنظمات

والتي تصل، إلى الأفراد عن طريق التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية داخل المنظمة .**(غياث،٢٠٠٣، ص١٥)**

وتكمن أهمية هذه القيم في كونها توفر إطارا لتنظيم وتوجيه السلوك التنظيمي، إذ تعرف بأنها مجموعة المبادئ والضوابط السلوكية والأخلاقية التي تحدد تصرفات الأفراد والمجتمعات ضن مسارات معينة وتصبها في قالب ينسجم مع عادات تقاليد وأعراف **(الفاعوري،٢٠٠٥، ص ١٥٤)**

كما يشير منظرو هذا الاتجاه إلى ميل الأفراد للحصول على أكبر قدر ممكن من تحقيق المصالح الشخصية أثناء تفاعلاتهم الاجتماعية مع الآخرين إذ يقوم التفاعل على أساس نفعي فيحسب كل طرف مقدار الفائدة التي يحصل عليها من هذا التفاعل فالافتراض الأساسي هنا هو أن كل شخص في أي تبادل فعلي يسعى لتحقيق أقصى فائدة وفي الوقت نفسه يقلل من التكلفة إلى أدنى حد **(Burke, 1996,p29)** .

وناقشت النظرية مفهوم الثقة في القطاع الخاص من خلال تحليل لمفهوم العلاقة التبادلية، ويمكن القول بأنه عندما تُمنح مؤسسات القطاع الخاص ثقتها في أفراد المجتمع ومشاركتهم في صنع القرار المتعلق بتقديم الخدمة لهم فأن احتمال مقابل ذلك على النمو الفائق لما هو مخطط **(Davidm, 2005,p 123)**.

فالافتراضات الأساسية للنظرية تعمل على تحقيق تماسك النظام، من خلال التبادل النفعي ، والموارد البشرية ، والتي تمثل أهم موارد التبادل الإنساني باعتبارها المسؤولة عن إدارة جميع عملياتها وتحقيق أهدافها، والذي يعبر عن توجهات المجتمع وقيمه وأفكاره من خلال ممارسات سلوكية معينة تعمل الثقافة على تحديد إطارها وضبطها وفق متطلبات المجتمع ، فالقيم تشجع على سلوكيات معينة وتحد من انتشار سلوكيات أخرى**(مصطفى،٢٠٠٠ ، ص٤٠٩)**

وناقش بودون عمليات الإنتاج، من خلال تحديد أفضل السبل لزيادة الإنجاز المهني والوظيفي، ومحو الإسراف في جهود العمال، وفي هذا السياق تفترض النظرية أن الأفراد يؤدون بشكل ضعيف وبأقل جهد ممكن عندما يعملون لدى الآخرين، كما

استخدمت النظرية المدخل الإمبيريقي، وحرصت على توظيف الملاحظة والتجربة **(بودون، بوريكوا، ١٩٩٦، ص ٢٣١)**

وتستخدم نظرية التبادل الاجتماعي المصطلحات الاقتصادية ، التي تعتمد بشكل أساسي على البنية الاجتماعية الناشئة في أنماط التبادل الاجتماعي في مجموعات صغيرة، وساهمت في تكوين فكرة التمييز بين التبادلات الاجتماعية ،الاقتصادية ، التبادل والسلطة. وكان الهدف منها تحديد العمليات المعقدة والبسيطة دون تجاهل الخصائص الاجتماعية الناشئة(Folashade. 2017,p97))

وبالنسبة للمشروعات متناهية **الصغر في مدينة بني سويف الجديدة** نجد أن النظرية تناقش العلاقة بين التكلفة والعائد عندما يكون لدى كل طرف سلع تقدرها الأطراف الأخرى، وتقترح نظرية التبادل الاجتماعي أن هذه الحسابات والعلاقات المهنية ، والعلاقات سريعة الزوال ، وتؤكد نظرية التبادل الاجتماعي أنه إذا كانت تكاليف العلاقة أعلى من المكافآت، وضع الكثير من الجهد أو المال في العلاقة، ولم يحصل علي مقابل مماثل، وقد يتم إنهاء العلاقة أو التخلي عنها. فكل انسان يضع امامه مجموعة من الاهداف ويحدد لنفسه اكثر الوسائل كفاءة لبلوغ هذه الاهداف، ويضع الانسان غيره من أعضاء المجتمع في الاعتبار أثناء سعيه لتحقيق أهدافه، حيث ان هؤلاء الاعضاء يؤثرون أو قد يتحكمون في عملية سعي الإنسان لتلك الأهداف. وهذا الموقف هو الذي ينتج العلاقة الأساسية للتبادل، ويصبح السلوك بهذا المعنى سلوكًا اجتماعيًّا، كما يتخذ السلوك شكل التبادل، حيث أن الأشخاص الآخرين الموجودين في الوسط الاجتماعي يملكون المصادر و الموارد المختلفة ومن ثم فأننا نتبادل القيود بالسلع والعمل بالنقود، كما نتبادل المشاعر والعواطف ويجد الناس أنفسهم دائما في مواقف اجتماعية تبادلية، حيث يتبادلون السلوك والخدمات ويتبادلون الدعم العاطفي والانفعالي.

٣- المقولات الفكرية لنظرية الاقتصاد غير الرسمي .

تعتبر "كايت هيرت" Hart-K سنة ١٩٧١ أول من تناولت قطاع الاقتصاد غير الرسمي التقليدي، لتجسيد ووصف مشاكل الفئات الاجتماعية الفقيرة، التي تعمل في

إطار غير منظم، وما يلازمها من تغيرات في مجالات شتى في البلدان النامية . ويظهر الاختلاف بين ثنائية "هارت" أي (القطاع الرسمي، غير الرسمي) والتي تتشابه عنده بين ثنائية (تقليدي، حديث). (ستروبل، ١٩٩٦، ص١٨٣)

وابتكرت كيث هارت عام ١٩٧١ مفهوما جديدا هو "الارسمية"، وناقش من خلاله قضية فقراء المناطق الحضرية ووصفهم بإنهم "ليسوا عاطلين عن العمل"، حيث أنهم غالبا ما يعملون مقابل عوائد متدنية ، ولا يتم تنظيم الاجور بطريقة قانونية بالاضافة إلي أن هناك علاقات خفية في هذا التنظيم غير الرسمي، وكانت أفكارة انطلاقة لظهور منظور الاقتصاد غير الرسمي في التنمية.(كيتث ، ٢٠١١، ص ٩٧)

ويرى علماء الاجتماع أن النمو في قطاع الأنشطة غير الرسمية تطوري حسب أصحاب المدخل الثنائي الإصلاحي، وفي هذا السياق اعتبرت "كاترين تومل" بأن التوسع في القطاع غير النظامي من الطرق الرئيسية التي مكنت أسواق العمالة في البلدان الفقيرة لأن تواجه الأزمات الاقتصادية، كما أن أعمال القطاع غير الرسمي الصغير يقدم مزايا كثيرة منها الإنشاء السريع وبكلفة رخيصة، والمرونة في العمليات إلى أن تصبح مشروعات إنتاجية نظامية. **(قيرة ، وآخرون، ٢٠٠٣، ص ٩٧)**

ويري منظرو هذا الاتجاه في معالجتهم للقضايا الاقتصادية الخاصة بالفئات الفقيرة، أن هذه الفئات ليست كينونات خاصة قائمة بحد ذاتها، وإنما هي وحدات اجتماعية وعلاقات سياسية، تحدد طبيعتها واتجاهاتها العامة حركة المجتمع، ومن ثم فهي ليست أمرا معزولا عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. **(تومل، ٢٠٠١، ص ١٥)**

تمركزت افترضات نظرية القطاع غير الرسمي للتنمية في ثلاث وجهات نظر تشرح أسباب السمة غير المنظمة القطاع غير الرسمي، فتفترض أن هذا القطاع هو خزان لأصحاب المشاريع المنتجة التي ابتعدت عن الإجراءات الرسمية بسبب التكاليف التنظيمية المرتفعة، الثاني يرى الأشكال غير الرسمية على أنها "أشكال طفيلية" منتجة بما يكفي للبقاء في القطاع الرسمي لكنها تختار أن تظل غير رسمية لكسب أرباح أعلى من مزايا التكلفة الناجمة عن عدم الامتثال للضرائب واللوائح. والثالث يري أن

السمة غير الرسمية هي استراتيجية بقاء للأفراد ذوي المهارات المنخفضة ، والذين هم غير منتجين بحيث لا يسعون إلي أن يكونوا رسميين على الإطلاق(أوليس، غابرييل، ٢٠١٨، ص ٢٨٣)

وفي هذا السياق ينظر أنصار هذا الاتجاه إلى العلاقة بين القطاعين (الرسمي، غير الرسمي، بأنها علاقة استغلالية ، لأن القطاع غير النظامي يشكل نمطا إنتاجيا مستغلاً وتابعاً وسيبقى على ما هو عليه، ما دامت التبعية قائمة. **Gilbbeert, (2004,p: 1-5)**

وفقًا لنظريات تنمية القطاع غير الرسمي، يكسب العمال في القطاع غير الرسمي عادةً دخلًا أقل، كما أنها غير مستقرة ، ولا يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الحماية والخدمات الأساسية الاقتصاد غير الرسمي أكبر بكثير مما يدركه معظم الناس(**معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠١٠، ص٣٣)** كما يمكن أن يفتقر القطاع غير الرسمي أيضًا إلى إمكانات النمو ، مما يؤدي إلى حصر العاملين في وظائف وضيعة إلى أجل غير مسمى من ناحية أخرى ، يمكن للقطاع غير الرسمي أن يسمح لنسبة كبيرة من السكان بالهروب من الفقر المدقع وكسب دخل مرضٍ للبقاء على قيد الحياة **(لورد، ٢٠٠٦،ص ٦٧)** وفي البلدان المتقدمة قد يختار بعض الأشخاص الذين يعملون رسميًا أداء جزء من عملهم خارج الاقتصاد الرسمي، وذلك بالضبط لأنه يوفر لهم المزيد من المزايا، وهذا ما يسمى "العمل الإضافي". إنهم يستمدون الحماية الاجتماعية ، والمعاشات التقاعدية ومزايا الأطفال وما شابه ذلك ، من عملهم الرسمي ، وفي نفس الوقت يتمتعون بمزايا ضريبية ومزايا أخرى من العمل في الجانب(حداد، ٢٠١٧، ص ١٩٣)

فيمكن للقطاع غير الرسمي أن يخلق حلقة مفرغة فيما بينه وبين الدولة نظرًا لعدم قدرتها على تحصيل الضرائب من القطاع غير الرسمي ، الوضع الذي قد تصبح الحكومات مضطرة إلي المساهمة فتمويل الخدمات العامة مما يجعل القطاع بدوره أكثر جاذبية، كما تنظر بعض الحكومات إلى السمة غير المنظمة على أنها فائدة،

وتمكين العمالة الزائدة ليتم استيعابها ، وتخفيف مشكلات البطالة **(Germany 2008, p. 3)**

ويمكن الاستفادة من هذه المقولات النظرية في الدراسة الحالية من خلال النظر إلى تلك المشروعات في ضوء إشكالية مزدوجة بين صاحب المشروع والدولة ومن ثم التأثير علي برامج التنمية بصورة قد تكون إيجابية أو سلبية، حيث يمثل قوى إنتاج حقيقية داخل اقتصاد التنمية ويحاول تحقيق الحد الأدنى من الدخل والقضاء على البطالة، في ذات الوقت الذي تنظر له الدولة علي أنه نشاطًا اقتصاديًّا مخالف للقانون، ومن هذا المنطلق ترصد الدراسة في ضوء فروض النظرية الجوانب الإيجابية والسلبية للمشروعات متناهية الصغر وما يتعرضون له من صعوبات داخل مدينة بني سويف الجديدة.

٤- المقولات الفكرية لنظرية التجريد من القوة

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الفقر الحضري يُعد أحد أشكال التجريد من القوة عن طريق الجهود الجماعية المبذولة من طرف الفقراء؛ لضمان إشباع حاجاتهم الأساسية، سواء تنظيم ذاتي أو صراع سياسي، والتزود بالقوة ذاتيا، ويعد التنظيم الذاتي للفقراء النموذج الأساسي لهذا التزود من أجل البقاء الذي يسعى للارتزاق بالموارد الأساسية . هذا فضلا عن المساعدة الخارجية المقدمة من طرف الدولة، و المفروض تحقيقها مع حجم المشكلة، و يتطلب ذلك المطالبة بحق الفقراء كجزء من حقوق الإنسان (قيرة ، وآخرون، ٢٠٠٣، ص ٩٩)

و يتطلب التجريد من القوة ثلاثة أبعاد أساسية، وهي : البعد الاجتماعي" أي النقص في الموارد الضرورية و نفقات المعيشة"، البعد السياسي " و يقصد به عدم وجود صوت مسموع للفقراء"، البعد النفسي، وهو شعور الفقراء الداخلي بانعدام أهميتهم.**(EMNES ,2017,p:25)**

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه، كيف يمكن للفقراء الحصول على وسائل العيش وضمان المعيشة و هم يبعدون كل البعد عن عملية تراكمات رأسمالية ؟أو ما هي نماذج اكتساب القوة ؟ إن الإجابة على السؤال، يتطلب سبل كسب العيش، والذي

يستدعي أنشطة الأسرة الجماعية الموجهة أساسا إلى الاستهلاك، وأنشطة الإنتاج خارج الأسرة (المصانع والمؤسسات الأخرى) فالاقتصاد المنزلي في الاقتصاد غير الرسمي هو محور لكسب العيش.

ويفترض الاتجاه أن النظام غير الرسمي يكمل تفويض السلطة على المدى القصير، أما على المدى البعيد و بعد اتساع الحاجات الرئيسية فقد تصبح أساسية بدورها، والتي لا يمكن تحقيقها في ظل ظروف المسافة (المسار التراكمي المتسلط) (فريدمان ،١٩٩٦، ص١٩)

ويمكن الاستفادة من هذه المقولات النظرية في الدراية الحالية من خلال الكشف عن الخصائص التي يتميز بها القطاع الحضري غير الرسمي كنشاط اقتصادي؛ باعتباره نشاط مفتوح لمن يرغب ممارسة العمل في مجاله، فليست هناك قيود تحول دون دخول أحد إليه، الا من حيث التنظيم أو المهارة أو المال، كما انه يقوم على نمط من الملكية العائلية أو القرابية بشكلٍ أساسي، كما أنه نشاط من النوع صغير الحجم "المايكرو Micro "ولذلك فهو يعتمد على كثافة العمل وعلى استخدام أنماط قديمة من التكنولوجيا؛ بالإضافة إلي أنه نشاط غير منظم؛ يواجه منافسة شديدة من جانب القطاعين الرسمي و العام ، كما أن فهم واقع الفئات الاجتماعية المتواجدة على هامش هذا الاقتصاد، وممارسته لأنشطة غير رسمية، الأنماط الإنتاجية والخدمية التي يمارسها هي أحد برامج في التنمية.

رابعًا: مجتمع البحث والاجراءات المنهجية

سبق وأن عرضت الباحثة لأهداف الدراسة، وتساؤلاتها الأساسية، والمفاهيم، وأبرز المقولات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة؛ وفيما يلي تعرض الباحثة للإجراءات المنهجية للدراسة، متضمنة: مجالات الدراسة، والمنهج المستخدم، وأدوات جمع البيانات، والعينة المستخدمة، وأسلوب التحليل المستخدم.

١ – <u>مجالات الدراسة</u>

هناك ثلاثة مجالات أساسية للدراسة، هي: المجال الجغرافي، والمجال البشري، والمجال الزمني، فيما يتعلق بالمجال الجغرافي، فقد أجريت الدراسة في مدينة بني

سويف(مدينة بني سويف وهي عاصمة محافظة بني سويف، تقع على وادي النيل، تأسست عام ١٩٨٦م، ترتفع عن سطح البحر ٥٥ متراً، فهي تقع في منطقة الوسط من مدينة القاهرة ومدينة المينا، تبعد عن القاهرة مسافة ١٢٤ كم، وعن مدينة المينا ١٢٣ كيلومتراً، وعن مدينة الفيوم ٦٠ كيلومتراً، وعن مدينة البحر الأحمر ١٦٢ كيلومتر). أما فيما يتعلق بالمجال البشري، فقد أجريت الدراسة على أصحاب المشروعات متناهية الصغر في مدينة بني سويف. أما فيما يتعلق بالمجال الزمني، فقد استغرقت هذه الدراسة حوالي خمسة شهور ونصف، وهي الفترة الزمنية التي استغرقتها عملية جمع المادة الميدانية.

٢-المنهج المستخدم

نظراً لطبيعة الموضوع الذي تتناوله الدراسة والأهداف التي تسعي إلى تحقيقها، فإن الدراسة الحالية سوف تعتمد بصفة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال وصف ملامح المشروعات متناهية الصغر في مدينة بني سويف، من حيث بناء المشروع وآليات تكوينه والمردود الاجتماعي والاقتصادي لهذا النمط من المشروعات.

٣-طرق ووسائل جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، فنظرًا لعدم توافر إحصاءات رسمية لهذه المشروعات حيث انها نمط من انماط المشروعات الغير مسجلة رسمياً، كما استخدمت أربعة وسائل أساسية لجمع البيانات، باستخدام استمارة الاستبيان، ودليل المقابلة، ودراسة الحالة المتعمقة، والملاحظة .

أولاً: طريقة المسح الاجتماعي بالعينة.

استخدمت الباحثة مسح بالعينة **(عينة غير احتمالية)** باستخدام **(كرة الثلج)** حيث ان البحث اعتمد علي نمط المشروعات متناهية الصغر في مدينة بني سويف الغير مسجلة قانونياً وبالتالي لا يوجد احصاء لها ، ومن ثم اصبح حصرها أو تحديد عينة محددة غير ممكن ، مما استوجب استخدام هذه الطريقة في اختيار العينة.

ثانيًا: الاستبيان

تم الاعتماد على استمارة استبيان على عينة من أصحاب المشروعات متناهية الصغر، وقد احتوت هذه الاستمارة على (٥٥) سؤلاً، منهم (٥) أسئلة مفتوحة النهاية (حتى تمنح فرصة كافية لأفراد العينة من اقتراح بيانات ومعلومات وفقًا لخبرتهم ومعايشتهم للموضوع)، و (٥٠) مغلقة النهاية. وتكونت من العناصر الأساسية التالية:

أ- البيانات الأولية

ب-البيانات المتعلقة بالعوامل الأسرية المرتبطة بأصحاب المشروعات متناهية الصغر.

جـ- البيانات المتعلقة بآليات المشروع من حيث "الإنشاء، الإنتاج، التسويق، والإدارة".

د- البيانات المتعلقة بالعائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروع.

هـ-البيانات المتعلقة بالمعوقات التي تواجه المشروع.

و-البيانات المتعلقة بالتقنين القانوي للمشروع.

ثالثًا: دليل المقابلة

من أجل التعمق في نتائج الدراسة، قامت الباحثة باستخدام دليل للمقابلة، تم تطبيقه على عدد (١٠) مفردات من المشروعات الأكثر تأثيراً في المجتمع، وتم تحديدها بدقة، **وقد احتوى دليل المقابلة على البيانات الأتية:-**

البيانات الشخصية للحالة، المستوي التعليمي ،الحالة الزواجية ،نوع المشروع، سبب المشروع، مكان المشروع ،وسائل تمويل المشروع ،طرق الإدارة، التسويق، استقلاليه المشروع، طرق ووسائل الادارة، نوع المنتج ، طرق التسويق، مشكلات الادارة والتسويق، المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجههم، الوضع القانون، مفهوم الرضا عن المشروع ، ودور الدولة والجهات الرقابية في المشروع.

رابعًا:- الملاحظة

اعتمدت الدراسة علي نمط الملاحظة المنظمة،(ملاحظة بدون مشاركة، وفيها لم تشترك الباحثة في أي نشاط خاص يزاوله الأفراد أصحاب المشروعات، كما لم تشارك في القيم السائدة، أو النظم المعمول بها، وقد اعتمدت على خطة علمية محددة، وأبعاد واضحة بالنسبة لمجتمع البحث، وذلك من خلال ملاحظة مكان المشروع، وشكلة وبناءة، والادوات المستخدمة في الانتاج والتسويق، وكانت هذه الاداة أكثر تنظيمًا ودقة وساهمت في دعم رؤية الباحثة لطبيعة هذه المشروعات وخصائها الأساسية.

٤ - عينة الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نمط العينة غير الاحتمالية باستخدام كرة الثلج، وعليه تم استخدام عينة مكونة من (١٥٠) مفردة من المشروعات متناهية الصغر وقد روعي في عملية الاختيار أن تكون العينة ممثلة لجميع أنواع المشروعات وقطاعاتها الجغرافية في مدينة بني سويف، وفقًا لقدرات الباحث المتواضعة، لذا سعت جاهدة إلى اختيار تلك المفردات بشكل ممثل لمدينة بني سويف.

وقد راعت الباحثة مجموعة من الشروط العامة في العينة المتمثلة فيما يلي:-

٢- أن هذه المشروعات هي الأكثر انتشارًا لدى الشباب في مدينة بني سويف.

٣- تنوع المستويات التعليمية والمهنية لأفراد العينة.

٤- أن هذه المشروعات تنتشر بالقرب من منزل الباحثة، مما جعلها أكثر ملاحظة لطبيعة هذه المشروعات من حيث التنظيم، والتسويق، وخدمة المجتمع المحيط.

٥- تنوع الخدمات التي تقدمها هذه المشروعات، واختلاف الأنشطة الإنتاجية بها.

٥- أساليب التحليل.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأسلوبين: الكمي والكيفي معًا، حيث قامت الباحثة باستخدام الأسلوب الكمي من خلال جمع البيانات باستخدام الاستبيان، والقيام بالمعالجات الاحصائية المختلفة؛ باستخدام البرنامج الإحصائي SPSSK لتحليل البيانات الإحصائية.

كما تم استخدام الأسلوب الكيفي في التحليل بهدف التعمق في بعض النتائج التي أدلى بها أصحاب المشروعات سواء عن طريق الاستبيان، أو المقابلات.

نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: النتائج المتعلقة بالخصائص الأسرية لأصحاب المشروعات.

تحاول الدراسة في هذه النتيجة رصد مجموعة الخصائص الأسرية لمؤسسي المشروعات متناهية الصغر، من خلال تحليل السمات الشخصية والأسرية لأصحاب هذه المشروعات.

أ- النتائج المرتبطة بالسمات الشخصية لأصحاب المشروعات

فيما يتعلق بالسن: كشفت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (١) أن أعمار أصحاب المشروعات متناهية الصغر جاء معظمها في مرحلة الشباب، ويبدو ذلك من خلال ما أشارت به نتائج الدراسة، حيث جاءت نسبة الأفراد الذي تراوحت أعمارهم ما بين (٢٥إلى ٣٠) بمعدل ٤٠% من أفراد العينة، كما بلغت نسبة من هم في المرحلة العمرية من(٣٠إلى ٣٥) نسبة ٣٦.٧%، وبلغت نسبة من هم في الفئة العمرية من (٢٠ إلى ٢٥) ١٨.٧% من إجمالي العينة، كما بلغت نسبة من هم دون العشرين عام حوالي ٤.٦% من نفس العينة، الأمر الذي يشير إلى تمركز نمط المشروعات متناهية الصغر في فئة الشباب، فالشباب مرحلة عمرية ترتبط بقوة العمل والإنتاج ومن ثم هم الأكثر على تحمل مشاق هذ النوع من العمل، فالعمر يُعبر عن معطى اجتماعي، أو إنتاج اجتماعي وفق عناصر يتبناها، كأساس تنظيم العلاقات الاجتماعية، وهذا ما أكدته الحالة الأولي، حيث ذكرت قائلة "**أنا عندي ٢٦ سنة، وكإن عندي ١٠٠ سنة من الهموم والشغل ومتاعب الدخل، وهعيش اذاي؟ وهعمل إيه؟ فعملت المشروع**" وتقول الحالة الخامسة "**عندي ٣٤ سنه، بس كأني طلعت معاش من الضغوط والالتزامات اللي عليه**"

ويرى (أبو الحسن، ٢٠٠٦) أن فترة الشباب تبدأ عندما يحاول المجتمع تأهيل الفرد اجتماعيا وثقافيا ومهنيا ليحتل مكانة اجتماعية يؤدي فيها أدواراً في بناء المجتمع. وتنتهي هذه الفترة حينما يتمكن الفرد من احتلال مكانته الاجتماعية، ويبدأ

في أداء أدواره في السياق الاجتماعي بشكل ثابت ومستقر؛ وفقًا لمعايير ونظم هذا المجتمع (أبو الحسن،٢٠٠٦، ص ٢٥٠).

ويأتي متغير النوع كأحد المتغيرات الهامة التي لها علاقة مباشرة بفكرة المشروع، فقد اتضح من نتائج الدراسة أن أفراد العينة من الذكور بلغت ٨٨.٤% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة الاناث ١٨.٦% من نفس العينة، ويرجع ذلك إلي فكرة التمييز النوعي بين الذكور والاناث في المجتمعات التقليدية، وهذا ما تؤكده حالات الدراسة، حيث تقول الحالة الثالثة "**طبعًا في مهن الستات متقدرتش تقوم بيها، يعني مثلا تقف في الشارع تبيع لسواقين وعمال، دا صعب جداً، كمان عمرنا شفنا ست بتسوق عربيات وتتنقل بيها**" وتقول الحالة الرابعة "**أنا فكرت في ميت مشروع والبيت عندي كانوا بيرفضوا لحد ما لقيت فكرة المكتبة دي والحمد لله في أمان** "وتؤكد الحالة الخامسة "**طبعًا في حاجات ينفع تشتغل فيها يعني لو مراتي قالتلي هقف على عربية مستحيل طبعاً أوافق، لان في حاجات تنفع وحجات متنفعش**

وتتفق هذه النتيجة مع التصور الاقتصادي للتنمية الذي يفترض ان الفجوة النوعية بين الجنسين تمثل عائقاً امام المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتبار أن العمل اللائق المناسب لطبيعة المرأة هو افراز لطبيعة دورها الاجتماعي الذي حدده المجتمع وليس افراز لإمكانياتها وقدراتها (EIPCL,2004,p:238). كما تتفق أيضًا مع دراسة أجريت في عام ٢٠١٧ عن "ريادة الأعمال النسائية وتنمية المشروعات" والتي أشارت إلى أن معظم رائدات الأعمال الناجحات تمثلت عوامل نجاحهن في المساندة المعنوية والمادية التي حصلن عليها من أسرهن، وفي المقابل، ذكرت رائدات الأعمال التي فشلت أعمالهن أن هن رائدات اعمال رفض المجتمع دورهن الاجتماعي، أو لم يسمح لهن سوي بالعمل تحت رعاية أزواجهن.(نصر، ٢٠١٧، ص ١٤٥-٢١٣)

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، فقد لعب دورًا كبيرًا في اختيار المشروع وتنفيذه، فقد بلغت نسبة المتعلمين ٨٦.٨ % من أفراد العينة، حيث بلغت نسبة المتعلمين تعليم عالي ٦٣.٤% من تلك العينة، وبلغت نسبة المتعلمين تعليم متوسط

٢٣.٣%، كما بلغت نسبة من يقرأ ويكتب ١٠% من تلك العينة، وبلغت نسبة الأميين ٣.٣% من أفراد العينة.

وتتضح هذه النتيجة أكثر عندما نلمس العلاقة بين المستوي التعليمي وسوق العمل حيث يفترض سوق العمل مهن ترتبط بالاحتياج الاجتماعي وليس المستوي التعليمي فبالرغم من أن الغالبية العظمي من أفراد العينة هم من المتعلمين تعليم عالي ومتوسط الا إن المستوي التعليمي ليس مؤشر علي العمل وهذا ما تؤكده حالات الدراسة فتقول الحالة الأولي" **أنا خريج كلية تجارة وادبني اهو عامل مشروع العربية الملاكي دي، مفيش شغل والي اتعلمناه حاجة، والوضع في البلد حاجة تاني**" كما تقول الحالة الثانية" **قعدت ٣ سنينن أدور علي شغل وتعبت فقلت ادي الشهادة الي اخدتها ولا شغل ولا أي حاجة، وادبني خريج أداب، فالتعليم دا شهادة نبروزها**"

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته دراسة(Phillip, Brown,2003) عن "تناسب مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل في الدول النامية" والتي استنتجت عدم تناسب مخرجات التعليم الجامعي مع فرص العمل المتاحة واحتياجات السوق المحلية من العمالة (Phillip, Brown,2003,p143) .

أما فيما يتعلق **بالحالة الاجتماعية** لأفراد العينة، كشفت نتائج الدراسة عن وجود دور محوري وفعال للحالة الاجتماعية لأفراد العينة، حيث بلغت نسبة المتزوجين ٧٤% من أفراد العينة، بينما بلغت نسبة غير المتزوجين ٢٦% وربما يعود ذلك إلى الحالة الزواجية تفرض على الزوج مسؤولية اجتماعية واقتصادية دفعنهم إلي ممارسة أي نشاط اقتصادي يدر دخل، وسلك السبل المختلفة من أجل تدبير النفقات الأسرية، وهذا ما أكدته حالات الدراسة، حيث ذكرت الحالة الرابعة "**أنا متجوزة وهوا مش قادر لوحده، بيشتغل على باب الله، عملت مكتبة الإكسسوار وهو لو ظروفه تنفع كان هبييجي يقف معايا، طب هناكل منين؟**" كما ذكرت الحالة الخامسة قائلة "**أنا متجوز من ١٠ سنين ومعايا ٣ عيال دا غير امي لما تعيا ولا تتعب لازم أوديها تكشف طب كل دا أجيبه منين؟ الجواز دا مسؤولية، هياكلوا طوب؟ أهو أي شغل يسترنا**".

وتتفق هذه النتيجة مع ما نظرية الفعل، والتي ترى أن الأمور الغير مرغوبة والتي يشعر الفرد أمامها بالاستياء من ظروف البيئة المحيطة، والمتمثلة في المتغيرات البيئة والاجتماعية والاقتصادية؛ تجعل الفرد علي علاقة إيجابية مع قضية الرضا الوظيفي بأي وضع يحقق له الاستقلال المادي(حسين ، ٢٠١٠، ص٢٢٦)

كما اتضح من نتائج الدراسة أن نسبة الاعالة والمتمثلة في عدد أفراد الأسرة، لعبت دورًا كبيرًا في تنفيذ المشروع لانعكاسه علي معدل الانفاق؛ مقارنة بعدد أفراد الأسرة، حيث بلغ عدد من يعولهم صاحب المشروع من (٣ إلى٥) أفراد نسبة ٤٠% من أفراد العينة، بينما بلغ عدد من يعولون من (٢ إلى ٣) نسبة ٣٦.٦ % من أفراد العينة، بينما بلغت من يعول أكثر من ٥ أفراد ١٣.٣% من أفراد العينة، وأشارت نسبة١٠% من أفراد العينة، بأنهم كانوا يعولون أقل من ٣ أفراد.

كما أتضح من نتائج الدراسة أن الاعالة هنا لا تقتصر علي الأسرة النواه فقط، (والمتمثلة في الزوجة والأولاد) وانما ارتبطت بالالتزامات المرتبطة بالأسرة الممتدة، فرعاية الأبوين والأخوات هو واجب اجتماعي للذكور في معظم المجتمعات التقليدية، حيث يرتبط بالنوع التزامات اقتصادية مما يزيد من نسبة الأعباء، وقد اتضح أن الالتزامات الأسرية تختلف طبقا للوضع الأسري والاجتماعي للوالدين والأسرة الممتدة، حيث تقول الحالة الأولي "**أنا لحد وقت قريب كنت باخد فلوس من أبويا هو عنده معاش بيساعدني**"، وتقول الحالة الثانية "**انا معايا تلت ولاد وأمهم، وأهلي عارفين الظروف، همه مكفيين نفسهم وأنا أهو يدوب، مفيش والله، ولو فيه، همه أولا**"، كما تقول الحالة الثالثة "**أنا بشتغل في المشروع، أنا ومراتي، ومعايا عيلين وأبويا وامي معايا، والكل بيساعد عشان الدنيا تمشي**"

وتتفق هذه النتيجة مع ما اقترحته منظمة العمل الدولة في العلاقة الطردية بين معدل الإعالة والوضع الاقتصادي، من خلال المقارنة بين عدد أفراد الأسرة وحجم الإعالة، كما أوضحت أن تفاقم المشكلات الاقتصادية وإخفاق برامج التنمية من أهم أسبابها ارتفاع نسبة الإعالة(ONS, 2017,p:980) .

ب- النتائج المرتبطة بالخصائص الأسرية لأصحاب المشروعات.

تشير هذه النتيجة إلى تداخل مجموعة كبيرة من العوامل الأسرية لدى أفراد العينة عند التفكير في القيام بالمشروعات متناهية الصغر، حيث يشير الجدول رقم (٢) أن نسبة ٦٣,٤ % من أفراد العينة كانت العوامل الأسرية الخاصة بهم عاملاً أساسيًا لاتجاههم نحو فكرة المشروع، كما جاء عدم كفاية الدخل في المرتبة الثانية لدى نسبة ٢٣.٤% من أفراد العينة، بينما أكد ١٣.٤% من أفراد العينة أن تشجيع العمل الحر من بين أسباب فكرة المشروع، وقد اتضح من نتائج الدراسة أن المادية الأسرية مثلت عواملاً أساسيًا في التفكير في إنشاء هذا النمط من المشرعات لسد العجز المادي؛ فعدم كفاية الدخل وعدم القدرة علي تدبير النفقات الأسرية مثلت عاملا ضاغطًا لدى أفراد العينة، وهذا ما أكدته الحالة الثانية" **أنا ابني لما كان بيعيا مكنتش ببقى عارف أودية للدكتور لان مفيش فلوس**"، كما تقول الحالة الثالثة "**كنت بستنى اليومية علشان أجيب أقل حاجة تسد للعيال، واستنى أي حاجة تييجي عشان أشتري أكل ولا حاجة مهمه**"

وتتفق هذه الدراسة مع نتائج نظرية القطاع غير الرسمي للتنمية التي تفترض ان تطور النظام الرأسمالي نتج عنه ارتفاع في نسبة البطالة، رغم أن أسباب البطالة نسبية تختلف من مجتمع إلي آخر حتى انها تختلف داخل المجتمع الواحد من فترة لأخري، كما أن هناك أسباب اقتصادية واجتماعية وأخرى سياسية تتحكم فيها وكل منهما يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقمها (Mattias,2008,p382) فالقصور في تحقيق الغايات بالنسبة إلى العمل في المجتمعات البشرية يمثل ضغطاً اجتماعياً ونفسياً ينتج عنه ان يبحث الشخص المتعطل في مفهوم البدائل الاقتصادية(Mahdi:2003,p:28)

فوفقًا لنظريات تنمية القطاع غير الرسمي، يربح العمال عادةً دخلًا أقل، كما أنها عمالة غير مستقرة، ولا تتمع بإمكانية الوصول إلى الحماية والخدمات الأساسية **(معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠١٠، ص٣٣)**

كما **لعبت البطالة** دورًا مؤثرًا كدافع للاتجاه نحو المشروعات متناهية الصغر، حيث مثلت ظروفًا ضاغطة وكان لها الدور الأكبر في دوافع اختيار المشروع ،كما تبين من الجدول رقم (٣) فالمدة الزمنية وعدم وجود فرصة عمل كانت على قدر كبير من الأهمية في مجتمع البحث، وقد بلغ عدد من عانى من سنوات بطالة تراوحت ما بين (٣ إلى ٥ سنوات) نسبة ٤٩.٥% من إجمالي العينة، بينما بلغت نسبة من عانى من البطالة من (١ إلى ٣ سنوات) نسبة ٢٦,٤ %، ، وبلغت نسبة من عانى من البطالة لفترة تجاوزت الخمس سنوات حوالي ١١.٥% من أفراد العينة. فعلى المستوى الفردي يشعر الفرد بأنه عالة اقتصادية ذو امكانيات معطلة، وعلى المستوي الاجتماعي، تمثل الفترة الزمنية للبطالة ظروف اجتماعية ضاغطة؛ خاصة إذا ما كان الفرد مرتبط بأسرة وعليه مجموعة من الالتزامات تجاهها، فظروف الحياة الضاغطة لعبت الدور الأكبر في اختيار المشروع، وهذا ما أكدته الحالة الأولى، حيث ذكرت قائلة "**أنا من يوم ما اتخرجت يا إما مع أصحابي سهران في الكافية، يا إما نايم في البيت، وباكل وبشرب علي حساب البيت، علشان كدا فكرت أعمل مشروع أكون نفسي واخطب وأجر شقة، ومش عاوز أقولك أن نفسيتي كانت تعبانة ادا اية**" كما تقول الحالة الثالثة "**مراتي بتشتغل خياطة، وكنت بستنى لما ييجيلها فلوس، وكنت بتعب جدًا لما آلاقيها جايبة آكل، وكنت بستلف ولا أقولها علي حاجة ضرورية ليه، كتر خيرها وقفت جنبي، وفكرت أنا وهيه في المشروع ده، وقلنا نجرب والرزق علي الله**" كما تقول الحالة العاشرة "**اليومية مكنتش بتكفي، ولما كنت بشوف عيل من العيال عاوز حاجة، ولا أبص لعيل تاني، كنت ببقي ناقص أعيط من التعب، فقلت اعمل مشروع يمكن الوضع يتحسن**"

كما مثلت طرق تدبير **النفقات الاجتماعية** قبل البدء في تنفيذ المشروع عاملاً آخر في التحليل يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية الدافعة لأقامته، فقد اتضح من نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٤) أن تدبير النفقات الشخصية والأسرية قبل البدء في المشروع من المؤشرات الهامة، فقد مثل دور الأسرة في تقديم الدعم المادي قبل البدء في تنفيذ المشروع نسبة ٣٦،٧% من أفراد العينة، فقد كان الأبوين

يمثلا مصدرا للدخل، متمثل في: محاولة المساهمة في النفقات ،وتأخذ صور المساهمة اشكال كثيرة منها الاقامة المشتركة التي زادت من عبء الايجار او السكن، او المساهمة في نفقات السكن أو تقديم الدعم المادي، وبلغت نسبة الاقتراض من الأصدقاء ودائرة المعارف ٣٣.٣% من أفراد العينة ، بينما بلغت مساهمة الزوجة٢٠% من أفراد العينة ، بينما بلغت نسبة من يعمل منهم في عمل غير منتظم ١٠% من أفراد العينة، وفي هذه النتيجة تتداخل الكثير من العوامل متمثلة في الاعتماد على أكثر من مصدر، فقد ساهمت الزوجة لدى بعضهم في تدبير النفقات مع مساهمة الأسرة والتي تمثلت في الأبوين أو أحد الاخوات، وقد لجأ البعض إلي العمل باليومية بشكل غير منتظم مع مساهمة الأسرة، أو الاقتراض، وهذا ما أكدت عليه الحالة السادسة، حيث ذكرت قائلة "**أنا كنت عايش في بيت أبويا وكانوا بيعملوا الأكل وبناكل سوا، ولما كنت بشتغل في المصنع كنت بجيب لبس للعيال واكشف لهم لو عييوا**" كما تقول الحالة الثامنة "**أنا شوية اطلب من صاحبي لو ذنقت، ومراتي بتشتغل وبتشتري حاجتها وحاجة البيت، ومن وقت للتاني كانت أمي بتجيب حاجات للبيت،** وتقول الحالة العاشرة "**لو قعدت أوصفلك الوضع مش هتصدقي، مفيش فعلا، لولا الأهل وهمه ظروفهم صعبة كمان بس كانوا بيشيلونا قبل المشروع**".

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية التبادل الاجتماعي، والتي ترى أن هناك عوامل جبرية تؤثر علي حياتنا الإنسانية، وتفترض معها تحديد قيم التبادل، أي الأخذ والعطاء، كما تضع مجموعة التصورات اللازمة للتكيف مع الوضع الناشئ، والذي يحكم المجتمع وأفراده على المستوى الاجتماعي والاقتصادي(Hernado,2019,p:58)

لقد كان لقلق أفراد العينة، وما تعرضوا له من ضغوط أسرية عاملاً أساسيًّا في الخوف من الفشل عند التفكير في إقامة المشروع، حيث يشير الجدول رقم (٥) أن نسبة ٤٨.٧% من أفراد العينة أنهم كانوا دائمي الخوف من فكرة المشروع، باعتبار أن حالتهم لا تحتمل الفشل، بينما كان للتقليد والمحاكاة لفكرة المشروع سواء كان مشروع قام به أحد الأصدقاء وحقق نجاحاً كبيراً أو ملاحظة الشارع في مشروع قائم بالفعل بنسبة ٣٣,٣% من أفراد العينة، بينما أشارت نسبة ١٨% من أفراد العينة بأنهم كانوا

يمتلكون أكثر من فكرة ومفاضلة بين أكثر من مشروع، كما اتضح من نتائج الدراسة أن التفكير في مشروع وعملية المفاضلة بين البدائل المختلفة لتحسين المستوى المعيشي واشباع الحاجات الأساسية لأفراد العينة قد تأثرت ببعض العوامل الثقافية والمعيارية السائدة، مثل: الانفتاح الثقافي، والدافع للإنجاز، ومستويات الانتماء المجتمعي، ومستويات الاستفادة من الخدمات المجتمعية، ومدى انتشار مهارات تنفيذ الحرف والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهذا ما أكدته الحالة الاولي "**أنا بدأت افكر اعمل مشروع وفي الأول فكرت في اكتر من فكرة واخترت الي اقدر انفذها وفعلا بدأت افاضل بينهم لحد ما قررت المشروع الحالي ده**" كما تقول الحالة الرابعة "**الفكرة جات لي من واحد صحبي كان عامل العربية بشكل حلو قوي يجذب أي حد فقلت ممكن اعملها واجرب وفعلا عملت البرفان المتحرك بعجل ده**" وتقول الحالة السادسة "**مراتي وامي قالوا لي الرزق علي الله اعمل لك حاجة تشتغل فيها وفعلا مراتي اعدت تدور وتشوف وانا معاها ووصلنا اننا نعمل المشروع ده**"

وعلى هذا الأساس فإن المتتبع للدراسات الامبيريقية، ولنتائج موقف الاتجاهات النظرية من ظاهرة الأنشطة التي يمارسها فقراء المدن يلاحظ أنها تعبيراً صادقاً عن طبيعة هذه الظروف الأسرية التي تعكس فهم لواقع الفئات الاجتماعية المتواجدة على هامش الاقتصاد الحضري، وتمارس أنشطة غير رسمية، وبعضها يركز على الظروف المتدهورة وأشكال المحاصرة و التبعية للفقراء، والآخر يُعد انعكاسًا للظروف الاقتصادية (Gilbbeert, 2004,p 1-5).

كما اتضح من نتائج الدراسة أن مشاركة الأسرة والمقربين في فكرة المشروع ودورها في اختياره وتنفيذه، قد لعبت دورًا كبيرًا، حيث يشير الجدول رقم (٦) أن نسبة ٤٦.٧ % من أفراد العينة قد أكدوا أن التفكير الفردي من خلال صاحب المشروع كان من بين أسباب اختياره ،كما كان للأسرة دور في التفكير في المشروع مثلت نسبته ٢٣.٤% من أفراد العينة، بينما كان للأصدقاء ودائرة المعارف دورًا في المساهمة في إيجاد فكرة المشروع وذلك بنسبة ٢٠% من أفراد العينة، بينما كان لملاحظة الحياة

اليومية دور آخر في العوامل التي ساهمت في اختيار نوع المشروع لدى نسبة ١٠% من أفراد العينة.

لذا يمكن القول أن للخبرات غير المباشرة التي يكتسبها الفرد من خلال رؤية أداء الآخرين المشابهين له، ورؤية أنشطتهم الناجحة قد لعبت دورًا كبيرًا في نجاح توقعات أفراد العينة، وانه يمتلك نفس الامكانيات للنجاح، والرغبة في التحسن والمثابرة مع المجهود والملاحظة الجيدة أو المركزة، فملاحظة الشخص لنجاح الآخرين وانجازاتهم تزيد من الفاعلية الذاتية لديه، فهو يرى نماذج ناجحة تماثله في القدرات، ويستخدم هذه الملاحظات في تقدير فاعليته، مما يساعده في الحكم على نفسه إذا كان بإمكانه القيام بالمهام نفسها، أو الوصول إلى نفس المستوى من الانجاز، في حين أن ملاحظة فرد آخر بنفس الكفاءة وهو يخفق في أداء المهام الموكلة إليه على الرغم من الجهد المرتفع، يؤدي إلى انخفاض معتقدات الفاعلية الذاتية، فمبدأ الحتمية التبادلية في مجتمع البحث يتفاعل فيه ثلاث مؤثرات مهمة، هي العوامل الذاتية، التي تتمثل في معتقدات الفرد حول قدراته واتجاهاته، والعوامل السلوكية التي تتضمن الاستجابات الصادرة عن الفرد في موقف ما، والعوامل البيئية التي يقصد بها الادوار التي يقوم بها من يحيط بالفرد وتدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة الأولي "**أنا صاحبي عمل عربية للهمبرجر هو وصاحب تاني لينا وكبر مشروعهم، وبقت تلات محلات معروفة دلوقتي، فبدأت أقول اعمل والرزق على الله**" كما تقول الحالة السابعة "**أنا أمي واختي قالولي الواد اللي تحت البيت شغال كويس، هاتلك شوية حاجات وتاجر فيهم**" وتقول الحالة العاشرة "**أنا فكرت كتير وقلت اية الي ممكن يتباع ويكسب بسهولة وبتكلفة قليلة، لقيت مفيش غير حاجات الأكل، فعملت مشروع الزلابية والبطاطس وأهو شغال**"

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته "باندروا لى" في أن قوة التوقعات وفاعلية الذات تتحدد في ضوء خبرات الفرد السابقة ومدى ملائمتها للموقف، ويقصد بها الفروق الفردية بين الافراد في مواجهة المواقف الفاشلة أو الناجحة، فالفرد الذي يمتلك توقعات مرتفعة يمكنه المثابرة في العمل، وبذل جهد أكثر في مواجهة العقبات، أما

الفرد الذي يمتلك توقعات منخفضة عن الفاعلية الذاتية، يكون أكثر قابلية للتأثر بما يلاحظه، فيعجز عن المواجهة والتصدي للعقبات، ويقصد بسمة القوة أيضا الثبات حتى عند وجود تأثر بعدد من التجارب السلبية والايجابية للفرد، (Wen, B. & Chin,S 2007,p: 603)

ويدعم هذه النتيجة ما أوضحته الدراسة الميدانية حيث أن الفقر، وانخفاض الدخل وعدم القدرة علي الإنفاق، مع عدم التمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية يجعل من مفهوم القدرات البشرية واللازمة لضمان إقامة المشروع ليست علي قدر كبير من الأهمية عند مقارنتها بالعجز في الحصول علي دخل مادي، وهذا يؤدي إلي أضعاف أهمية القدرات وهامشيتها مقارنة بتوفير العائد الاقتصادي الذي يضمن حياة كريمة، وهذا ما أكدته الحالة الثالثة، حيث ذكرت قائلة "**قدرات ايه وامكانيات ايه انا عاوز آآكل عيالي**"، كما تقول الحالة الخامسة "**أنا خريج السنة دي، وبشتغل ذي ما انتي شايفه، الفلوس هي اللي بتتكلم**".

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الفعل الإرادي، والتي تتضمن مجموعة من العناصر، تتمثل في: الفاعلين، والأهداف التي يسعوا إلى تحقيقها، والوسائل الممكنة والبديلة لتحقيق الأهداف، فمعرفة ماهية التخطيط وأهدافه وطرقه، تشكل جوهر عملية التخطيط التنموي؛ وعليه فالمخطط لأي مشروع تنموي يدرس الظواهر المرتبطة بالمشروع، ومن ثم يقترح ويعرض للأساليب والطرق التي يمكن من خلالها التكيف وتغيير الظواهر (ICLEL,2017p,p 401).

مما سبق، ومن الجداول من (١ إلى ٦) يتضح الخصائص الشخصية والأسرية لأفراد العينة من أصحاب المشروعات متناهية الصغر، سواء المتعلقة بالعمر، أو النوع، أو الحالة الزواجية، وموقفه من الإعالة، بالإضافة إلى عامل البطالة وما يرتبط بها من معاناة، إلى جانب ضغوط العوامل الأسرية، وعامل البطالة، وعبء النفقات التي عانى منها أفراد العينة، ودور عمليات الدعم المقدمة من الأسرة والمقربين، وأثر ذلك في التفكير في تنفيذ هذا النمط من المشروعات متناهية

الصغر. وهذا ما يجيب على التساؤل الأول الذي تم صياغته لهذه الدراسة ومؤداه: ما الخصائص الأسرية لأصحاب المشروعات متناهية الصغر؟

ثانيا:- النتائج المتعلقة بآليات المشروعات متناهية الصغر

تحاول الدراسة في هذه النتيجة رصد آليات بناء المشروعات متناهية الصغر، وذلك من خلال الوقوف على الأساليب والطرق الممارسة من قِبل أصحاب المشروعات، والتي تتمثل في البناء، والإدارة، والأساس، والمنتج والنشاط الممارس، كما تتناول عملية تسويق المنتج، وطرقه، وغير ذلك من الآليات الأساسية التي تتبناها المشروعات متناهية الصغر عند بداية الإنشاء.

أ- النتائج المرتبطة بكيفية تأسيس المشروع

تأتي الخطوة الأولى لآليات بناء المشروع من حيث التحول من فكرة تكوين المشروع إلى فكرة البناء والدخول في حيز التنفيذ؛ خاصة عندما يبدأ صاحب المشروع في أولي خطوات تنفيذها علي ارض الواقع، وتمثل في دراسة الجدوى ووضع الخطوط العريضة للمشروع؛ من حيث التكلفة، والعائد، والمستهدفين من المشروع أولى خطوات نجاحة، حيث اتضح من نتائج الدراسة، كما هو مبين بالجدول رقم (٧) أن نسبة ٧٠% من أفراد العينة قاموا بإجراء دراسة جدوى للمشروع، بينما أشارت نسبة٣٠% من أفراد العينة بأنهم لم يقوموا بهذه الدراسة، وتؤكد النتائج ان أولي خطوات دراسة الجدوى هي وضع أسس محددة لتكلفة المشروع وتحديد مصادر التمويل، وتكلفة المنتج ودراسة التسويق، ويدعم هذه النتيجة ما أكدته حالات الدراسة، **فتؤكد الحالة الثانية "أنا فكرت اني اعمل مشروع فقلت هعمل كافية متنقل علي عربية ملاكي صغيرة، فحسبت تكلفته كل حاجة، ومكاني الأساسي، ومكاني وقت الازمات كمان لو فية حكومة ولا حاجة**" وتؤكد الحالة الثالثة " **أنا عملت مشروع اعرض فيه منتجات اون لاين اجيب منها حاجات وابيعها وحسبتها لاقيت لازم يكون معايا حوالي ٥ الاف جنية وببيع من البيت.**" **وتقول الحالة "يا أستاذة لو حسبتها كنت هتعب، وممكن كنت معملتش الفكرة من الأساس، بصراحة أنا خفت من حسبتها"**

وترتبط هذه النتيجة بمفهوم دراسة الجدوى في النظرية التنموية والتي تؤكد أن تأسيس أي مشروع تنموي يتطلب موارد مادية وجهوداً بشرية معينة ، وهو بحد ذاته يعتبراً عملياً مهماً في نجاح اي مشروع، الا ان الأهم من تأسيس المشروع ،هو ضمان استمراريه تشغيله وادامته والاستفادة في تطويره **(Tunisia, 2017,p:25)**

كما أوضحت نتائج الدراسة أن دراسة الجدوى في مجتمع البحث لم تكن بالطرق العلمية المعروفة المعتمدة علي دراسة آليات السوق واحتياجاته وأفضل المشروعات التي يحتاجها بل كانت تتم بشكل تقريبي معتمد علي تصور الحالة فقط، ويدعم هذه النتيجة ما أكدته نتائج الدراسة الميدانية كما هو مبين بالجدول رقم (٨) والتي أشارت إلى أن ٨٠.٩% ممن قاموا بدراسة جدوى للمشروع، قد أكدوا أنهم قاموا بدراسة الجدوى وحسابات المشروع بأنفسهم، بينما أكد ١٨.٩% ان لشبكة العلاقات الاجتماعية متمثلة في الأسرة والأصدقاء دور في المعاونة في دراسة حسابات التكلفة، بينما اعتمد ٢,٢% علي مكتب تجارية متخصصة لدراسة حسابات المشروع ، وتدعم هذه النتيجة طبيعة المشروع متناهي الصغر في حد ذاته من حيث الحجم، والانتاج، والتكلفة والعائد، كما أن محاولة التوفير قدر المستطاع هي أساسه، فتؤكد الحالة الأولي" **انا مش معايا هروح اعمل دراسة الموضوع مش مستاهل والمكاتب والحاجات دي بتكبر الشغلانة**" كما أكدت الحالة الثانية " **انا كل حاجة عملتها علي ايدي يعني كل حاجة بتابعها وبشوف هتتكلف كام وبحاول أوفر قدر الإمكان**"، **وتقول الحالة الرابعة**" **الموضوع مش محتاج دراسة ولا ترتيب المشروع صغير، فمش محتاج يتعمل له دراسة عد غنمك**".

وتتعارض هذه النتيجة مع الاسس العلمية لدراسات دراسات الجدوى، أو حتى مشروعات التنمية نفسها، فهي ليست هدفاُ في ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أعم وأشمل للمجتمع ، مما يؤدي الى أمكان تحقيق استخدام أمثل للموارد المادية والبشرية والمالية المتاحة ، التي لابد من التعامل معها بأسلوب علمي رصين وبدقة متناهية بهدف الوصول الى درجة عالية من المصداقية في نتائجها(UNIDO,1999.p288))

ولم يقف البحث عند فهم آليات تطبيق دراسة الجدوى في مجتمع البحث، بل حاول التعرف على العلاقة بين دراسة الجدوب وفكرة المفاضلة بين البدائل، حيث تعتمد فكرة المفاضلة بين مجموعة مشاريع أو مجموعة أصول بعد حصر كل نفقاته ومنافعه مثل المفاضلة بينها على أساس المشروع الذي يحقق أكبر عائد أي (نسبة المنافع :النفقات) وفي حال المشروع الفردي فإن معدل زيادة المنافع الي النفقات التي يتحملها تسمى معدل العائد، ولا تمثل هذه الاسس اهمية كبيرة في مجتمع البحث ويدعم هذه النتيجة ما أكدته حالات الدراسة "حيث تقول الحالة الرابعة" **هندرس ايه انا قلت المشروع داه ينجح ، وعملته الرزق دا بتاع ربنا ، مهما حسبتي مش هتعرفي**" وتقول الحالة السادسة "**أنا قلت هيتكلف كذا، وبدأت اجهز، وحصل ان الفلوس مكفتش فستلفت تاني لان كان لازم أكمل**، كما تقول الحالة العاشرة "**انتي بتحسبي حاجة وتنزلي تشتري تلاقي حاجة تاني**".

وجاءت مصادر التمويل على قدر كبير من الأهمية، كما هو مبين بالجدول رقم (٩) كونها من العناصر المهمة المتمثلة في الموارد المالية وطرق وأساليب توافرها لإقامة المشروع، حيث كشفت نتائج الدراسة أن توفير متطلبات المشروع اعتمدت علي التمويل الذاتي دون اللجوء إلى تمويل رسمي، والتي جاءت على شكل مساهمة الأسرة بدرجة كبيرة بنسبة ٥٤.٦% من أفراد العينة، وتمثلت في مساهمة الأسرة في محاولة توفير نفقات المشروع، متمثلة في: الزوجة والوالدين أو احداهما، ويأتي دور الاقتراض " والاقتراض هنا" هو اقتراض غير رسمي" بمعني انه لا يرتبط بجهه رسمية ممولة بل الاقتراض علي هيئة دين من أحد الأصدقاء، أو المعارف ، كما كان "للجمعيات"• دورًا كبيرًا في ذلك، والتي مثلت نسبتها ١٢% من أفراد العينة كوسيلة للقيام بالمشروع" وتؤكد علي هذه النتيجة ما قالته الحالة الأولي "**أنا أمي قالت لي معايا ٢٠ الف جنية خدهم ولما ربنا يكرمك ابقي هاتهم**" وتقول الحالة الثالثة "**أنا مراتي باعتلي غويشتين**

• يقصد بالجمعية هنا "مجموعة أفراد يجمعون مدخراتهم شهرياً، ويتناوبون على الحصول علي المبلغ الذي تم تجميعه كامل ويجري في العادة الاتفاق على نظام قبض حصيلة الأقساط الشهرية وفقاً للحاجة"

دهب وقولنا نعمل بيهم المشروع "وتقول الحالة الرابعة "**أنا دخلت جمعية وقلت لهم محتاجها ضروري وقلت ابقي أسدد اقساطها من المشروع**".

وتتعاظم مشاكل الحصول علي تمويل للمشروعات متناهية الصغر؛ خاصة في ظل عدم قدرتها علي تقديم ضمانات كافية وعدم وجود سجل اقتراضي تستخدمه البنوك لتقييم قدرتها علي الاقتراض، بالإضافة إلي خبرتها المحدودة في إعداد القوائم المالية، ويزيد ذلك الفجوة بين طلب هذه المشروعات علي التمويل والمعروض المتاح من المؤسسات المالية، وتؤثر هذه "الفجوة التمويلية" Gap Financial سلباً علي فرص نمو هذ القطاع الهام وتضعف إنتاجيته وقدرته علي استيعاب عمالة (OECD,2017,p543)

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته (حسين، ٢٠١٩) في دراستها عن مصادر تمويل المشروعات متناهية الصغر والتي استنتجت أن معظم رأس المال الخاص بالمشروعات متناهية الصغر عن طريق مصادر الاستدانة، والتي في الغالب من الاصدقاء، كما كان هناك تواجد لمؤسسات مالية ولكن في حالات محدودة جداً، ويمثل الميراث أعلى نسبة في مصادر التمويل التي يعتمد عليها أصحاب الاعمال بينما جاء الاعتماد على الزوجة في الحصول مصادر التمويل بنسبة كبيرة ايضاً.(حسين، منال، ٢٠١٥،ص ٣٤٣)

أما فيما يتعلق بأصول المشروع وملكيتها، تشير نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (١٠) أن نسبة ٧٤,٦% من أفراد العينة يملكون المشروع ، بينما أكد ٣٣,٤% من أفراد العينة ان المشروع مستأجر، ويرتبط ذلك بطبيعة المشروعات متناهية الصغر حيث إنها تعتمد علي فكرة منفذه علي شكل كشك صغير، أو عربة ملاكي، أو برفان علي شكل ملفت للنظر مما يجعل من ملكيته أساسي في تنفيذه، كما أن فكرة تنقل المشروع من مكان لآخر من بين العوامل التي سهلت المشروع، وجعلته في الاعتبار لدى صاحب المشروع، كما يعتمد البعض علي الإنتاج والتسويق المنزلي وبالتالي فهو ليس في حاجة لاستئجار مكان، مما مثل عاملاً أخرًا لتيسير وسهولة المشروع وتنفيذه، أما بالنسبة للمشروعات المستأجرة فهي ترتبط بالمحلات الصغيرة

التي لا يصلح المشروع الا فيها كالمكتبات، أو محلات بيع الإكسسوار وغيرها، وهذا ما تؤكده الحالة الأولي" **أنا اشتريت عربية ملاكي ، حطيت فيها المكنة بتاع الكابتشينو والكبيات وكل حاجة بستخدمها وبقف في مكان معين كل يوم معروف فدي هأجرها اذاي**" كما تقول الحالة التاسعة "**أنا بعمل تورت وحلويات وبعلن عنها عالنت، والناس بتكتب لي عنوانها وبعملها في البيت وببعتها مع دليفري فهأجر ليه؟**" كما تقول الحالة الرابعة "**المكتبة لازم الناس تيجي وتشوف وتشتري فأجرت مكتبة صغيرة في شارع جانبي والرزق علي الله**"

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية القطاع غير الرسمي التي تفترض أن هناك آلية من خلالها تساهم الاصول الاجتماعية في رفع الانتاج بطريقة مباشرة وغير مباشرة لتحقيق الرفاه فيمكن لرأس المال الاقتصادي أن يعزز تراكم رأس المال البشري؛ من خلال شبكات تحسين إنتاجية الأصول. (Gregory (Brian,2005,p: 392

كما اتضح من النتائج أن تكلفة المشروع تمثل أهمية ومقياس يعكس الحدود الاقتصادية للمشروع(جدول رقم ١١) حيث جاءت القيمة المادية (من ١٠ إلى ٢٠ ألف جنية مصري) والتي ارتبطت بتكلفة المشروع كمرحلة أولية بنسبة ٤٦,٧% من أفراد العين، بينما أشارت نسبة٤٠% من أفراد العينة بأن تكلفة المشروع كانت أقل من (١٠ آلاف جنيه مصريًا) بينما أشارت نسبة ٦,٤% أن مشروعاتهم قد تراوحت تكلفتها ما بين (٢٠إلى ٣٠ أف جنيه مصريًا)، بينما بلغت تكلفة المشروعات (أكثر من ٤٠ ألف جنيه مصريًا) لدى ٦,٦% من أفراد العينة، وترجع هذه النتائج والتكلفة المنخفضة المرتبطة بهذه المشروعات إلي انها مشروعات ذاتية التمويل، كما أنها مرتبطة بفئة الشباب، كما اوضحت الدراسة الميدانية أن الخوف من فشل المشروع مثل دافع قوي لتقليل التكلفة قدر الامكان، وهذا ما تؤكده حالات الدراسة فتقول الحالة الثالثة " **أنا الكل حاول يوفر معايا، مراتي مثلاً باعت خاتمها، واستلفت، يبقي لما المشروع يخسر أعمل أنا ايه، ربنا يسترها ياأستاذة**" كما تقول الحالة الخامسة "**أنا تكلفة المشروع كانت حوالي ٢٥ الف جنية طب أنا مكنش فية اكتر من كدا هجيب منين**"

وتقول الحالة السادسة "**انا لو كان معايا أكتر من كدا كنت عملت حاجة تاني خالص مش كنت عملت المشروع دا**"

ويربط (محارب،٢٠١٧) بين اختلاف أشكال الملكية (توزيع الملكية)، والنتائج الاقتصادية باعتبارها تمثل أثرًا مباشرًا في قواعد صنع القرار وأنظمة الحوافز والأهداف وغير ذلك، والتي تفرضها الأشكال المتعددة للملكية، وإن طبيعة الملكية وأشكالها في اقتصاد معين هي التي تحدد نوع الدخل حينما يكون فيه رأس المال مملوك، أو غير مملوك (محارب، عبد العزيز، ٢٠١٧، ص ٣٣٤).

أما فيما يتعلق بقضية الشراكة في المشروع، فقد أتضح من نتائج الدراسة الميدانية كما هو مبين بالجدول رقم (١٢)، أن معظم المشروعات كانت فردية من حيث التكوين والتأسيس فقد بلغت نسبة المشروعات الفردية ٦٣.٤% من مشروعات العينة، بينما بلغت نسبة الشراكة في المشروع ٢٣.٣ % من أفراد العينة؛ وتمثلت في الشراكة مع أحد الاصدقاء، بهدف إيجاد فرصة عمل أو تقليل نفقات المشروع، كما اتضح من النتائج أن الشراكة العائلية أو الأسرية متمثلة في مشاركة الزوجة أو أحد المقربين من الأسرة في مراحل المشروع وادارته مثلت نسبتها ١٣.٣% من أفراد العينة ويدعم هذه النتيجة ما أكدته حالات الدراسة فتقول الحالة الخامسة "**أنا قلت لواحد صحبي تعالي نعمل عربية هامبرجر وتيك أوي، وقالي ماشي أهو منحتجش حد يساعدنا والرزق علي الله**" وتقول الحالة الثانية "**أنا مراتي بتقف معايا بنقسم الوقت هي بتقف من الصبح لبعد الضهر، وانا بستلم منها**" وتقول الحالة الثامنة "**لا انا مش مشارك حد أكسب اكسب انا، اخسر اخسر انا، وبعدين هو المشروع مش مستاهل**"

وترتبط هذه النتيجة بأحدي افتراضات نظرية التبادل الاجتماعي التي تفترض ان المنفعة المنتجة بواسطة المعرفة، قد يتجاهل المجتمع مصادرها (مصادر رسمية أو غير رسمية، عائلية وظيفية أو حتى أوقات فراغ) كما لا يولي اعتبار لطبيعة المعرفة والكفاءات سواء ذهنية أو سلوكية أو فنية أو لطريقة الحصول عليها سواء من خلال أعمال سابقة أو أداء وظائف معينة أو لرأس المال البشري المنافع المرتبطة تقدير الطاقة المنتجة لرأس المال البشري من اجل الوصول إلي أعلي

منفعة.(OECD, 1996, P23)، كما تتفق هذه النتيجة أيضًا مع نظرية التجريد من القوة، التي تفترض أن الكثير من أصحاب منشآت الاعمال متناهية الصغر بسبب الحاجة وليس الوصول إلي العالمية، وترى أن الفقراء في كثير من البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا يبدؤون النشاط التجاري من أجل الحصول علي فرصة عمل والتي هي أكثر الطرق فعالية للخروج من براثن الفقر(البنك الدولي،٢٠٠٢، ص ١٠)

ب- النتائج المرتبطة بآليات إدارة المشروع.

تأتي هذه النتيجة لشرح وتفسير الآليات التي ترتبط بإدارة المشروع، والتي تتمثل في خروج المشروع علي أرض الواقع، وفي هذه المرحلة يناقش البحث المشروع من حيث الشكل، المكان الجغرافي ، النشاط، الادارة ، والعمالة، وهذا ما سيوضحه التحليل التالي:-

تشير نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (١٣) أن وصف مقر المشروع كان على قدر كبير من الأهمية في تحديد خصائصه، فقد أوضحت النتائج أن ٥٩,٣% من أفراد العينة أن مقر المشروع كان عبارة عن مقر متنقل، كما اتضح من النتائج ان ٢٦،٧% من أفراد العينة كان مشروعهم على هيئة محل صغير مستأجر أو كشك في شارع جانبي كمقر، ويتسم بنفس الخصائص سالفة الذكر للمشروع، كما أكد ١٤ % من أفراد العينة علي ان مقر المشروع مكان مخصص في المنزل ، وهذا ما تؤكده الحالة السابعة "**أنا بشتغل من البيت بيرنوا عليه وبنزل اودي لهم اللي همه عوزينه**"

وقد دعم هذه النتيجة الملاحظة، فقد لاحظت الباحثة أن معظم المشروعات كانت على شكل برفان أو عربة متنقلة متصلة بعربه ملاكي رخيصة السعر، وتم الغاء مكوناتها كعربة، من حيث الشكل، كما يقوم البعض الاخر بالاعتماد علي موتوسيكل، أو تريسيكل متنقل تم تغير شكله وخصائصه ليتناسب مع طبيعة المشروع، ومعظم هذه العربات تم تغيير شكلها بشكل جذاب ملفت للنظر(١)، بالإضافة إلي الكتابة عليها

(١) يذكر أن الباحثة **في إحدى المقابلات تعرضت لسحب رخصة سيارتها أثناء الدراسة الميدانية**، وإجراء المقابلات من الحالات؛ نظرًا لرغبتها في معايشة الموقف العام للمقابلات، ووقوفها بجانب إحدى العربات على طريق الكورنيش بالمدينة.

عبارات رنانة مثل "**كل وشكر أو فانتزيا أو صحصح، أو روقان**" وقد أتضح من النتائج أن هذا الشكل لا يرتبط بعملية التسويق فقط بل يرتبط بالقدرة على التنقل والاختباء إذا استدعى الأمر ذلك، وليس هذا فحسب بل أن المحافظة علي المشروع من حيث التلف مثل اهمية كبري حددها شكل المشروع وبنائه، وهذا ما أكدته حالات الدراسة، حيث ذكرت الحالة الأولي"**اشتريت عربية ملاكي ب ١٠ الاف دهنتها لون ازرق جميل وعملت رسومات عليها، ولغيت الكنبة الي ورا ويفتحها من عند الشنطة ويشتغل**" وتقول الحالة الثالثة "**أنا عملت عربية عمولة ووصلتها بمكنة صغيرة وهي الشكل الحلو دا، وببيع، ولو حصلت مشكلة بطير بيها عند البيت**" وتقول الحالة الثامنة "**أنا بسيبها في الشارع الي ورا البيت جنب ناس معرفة وفي أمان، وشكلها يفتح النفس ذي ما انتي شايفة**".

وينتقل البحث لمناقشة المكان الجغرافي للمشروع (جدول رقم ١٤) ، فيمثل المكان الاصلي للمشروعات متناهية الصغير في أجزاء من المناطق الحضرية إلي حد ما بعيده عن الرقابة حيث تكون الانشطة غير الرسمية المولدة للدّخل هي الاشكال الغالبة وتشكل مصدراً هاماً لدخل الاسر و تُوجد صلة بين العمل في الاقتصاد غير الرسمي، والمكان الجغرافي، فقد أكد ٧٣.٣% من أفراد العينة ان النطاق الجغرافي غير محدد يتمثل في شارع جانبي او علي الطرق السريع، كما أكد ٢٦,٧ % من أفراد العينة أن مكان المشروع كان في إحدى الشوارع الرئيسة بمدينة بني سويف.

ولم يقف البحث عند هذه النتيجة، بل قد لاحظت الباحثة أن قضية المكان الجغرافي ارتبطت بإشكالية كبرى في مجتمع البحث، حيث أن المكان الجغرافي يرتبط بالعديد من العوامل التي صاحبه عملية التسويق حيث يحدد المكان الجغرافي فكرة التسويق، كما يرتبط المشروع بقضية أخري مرتبطة بالتنقل والقدرة علي الاختباء، وخاصة ان هذا النمط من المشروعات هو نمط غير مرخص من الناحية القانونية، كما أن التنقل ايضا يرتبط بحاجة السوق طبقاً لأوقات اليوم، ويدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة الHولي حيث ذكرت قائلة "**أنا بقف في أكتر من مكان لأسباب كتير، أصل كل مكان ليه زباينه في وقت معين يعني الفجرية كدا العمال رايحين مشاغلهم،**

فبيحتاجوا يفطروا ويشربوا حاجة فبيكون المكان على الطريق الرئيسي هو احسن مكان، وآخر النهار بقف في حته تاني ليها زباين" وتؤكد الحالة الرابعة "**المكتبة هنا مدارية شويه بس الناس اللي حوالينا عرفتها، ومش هينفع أكون في مكان تاني عشان بتوع التراخيص ممكن يلفوا**"

أما فيما يتعلق لنوع النشاط، كشفت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (١٥) أن النشاط الممارس من قبل أصحاب المشروعات متناهية الصغر؛ تمثل في النشاط الانتاجي وأكد على ذلك نسبة ٤٦%، بينما مُثل النشاط التجاري بنسبة ٣٩,٤% من أفراد العينة، بينما مُثل النشاط الخدمي بنسبة ١٤,٦% من أفراد العينة.

هذا وقد لاحظت الباحثة أن الصناعات التي تنتجها هذه المشروعات هي منتجات سريعة التلف (صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات المخبوزة) لأن هذه المنشآت تعتمد على الإنتاج يوما للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي احتياجاتها الاقتصادية وليس احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها. وهذا مبرر كي تكون هذه المنشآت قريبة من أسواق المستهلك، كذلك افتقار المنتجات المسوقة إلى الجودة من الخدمات التي لا يتم أداؤها و تقديمها بالشكل المطلوب، فعلى سبيل المثال: لوحظ أن المأكولات والوجبات سريعة التجهيز التي تلقى قبولا و انتشارا واسعا في تسويقها و توزيعها لا يمكن اعتبارها أطعمة صحية، نظرًا لاحتوائها على نسبة عالية من الدهون، أو استخدام علامات تجارية قريبة الشبه بعلامات أصلية مشهورة، بحيث يختلط الأمر على المستهلك و يقوم الأخير بشرائها معتقدًا أنها العلامة الأصلية، كما لوحظ أيضًا أن العبوة التي يتم التوزيع من خلالها المنتج لا تتوافق مع متطلبات السلامة، فالكثير من عبوات المنتجات الاستهلاكية الغذائية لا تتضمن معلومات عن القيمة الغذائية للمنتج، كما أنه في بعض الحالات لا يتم الإشارة إلى أن أحد مكونات المنتج قد يكون له ضرر يشكل خطرا على صحة المستهلك، أما بالنسبة لنمط للمشروعات التجارية فقد كانت مشروعات محدودة الخدمات "كبيع الإكسسوار أو المنتجات المكتبية، أو لعب الاطفال،

وجميعها معتمدة علي تقليد منتجات أصلية، أما المشروعات الخدمية فمعظمها يعتمد علي خدمات الدليفري والتوصيل وشراء المنتجات ودفع الفواتير وما شبة ذلك".

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية التبادل الاجتماعي التي تفترض أن النظام الاقتصادي غير الرسمي، نظام مركب مبني على شكل وحدات دنيا أو منظمات صغيرة في السلم الهرمي، هذه الوحدات تجعل اتخاذ قرار في نظام معين محتمل لمتخذ القرار أن يراعي المصلحة الاقتصادية الفردية وبذلك فهو يؤثر على كفاءة النظام (Schneider. 2018,p: 17).

كما أشارت نتائج الدراسة أن قضية الإدارة قد احتلت أهمية كبيرة في التحليل، حيث يتضح أن إدارة المشروع كان يقوم بها صاحب المشروع نفسه؛ سواء أكان مشروع فردي أم مشروع مشترك، وعند مناقشة قضية الادارة أتضح ان شكل الإدارة يبدأ من تحديده للبرنامج اليومي للإنتاج في شكل الخامات التي يحتاجها المشروع بشكل أساسي، تدرجًا بجميع مراحل الانتاج والتسويق، حيث ذكرت الحالة الثانية قائلة "**أخويا شغال معايا ونتناقش في كل حاجة مع بعض علشان المركب تمشي**" ،كما تقول الحالة الخامسة " **أنا وصحبي شركة في كل حاجة ومحدش بياخد قرار من غير ما يرجع للتاني**"، كما الحالة السابعة "**أنا الي بحدد كل حاجة خاصة بالمشروع ومفيش حد بيشاركني**"

أما فيما يتعلق بقضية العمالة في المشروع، أشارت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (١٦) أن نسبة ٧١,٣% من أفراد العينة لم يقبلوا بوجود عاملون في المشروع سوى: صاحب المشروع نفسه، بينما أكدت نسبة ٢٨,٧% من أفراد العينة أنهم يستعينوا بعامل واحد ليقوم بالمساعدة في الانتاج، وقد أتضح من هذه النتيجة أن الاقتصاد غير الرسمي يعتمد علي التكافل الأسري، ويحاول تحقيق أكبر قدر ممكن من التكافل الاقتصادي لتقليل النفقات .

ولم يقف البحث عند هذا الحد، بل انتقل إلى مناقشة الأسباب التي دفعت إلى عدم الاستعانة بعاملين في المشروع (جدول رقم ١٧) فتوصل إلى أن ٦٥,٤% من أصحاب المشروعات أكدوا أن المشروع صغير فلا يحتاج إلى عمالة، كما أكد

٢٧,١% من أفراد العينة ان محاولة تقليل النفقات هي السبب وراء عدم الاستعانة بعاملين في المشروع، بينما أكد ٧,٥% من أفراد العينة انهم يستعينوا بالزوجة في المساعدة في عملية الانتاج والتوزيع، وبالتالي فلا حاجة لوجود عمالة، وهذا ما تؤكده الحالة الأولي " **الموضوع مش محتاج عمال انا بعمل كل حاجة مش ناقصة تكلفة**" وتقول الحالة الثالثة "**أنا ومراتي بنشتغل علشان نوفر**".

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية القطاع غير الرسمي للتنمية والتي تفترض أن السلوك التمويلي للمشروعات متناهية الصغر عادة ما يكون غير مقيد في الأسواق المالية، مما يجعله أكثر عرضة لمشاكل عدم تماثل المعلومات، كما أن مالكى هذه المشروعات عادة ما يرغبون في الانفراد بقرارات إدارة المشروع (Gregory, Brian,2005,p398)

جـ- النتائج المرتبطة بآليات الانتاج والتسويق.

تسعى هذه النتيجة إلى الكشف عن آليات النتاج والتسويق المرتبطة بالمشروعات الخاصة بأفراد العينة. يشير الجدول رقم (١٨) أن شكل الإنتاج من العوامل الهامة التي تعكس الهدف من المشروع ، فقد أكدت نسبة ٦٣.٤% من أفراد العينة أن عملية الإنتاج تتم بشكل يومي، وخاصة في المنتجات الغذائية التي قد تتعرض للتلف، فترتبط بحاجة السوق المحلي اليومية، كما أكدت نسبة ٢٣,٣% من أفراد العينة أن الانتاج يتم بشكل أسبوعي، وخاصة فيما يتعلق ببيع المنتجات التي قد لا تتعرض للتلف، وجاءت هذه المنتجات ضئيلة جدًا وفقًا لملاحظة الباحثة، وتؤكد الحالة الأولي "**أنا بعمل شاي وقهوة ومشروبات ساقعة وسخنه، حسب ما الزيزن يقول**" وتقول الحالة الخامسة "**أيوا كل يوم علشان الحاجات متبوظش ومفيش فلوس لأني أعمل حاجات واشيلها حتي لو هشيلها في تلاجة**"، كما تؤكد الحالة الخامسة "**أنا بجيب بضاعة كل جمعة، وبتفضل للجمعة اللي ببيعها**، كما تؤكد الحالة السابعة "**الحاجات بتكفي شهر، خاصة اللي بتبقى متغلفة زي التونة، والجنبة اللي بتبقى في العلب دي ومش بتبوظ، بس في الاول كنت بجيب كل يوم لكن الحمد لله دلوقتي كل شه**".

ويعد الانتاج أحد الطرق التي تستخدم بصورة واسعة في التخطيط وان شكل الانتاج وطرق المفاضلة التي تتم طبقاً للحاجة هي التي تحدد نجاح المشروعات الاقتصادية التنموية، فحساب التكلفة والعائد، يترتب عليها المهدر في عملية التنمية، ومن ثم تحقيق فائض القيمة. (فيليب كابان ٢٠١٠ ،ص ٣٣٤)

أما فيما يتعلق بتسعيرة المنتج، أشار الجدول رقم (١٩)، أن نسبة ٦٠% من أفراد العينة أكدوا أن تسعيرة المنتج كانت دائمًا مرتبطة العرض والطلب، بينما أكد ٣٠% من أفراد العينة ان سعر المنتج ثابت، في حين أشار ١٠% من أفراد العينة أن حساب التكلفة هي اساس قضية التسعير، وترتبط هذه القضية بإشكالية كبيرة في مجتمع البحث، حيث أن تحديد السعر طبقًا لفكرة العرض والطلب المرتبطة بالتسعير خارج النطاق القانوني، مما قد يصاحبه فتح المجال للتلاعب في طبيعة المنتج، بالإضافة الي مساهمته بشكل كبير في عدم ضبط آلية السوق المحلي، كما أن الاسعار الثابتة ارتبطت بالمنتجات المسعرة والمعروفة في كل أماكن التسويق وبالتالي التلاعب في سعرها يفقد المشروع مصداقيه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن عدم حساب التكلفة وعدم وضع هامش محدد للسعر يرتبط به اشكالية جديده ترتبط بالعلاقة بين التكلفة والانتاج وتؤكد الحالة الثالثة "**في المواسم والاجازات الرزق بيكون حلو والحاجة بتغلي شوية، موسم بقى**" كما تقول الحالة الرابعة "**رمضان والعيد الرزق فيهم بيكون كتير الحاجة بتغلي علينا واحنا كمان بنغلي**".

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى افتراضات نظرية الاقتصاد غير الرسمي، التي تفترض ان تحقيق المنفعة يحسب الشخص فيها العلاقة الطردية بين ما هو مقدم والعائد، وأن في التوزيع ترتفع الأسعار أيضا بصورة ملحوظة عندما يحصل الموزعون و الوسطاء على هامش ربح أكبر من قيمة الخدمات التي يقدمونها أثناء عملية توزيع المنتجات حتى تصل إلى المستهلك النهائي (Gregory, 2005,p:392)

يعود هذا التعارض بين الربح والمشروع الخاص ومشكلة الاسعار، إلي عدم خضوعها للرقابة القانونية ، فقد كان البريطاني "بيجو Pijou" من أوائل المفسرين

لفكرة التعارض بين الربح والمشروع، باعتبار الرأسمالية لا تهتم إلا بالمنفعة ومن ثم فان أي خسائر تعتبر خسائر اقتصادية – اجتماعية ويعتقد أن الحل هو تنظيم هذه الاعمال لتخضع للقانون (مصطفي، ١٩٩١، ص ١٥٥).

أما فيما يتعلق بمؤشرات نجاح المشروع، فقد أشارت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٢٠) أن مواعيد العمل من مؤشرات نجاح المشروع وجديته فقد أكد ٧١,٤% من أفراد العينة أن هناك موعد ثابت للعمل في المشروع، بينما أكدت نسبة ٢٨,٦% من أفراد العينة ان مواعيد المشروع حسب الظروف.

وأشارت نسبة كما هو مبين بالجدول رقم (٢١) ٨٤,٦% من أفراد العينة بأن عملهم يبدأ قبل السادسة صباحًا لارتباطهم بالإنتاج للعمالة المؤقتة المسافرة علي الطرق السريعة، كما أكد ٨,٥ % من أفراد العينة ان مواعيد العمل فيما بعد العاشرة صباحًا، بينما أكد نسبة ٧,٤% من أفراد العينة أن مواعيد العمل جاءت بعد الساعة الثانية عشر، وترتبط هذه النتيجة بقضيتين الاولي ترتبط بالتسويق وظروفه، والثانية ترتبط بقيمة اجتماعية مرتبطة بقضية الرزق في مجتمع البحث" فتقول الحالة الثامنة، "**محدش هياخد رزق حد**"، كما تقول الحالة التاسعة " الارزاق على الله".

حيث لوحظ أن رأس المال التنظيمي من أهم عناصره الانضباط الوقتي خاصة لدى أصحاب بعض المشروعات، فهناك بعض المشروعات التي فشلت، وارجعت ذلك إلى عدم التزامهم بتحديد أوقات مناسبة لعملهم، وفي الحقيقة كان الوقت لدى الغالبية العظمى من أفراد العينة من أصحاب المشروع متاحًا باعتباره "المسؤول والعامل والمنتج"، بالإضافة إلي معرفته الحقيقية بطبيعة السوق، كونه يتوافر لديه رؤية تقريبية عن الجزء الكبير من قيمة الوقت، وهذا بدوره يؤثر على التشغيل اليومي، وبالتالي فإن القيمة التنظيمية للوقت ومن ثم التشغيل يحددها صاحب المشروع نفسه، ويدعم هذه النتيجة تصور الحالات لمفهوم المواعيد فتقول الحالة الثالثة "**أنا وظروفي يعني ممكن مرة خمسة ونص، أو سته حسب التساهيل**" وتقول الحالة الثانية "**انا بفتح في معاد ثابت لان الزبون لو جه مره واتنين وملاقنيش هيروح لغيري**" وتقول الحالة الخامسة"**حسب التساهيل وحسب ظروفي مرة بدري مرة متأخر مش هتفرق**".

أما فيما يتعلق بكيفية حساب الإيرادات اليومية، يشير الجدول رقم (٢٢) أن نسبة ٨٤% من أفراد العينة كانوا يقومون بحساب الإيرادات ويوميًّا بعد انتهاء يوم العمل، كما أكد ت نسبة ١٦% من أفراد العينة ان الحسابات هي حسابات شهرية يتم حسابها بشكل ثابت في موعد محدد كل شهر وتؤكد، وتؤكد الحالة الرابعة "**بعد ما بروح بشوف بعت بكام، ومحتاج حاجات تاني يوم بكام**" وتقول الحالة الخامسة " **الايراد قليل فسهل احسبه كل يوم**"، **وتقول الحالة السادسة " بحسب كل يوم بسم مش باجي جنب الفلوس الا كل اسبوع، وأحيانًا شهر**".

ولم يكتفى بمناقشة حسابات المشروع، بل اتجهت الدراسة إلى الكشف عن عملية التسويق، مما دفع إلى الكشف عن الوسائل التي يتم من خلالها تسويق بعض المنتجات، حيث يتضح من نتائج الجدول رقم (٢٣) أن ٤٦.٧% من أفراد العينة قد جمعوا بين أكثر من وسيلة تسويقية، تتمثل في: الجمع بين خدمة التوصيل، أوالبيع بشكل مباشر، بينما أكدت نسبة ٣٣,٣% من أفراد العينة انهم يعتمدوا على البيع بشكل مباشر من خلال مكان المشروع، بينما أكد ٢٠% من أفراد العينة انهم اعتمدو على خدمة التوصيل وخاصة في الخدمات التي يتم ادارتها من المنزل

إلى جانب ذلك، لم يكن للعروض التسويقية مردودًا كبيرًا لدى أفراد العينة، حيث يشير الجدول رقم (٢٤) أن نسبة ٨٥,٣% من أفراد العينة لم يقوموا بأي عروض تسويقية علي المنتج، بينما أكد ١٥,٧% من أفراد العينة أنهم يقوموا بعروض تسويقية تتمثل في الدعايا والاعلان، وتقديم عروض في حالة شراء أكثر من منتج، حيث أكدت الحالة الرابعة قائلة "**أنا هعمل عروض علي أية هي مستاهلة عروض انا اسعاري حلوة ومش هينفع اعمل عروض هخسر**" كما تقول الحالة الخامسة "**عروض اية انا عاوز اكفي عيالي هدي ببلاش، دا أنا بستنى حد يسيب لي حاجة**، كما تؤكد الحالة العاشرة "**بعمل عروض خميس وجمعة بقلل شوية في الاسعار والي يشتري اكتر من حاجة ممكن أعمل خصم**"

أما فيما يتعلق بآليات توجيه العائد الاقتصادي للمشروع، يشير الجدول رقم (٢٥) أكدت نسبة ٨٦% من أفراد العينة وجهوا العائد للإنفاق على الأسرة وتوفير

الضروريات الاساسية ، بينما كما أكدت نسبة ٧.٣% من أفراد العينة أن توجيه الناتج من المشروع إلى الادخار كان وسيلة لتوجيه العائد، وقد اتضح من النتائج أن هذه النسبة مرتبطة بغير المتزوجين، كنوع من التنمية الاقتصادية للموارد المتاحة بهدف اتمام زواج، أو الحصول علي مسكن، كما أكدت ٦,٦% من أفراد العينة أن جميع إيرادات المشروع تم توجيهها إلي تطوير المشروع ، والجدير بالذكر أن هذه النسبة في مجتمع البحث نتج عنها تطور في بعض المشروعات، والتي تحولت الي مشروعات كبيرة مشهرة ومسجلة بشكل قانوني، وهذا ما تؤكده الحالة الثالثة، حيث ذكرت قائلة "**أنا بدأت بمشروع صغير، بس دلوقتي بقى محلات كتير ما شاء الله**" كما تقول الحالة الرابعة " **انا شفت كتير مشروعات كبرت ما شاء الله**".

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية التجريد من القوة التي تفترض أن القدرة تعني تحويل الفكرة التكيف، والمحاكاة، كما يلعب السلوك والمعرفة، والمهارات والخبرات والمعارف، دورًا كبيرًا في الإدارة الذاتية التي تعتمد علي قيم الفرد واخلاقه، (Roos,1997,p:9)، كما تتفق مع تصور هادسون(Hudson,2000) حول علاقة التنمية برأس المال البشري، حيث افترض أن رأس المال البشري على مستوى الفرد، يمثل توليفة من عدة عوامل، تتمثل في: العوامل الوراثية، والتعليم، والخبرة، واتجاهات الفرد عن الحياة والعمال، فهو مخزون للمعرفة المتراكمة التي تؤدي إلى نجاح أي شكل من أشكال الاستثمار، حتى وإن كان متناهي الصغر (Hudson,2000, p 180)

مما سبق ومن الجداول (٧ إلى ٢٥) يتضح الآليات التي ترتبط ببناء المشروع، وبدا ذلك من خلال الكشف عن كيفية تأسيسه؛ من حيث فكرة تأسيس المشروع، ودراسة الجدوى، ومصادر التمويل، والمشكلات التي واجهت هذا التمويل، وأصول الملكية، والتكلفة، ونمط الشراكة في المشروع، كما أشارت إلى آليات بناء المشرع، من خلال الكشف عن موقعه الجغرافي وعلاقته بالمشروع، وطبيعته كنشاط ونمط الإدارة المتبع، ومدى احتياج أصحاب المشروعات للعمالة من عدمه. كما عُرض أيضًا إلى آليات التسويق، وجاء ذلك من خلال بيان نمط الإنتاج المرتبط

بالشروع، وفترته الزمنية، وكذلك عملية التسعير الخاصة بكل منتج، إلى جانب عرض مؤشرات نجاح المشروع، وكيفية حساب الإيرادات اليومية، والعروض التي ترتبط بالمنتج في فترات معينة، خاصة التي ترتبط بنسبة التسويق، وآليات توجيه العائد. وهذا ما يجيب على التساؤل الثاني الذي تم صياغته لهذه الدراسة ومؤداه: ما الآليات المرتبطة بالمشروعات متناهية الصغر؟

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالعائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر.

تحاول هذه النتيجة رصد المردود والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر، والتي جاءت على شكل نواتج ومساهمات ايجابية انعكست على المستوى الشخصي والأسري، والاجتماعي لأصحاب تلك المشروعات، مع ايضاح مردود هذا العائد المجتمع المحيط أرض الواقع.

أ- النتائج المرتبطة بالعائد الاقتصادي للمشروعات.

تأتي أولى العوائد المتعلقة بالمردود الاقتصادي في مجموعة التغيرات الاقتصادية التي حدثت لدى عينة الدراسة، والتي نلمسها في نواتج المشروع الاقتصادية على الفرد وأسرته، وتأتي قضية الإنفاق وطرق إدارته ووسائله أولي هذه العوامل، كما هو مبين بالجدول رقم (٢٦) حيث أكدت نسبة ٨١,٤% من أفراد العينة أن العائد الاقتصادي تتمثل في الأنفاق علي مجموعة من الالتزامات الاسرية المادية والتي يسعي صاحب المشروع للوفاء بها تجاه أسرته او المحيطيين به، فالمسؤول عن إدارة الاسرة اقتصاديًّا هو الزوج، ومن ثم يسعى إلى إشباع حاجات الاسرة من السلع والخدمات التي تعمل على رفع مستوى معيشتهم، وتحقيق قدرًا من الكفاية الاقتصادية، مما أدى إلى تغيير الوضع الاقتصادي برمته نحو الإيجاب، كما أن توفير الاحتياجات الاساسية للوالدين مثلت عاملاً آخر يبرز المردود الاقتصادي للمشروع ، فساهم ١٣,٤ % من أفراد العينة بتوفير الاحتياجات الاساسية للأبوين والاخوات، مما يُدعم من مفهوم التكافل الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية تجاه الاسرة الممتدة، فبالإضافة إلى كونها مسؤولية اجتماعية، إلا أنها في ذات الوقت نوع من التقدير لمجموعة المساهمات التي قاموا بها قبل بدء المشروع، بينما أكدت نسبة ٥,٢% من أفراد العينة أن المردود الاقتصادي

كان بمثابة نوع من التكفل الذاتي بالإنفاق علي أنفسهم، أي أنه كان هناك اتجاه من قبل معظم أفراد العينة نحو توفير العائد المادي للأسرة والوالدين كشكل من أشكال رد الجميل لهم، حيث ذكرت الحالة الرابعة قائلة "**أنا كل دخلي من المشروع للبيت والعيال، بحاول علي اد ما اقدر أوفر لهم ياكلوا ويشربوا، ويلبسوا، الالتزامات كتير ياأستاذة ومهما حاولت مش هكفي**"، كما تقول الحالة السادسة "**أنا ابويا وامي شالوني العمر كله اهو بحاول اساعد بإلى اقدر عليه، وعندي اخت بتتجهز بساعد معاهم**"، كما تقول الحالة التاسعة "**أنا يدوب بكفي نفسي بالعافي ، ولو بحاول أوفر حاجة يبقي علشان اتجوز واجر شقة غصب عني**".

ويدعم هذه النتيجة تصور (كينز) في تحليله للمنفعة الاقتصادية، حيث يفترض أن حركتي التغيير في مستوى الدخل ومستوى الاستهلاك تسيران في اتجاه واحد، فمع زيادة الدخل يزداد الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل. وقد أُطلق على نظرية كينز في الاستهلاك «نظرية الدخل المطلق» لأنها ترى أن مستوى الدخل المطلق absolute level of income هو العامل الأساسي الذي يحدد حجم الإنفاق(العيسوي، ٢٠٠١، ص ١٦)

أما عن زيادة معدلات الانفاق بوجه عام، والتي تعكس ملمحاً آخر من ملامح تغير الوضع الاقتصادي، تشير نتائج الدراسة كما هو مبين في الجدول رقم (٢٧) أن معدلات الانفاق زادت بمعدل كبير بعد تنفيذ المشروع المتناهي الصغر، وهذا ما أكدته نسبة ٨٣,٤% من أفراد العينة؛ نظرًا لتزايد الدخل المادي لديهم من قبل المشروعات، بينما أكدت نسبة ١٦,٧% من أفراد العينة أن معدل الانفاق لم يزيد بل ظل ثابتاً كما هو، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة الرابعة "**طبعاً لازم المصاريف تزيد يعني يبقي معايا ومجبش اكل حلو لعيالى، ولا عيل يبص علي فكهه ولا حاجة ومجبهاش**" وتقول الحالة الخامسة "**الأول مكنش فيه دلوقتي فيه بس قليل صحيح فبقول نعمل علي أد ما نقدر**"، كما تقول الحالة السابعة "**مفيش حاجة بتفضل ثابتة احنا بنشتغل علشان نصرف ونوفي إلى علينا**".

أما فيما يتعلق بترتيب أولويات الانفاق، تشير نتائج الدراسة إلى اختلاف ألويات الإنفاق من شخص إلى آخر، وتكرس هذه النتيجة وبشكلٍ واضح لمفهوم ثقافة الاستهلاك في مجتمع البحث، حيث اتضح أنها لا تحمل مظاهر اقتصادية فقط ، بل تحمل قيم وثقافة الفرد ذاته ،حيث تتحدد قيمة الإنسان بمقدار ما يقتنيه من أشياء مادية ، كما تعمل الثقافة والاستهلاكية في ظل مجتمع البحث علي فكرة التقليد والمحاكاة التي يفرضها الواقع الاجتماعي، فترتيب أولويات الإنفاق يتحك فيها مستوي الدخل والمجتمع المحيط، ويدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة الأولى، حيث ذكرت قائلة "**أنا بصرف قد الرزق سعات احتاج وسعات تاني لا المهم انا هعيش كام مره والحمد لله ان بقي فيه نصرف**" وتؤكد الحالة السابعة "**أنا مراتي كانت دايما تقولي اختك جابت والجيران جابوا ودا كان بيتعب الواحد فأول ما بقي معايا أهو بجيب**" وتقول الحالة العاشرة "**كلة بياكل ويلبس محدش مبيكلش دلوقتي الناس مبأتش ذي الاول**"

إلى جانب ذلك لعبت العوامل الذاتية دور كبير في ترتيب أولويات الانفاق والتي تمثلت في تحقيق الاحتياجات الأساسية للأسرة من توفير الطعام الخاص بالأسرة وكونها الاولوية الأولى ، ويأتي إلى جانبها توفير الادوية، والملابس ، كما مثلت النفقات العامة أولوية أخري ارتبطت بالتنقلات وما شابه ذلك، وتنطلق النتائج هنا من تحليل بنية العادات المكتسبة وتأثر صاحب المشروع بها، ويتجلى أثر (العوامل الذاتية، والاقتصادية) في تجديد حجم الاستهلاك بالنسبة إلى مستوي الدخل ،والذي يؤثر بدوره في قرارات تقسيم دخله بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار، مما كان سبب في التقليل الاستهلاك، أو زيادة معدلة طبقاً للعوامل الذاتية والاجتماعية، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة الثانية حيث تقول "**أنا بشوف البيت والعيال محتاجين إيه، ولوفاض حاجه بشوف ممكن أعمل بيها إيه، وبشيل حاجة صغيره كدا أجدد حاجة ولا أجيب حاجة، وكلة حسب رزق ربنا**" كما تقول الحالة الرابعة "**أهو بنجيب أكل وشرب ولبس، والصغير بيلبس مكان الكبير وربك ساترها معانا**، كما تقول الحالة السابعة "**المهم فالاهم يعني أبقى عاوز أجيب حاجة ومعايا وآحرم نفسي، بس مينفعش أجيب فاكهة واحنا معندناش عيش مثلا.**"

أما فيما يتعلق بالتغيير في شكل إنفاق الاحتياجات الاساسية والذي يعكس أيضًا التغير في المستوي الاقتصادي للأسرة، حيث تشير نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم(٢٨) أن نسبة ٩٢% من أفراد العينة اعتمدوا في توجيه الانفاق علي الاحتياجات الأساسية فقط، بينما أكدت نسبة ٨% من أفراد العينة أنهم قد يُضيفوا إلى الاحتياجات الأساسية احتياجات خاصة بالترفيه؛ خاصة بالأبناء الاطفال، مثل: شراء بعض الالعاب، أو التسالي والمقرمشات، وما شبه ذلك، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة السابعة "**لما العيل يعوز لعبة ولا حاجة مش هيفرق كتير، الناس بتتعب عشانهم**"، وتقول الحالة الثامنة "**باجي كدا لما يجيلي فلوس أخر الاسبوع اجيب حاجة حلوة أفرح بيها العيال**".

وتتفق هذه النتيجة مع قانون "انجلز" الذي وضع حداً كافياً لإشباع المتطلبات الاستهلاكية الضرورية من خلال تحليل العلاقة بين الدخل والإنفاق على المواد الأساسية للحياة التي تضمن البقاء، وينص على أنه: «بقدر ما تكون الأسرة أكثر فقراً تكون نسبة الإنفاق من دخلها على الطعام أكبر.(Ardic & Valentina ,2011,p:23)

كما أتضح من النتائج أن الإنفاق الاستهلاكي للأسرة في مجتمع البحث لا يعتمد على مستوى دخل الاسرة المطلق بقدر ما يعتمد على مستوى دخلها والتوازن بينها وبين دخول الأسر التي تربطها بها صلات ، سواء أكان ذلك في السكن أم في القربى أم في العلاقات الاجتماعية، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة الخامسة فتقول "**الرزق بييجي قد المصاريف، اللي هيعييش بألف هيعيبش، واللي هيعييش بعشرة هيعييش حسب ما بتدبري أمورك**" وتقول الحالة الثالثة "**كل واحد بيظبط أموره على آد رزقه وفيه حاجات بنجيبها للعيال علشان العيال ميحسوش انهم محرومين ولا إلى حوالينا يقولوا معاهم وحارمين عيالهم**"

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية التبادل الاجتماعي في تحليلها للعوامل الاقتصادية التي تحدد مفهوم القيمة حيث تؤكد علي الطبيعة المتأصلة لدى البشر، بهدف للتقليد في طرائق الاستهلاك وأنماطه. وتنافسهم في ذلك إلى حدود المضاهاة

والتفاخر، ويبنون هذا الافتراض علي أن الأسر ذات الدخل المحدود تجنح نحو المزيد من الإنفاق الاستهلاكي عندما تعيش في محيط من الأسر ذات الدخل الأعلى، أكثر مما يكون عليه الحال لو عاشت في محيط من الأسر ذات الدخل الأدنى.(Assaad ,2019,p:10)

كما يمثل المسكن والتغيرات الذي طرأ عليه من حيث الشكل ونمط محل الاقامة، انعكاسًا للتغييرات الأخرى التي تحققت علي مستوى، والذي مثل معيار آخر لقياس التأثير والتغير الاقتصادي؛ فمثل التغير في شكل المسكن إحدى المتغيرات الهامة التي تعكس تغير الوضع الاقتصادي، كما هو مبين بالجدول رقم (٢٩) أن ٧٨,٧% من أفراد العينة قد غيروا من شكل المسكن، بينما أكدت نسبة ٢١,٣% من أفراد العينة أنه لم يحدث تغيير في شكل السكن، فقد كان المنزل المسكن من متطلبات الحياة، لأنه عبارة عن تنظيم لعلاقة المسكن بالخدمات اليومية والموسمية، كما أنه يعكس الوضع الاقتصادي للفرد والأسرة، ويدعم هذا ما أكدته الحالة الثالثة، حيث ذكرت قائلة "**أنا اول حاجة فكرت فيها اغير الشقة، أخد في مكان أحسن، كل واحد فيه في حالة مش الدنيا مفتوحه علي بعضها كدا، الواحد يبقى براحته يجيب اللي يجيبة ويعمل اللي يعمله**"، وتقول الحالة الخامسة "**انتقلت لمكان أوسع شوية وشارع رئيسي، وكل حاجة جنبة كنا متمرطين في تودية المدارس والدروس، بس دلوقتي الوضع بقى أحسن شوية من الأول**".

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الفعل الاجتماعي، التي تفترض أن ثمة عوامل ذاتية وعوامل موضوعية تؤثر في توجيه الموارد الاقتصادية، الأولى، تنطلق من البنية النفسية ومن التأثر بالأطر السائدة، والثانية ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية المتنوعة والمتمثلة في العلاقة الارتباطية المباشر القائمة بين مستوى الدخل ومستوى الإنفاق الاستهلاكي(Richard,2012,p:98)

أما فيما يتعلق بشكل التغيير المادي الملموس في مكان الإقامة، تشير نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٣٠) أن نسبة ٣٨،١% من أفراد العينة أكدوا أن الهدف من تغيير مكان السكن كمحاولة لتحسين المنطقة الجغرافية التي يسكن فيها

صاحب المشروع، بينما أكدت نسبة ٣٣,٩% من أفراد العينة أنهم استأجروا مكان مستقل بعدما كانت الحياة مشتركة مع الاسرة الممتدة، وأكدت نسبة ٢٨% من أفراد العينة أنهم قاموا بتغيير في المنزل القديم، تمثل في: بعض التغييرات في الاثاث أو الدهانات وما شابه ذلك، فتقول الحالة الثالثة "**أنا دهنت الشقة ونجدت الأنترية القديم، وكل شهر بجيب حاجة مرة ستاي، مره بطاطين واهي ماشية، وانتي عارفه كله ماشي بالقسط**"، كما تقول الحالة الرابعة "**كنا عايشين مع أبويا وأمي لحد ما ربنا كرمني واخدت شقة صغيرة على أد حالي، بيت أبويا كان صغير والكل كان تعبان الحمد لله على كرمه**".

وتدعم هذه النتيجة ما أكدته نظرية الفعل التي تفترض أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي وغيره من أشكال الاعتماد، هو صورة تربط بين الفاعلين، كما يؤدي إلى "تحديث" السلوك فالفرد مرتبط بشبكة من الروابط المتعددة أهمها الروابط اقتصادية، التي تنعكس علي هيئة قرارات اقتصادية علي ارض الواقع (Richard,2012,p98)

وتأتي قضية الاهتمام بتعليم الابناء كمؤشر آخر للتغير في الوضع الاقتصادي، حيث مَثل الإنفاق على تعليم الأبناء أهمية كبيرة في قياس العائد من المشروع الاقتصادي علي الأسرة بالنسبة لعينة المتزوجين ويعولوا كما هو مبين بالجدول رقم (٣١) أشارت نسبة ٨٠,١% من تلك العينة أنه حدث تغيير لهم في مستوي الانفاق علي التعليم، بينما أكدت نسبة ١٩,٩% من أفراد العينة أنه لم يحدث أي تغيير في الإنفاق على التعليم، وترتبط هذه النتيجة بأكثر من إشكالية في مجتمع البحث الأولى: ترتبط بأهمية التعليم في حد ذاته، والثانية التغيير الذي ارتبط بالمستوي الاقتصادي، وبالرغم من القناعة المطلقة بعدم ارتباط التعليم بقضية العمل، إلا أن الإنفاق على التعليم مَثل أهمية كبرى في مجتمع البحث، حيث ذكرت الحالة الثالثة قائلة "**طبعًا أهم حاجة التعليم حتي لو الواحد مش هيشتغل بالشهادة المهم أنه يبقي متعلم**"، وتقول الحالة السابعة "**أهم حاجة في الدنيا التعليم، حلم حياتي ولادي يطلعوا دكاتره ومهندسين ،أهم يبقوا أحسن من إلى إحنا فيه**"

وتنتقل النتائج إلى مناقشة الوسائل التي اتبعتها الاسرة لمحاولة التحسين من المستوى التعليمي لأبنائهم وفقًا للوضع الاقتصادي لهم، حيث تشير نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٣٢) أن نسبة ٦١,٨% من أفراد العينة استعانت بمدرسيين خصوصيين للمساعدة في تحسين مستوى الأبناء التعليمي، كما أكدت نسبة ٢٢,٦ % من أفراد العينة على أنهم اعتمدوا علي الكتب الخارجية في رفع المستوي التحصيلي للأولاد، بينما قام ١٥,٦% بتغيير المدرسة في حد ذاته، وهنا يلعب الوضع المادي للأسرة دورًا كبيرًا يرتبط ارتباط مباشر بحاجات المتعلم، فتؤكد النتائج أن الأسرة التي تستطيع أن تضمن لأبنائها حاجاتهم المادية بشكل جيد علي هيئة وسائل تعليمية ، تستطيع أن تضمن من حيث المبدأ الشروط الموضوعية لتعليم جيد، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته حالات الدراسة، فتقول الحالة الثانية "**أول ما ربنا كرمني بدأت أودي ولادي لمدرسين دروس، علشان يتعلموا كويس، وبدأت أشتري لهم الكتب اللي المدرسين طلبوها**"، وتقول الحالة الخامسة "**التعليم دا أهم حاجة، ولازم أوفر ليه الفلوس، حتي لو على حساب حاجات تاني، المدرسة اللي العيال كانوا فيها كانت وحشة، فقلت أنقلهم في مكان تاني يكون بيعلم حلو، أحسن من اللي همه فيها**".

وبسؤال المبحوثين عن المردود الاقتصادي من هذه المشروعات، وشعورهم بالرضا عن التغيير في الوضع الاقتصادي؛ تشير نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٣٣) أن نسبة ٤٦% من أفراد العينة عن رضاهم عن فكرة المشروع، كما أكدت نسبة ٢٨,٧% من أفراد العينة عن رضاهم عن العائد المادي والذي مثل حل للوضع الاقتصادي المتدني من وجهة نظرهم، بينما أكدت نسبة ٢٥,٣% من أفراد العينة عن عدم رضاهم عن الوضع المهني، إلا أنه في تصورهم لا يوجد حل بديل سوى العمل بالمشروع، ومحاولة تحقيق الحد الأدنى من الدخل الذي يضمن لهم حياه كريمة وتدعم هذه النتيجة ما أكدته حالات الدراسة، حيث ذكرت الحالة الأولى قائلة "**المشروع كويس، بس الناس هيه اللي مبترحمش، يعني أنا هروح أخطب أول سؤال أنا بشتغل إيه؟ الناس تفكيرها صعب**" وتقول الحالة الثالثة "**أنا كنت شغال مدير مصنع صغير بالمنطقة الصناعية، وكنت مسحول طول اليوم، والدخل ما يكفيش عيش حاف،**

وفواتير واقساط والتزامات، طب الحل إني أقول الناس هتقول ايه؟ ولا عيالى يعيشوا؟"

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته النظرية الاقتصادية وتصورها للعائد الاقتصادي من العمل غير الرسمي ،حيث ترى أن عملية تحقيق العوائد ترتبط بالقدره على إدارة العملية الإنتاجية بالشكل الذي يحقق معه الأهداف المرسومة، والتي تتمثل في الحصول على عوائد مادية تضمن البقاء، وان هذه الاستثمارات قد تنصب في غالبيتها على موجودات ثابتة انتاجية تسهم في زيادة حجم التدفقات النقدية المستقبلية (Walker & bos, 2005,p:985)

ب – النتائج المرتبطة بالعائد الاجتماعي للمشرعات.

ويأتي المردود الاجتماعي في ضوء مجموعة التغيرات الاجتماعية الإيجابية التي حدثت علي المستوي الفردي والأسري والاجتماعي، ويتضح ذلك فيما يلي:-

كشفت نتائج الدراسة أن المشروع الاقتصادي ساهم بمجموعة كبيرة من التغييرات التي حدثت علي مستوى الفرد، تمثلت في تغيير مجموعة من القيم الاجتماعية السلبية إلى قيم ايجابية؛ فكما هو مبين بالجدول رقم (٣٤) تمثلت قيمة وأهمية العمل من بين القيم التي تغيرت على المستوى الفردي في مجتمع البحث، ومثلت نسبتها ٤٦,٧% من أفراد العينة، وأكدت نسبة٢٣,٣% من أفراد العينة أن التغيير قد دعم من قيمة الثقة بالنفس، بينما جاءت قيمة تقدير الذات عند نسبة ١٦,٦% من أفراد العينة، كما بلغت نسبة قيمة تقدير الآخرين نسبة ١٣,٤% من أفراد العينة، وتتفاعل هنا الجوانب الموروثة عن قيمة الأشياء والعوامل المكتسبة، وجميعها ترسم ملامح السلوك المرتبط بالقيمة الاجتماعية وعلاقتها بالجانب الاقتصادي في ملكية رأس المال، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة الأولي "**أنا عرفت قيمة القرش، ودا خلاني عرفت آد إيه الشغل دا مهم مهما كان صغير، محدش يقول عنك على الأقل إنك عالة**"، وتقول الحالة الرابعة "**بتحسي لما بتشتغلي بقيمة نفسك، وانك مش محتاجة لحد، ودا نعمة كبيرة قوي ميحسش بيها إلا اللي كان محروم منها**".

ولعل أوضح المحاولات النظرية المنظمة التي حاولت تحليل التعبير في الاتجاه القيمي هي تلك التي قدمها "فيري" في فكرته الأساسية التي ترى أن للقيم دورًا في تحديد أنماط السلوك، فهي تشكل المحك الأساسي الذي نعتمد عليها في تفسيرنا للعلاقة بين التنظيم الاجتماعي والسلوك الانساني (عباس،٢٠٠٠، ص ١٠٣).

فالقيم التي تنعكس علي هيئة سلوكيات لا تنطلق من عدم، وإنما نتيجة تراكم مجموعة من الأفكار والمعارف والخبرات؛ التي تسمح للفرد بالحكم على ما يدور حوله من أمور مادية، واجتماعية، وحضارية، بالتالي يكون الحكم على تلك الأمور وتقييمها والتصرف إزاءها تبعا لطبيعة تلك الأفكار والأحكام، كما أنها تنظم بطريقة منسجمة ومتناسقة شكل العلاقات الانسانية وتصور الانسان عن الذات (Hooi, L,2006,p:46)

ويأتي التغير في نمط وشكل العلاقات الأسرية من نواتج المردود الاجتماعي، والذي يتجلى في تغير نمط هذه العلاقات الأسرية، فكما هو مبين بالجدول رقم (٣٥) حيث اتضح حدوث تحسن كبير في شكل العلاقات وأكد على ذلك نسبة ٨٢,٦% من حجم أفراد العينة، بينما أكدت نسبة ١٨,٦% من نفس العينة أنه لم يحدث تحسن في شكل العلاقات الأسرية، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته حالات الدراسة، حيث تقول الحالة الأولى "**كل علاقاتي تغيرت واتعلمت أن المسؤولية بتفرض مسؤولية مع اللي حواليكي، يعني في المناسبات والمواقف لازم أبقى موجود مينفعش أتأخ**" وتقول الحالة الرابعة "**طبعا اتغيرت كل علاقاتي، وبقت أحسن، وبقيت مش فاضية أشوف مين قال ومين عمل، والواحد بقى يبص علي الحاجات الكويسة مش الوحشة في اللي حوليه**"

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية التبادل الاجتماعي، والتي تشير إلى ميل الفرد في علاقته مع الاخرين للحصول على أكبر قدر ممكن من تحقيق المصالح الشخصية أثناء أي تفاعل إذ يقوم التفاعل على أساس نفعي فيحسب كل طرف مقدار الفائدة الانسانية التي يحصل عليها من هذا التفاعل (Logedon & Burke,2003.p90)

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هذا التغير شمل أيضًا التغيير على مستوى العلاقة الإنسانية بالزوجة والأولاد، كما هو مبين بالجدول رقم (٣٦) حيث أكدت نسبة ٦٣,٧% من أفراد العينة أن هذا التغير كان إيجابيًّا في عملية دعم العلاقات بين الأفراد وزوجاتهم وأبنائهم، كما أكدت نسبة ٢٤.٣ % من أفراد العينة أن هذا التغير شمل التغير علي مستوي العلاقات العائلية، كما أكدت نسبة ١٢% من أفراد العينة ان التغيير شمل التغير في العلاقات مع شبكة العلاقات الاجتماعية والعلاقات القرابية، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته حالات الدراسة" حيث ذكرت الحالة الرابعة قائلة "**الواحد لما بيبقى مشغول مفيش مجال للمشاكل، الحمد لله على نعمة الشغل**" كما تؤكد الحالة الخامسة "**أنا لما مكنتش بشتغل مكنش فيه غير وجع الدماغ والمشاكل، بس دلوقتي الحمد لله كله اتغير**".

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن التغير في شكل العلاقات الاجتماعية أيضًا مع الزوجة والأبناء قد حد من المشاكل الاقتصادية التي نتجت عن تحسن المستوي المادي، فتخصيص الدخل مَثل أهمية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والأسري، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة الخامسة، حيث تقول "**أحنا كل مشاكلنا كانت على أن مفيش فلوس كل يوم خناقة علي المصاريف دلوقتي الوضع اتحسن**" كما تقول الحالة السادسة "**أنا دلوقتي بديها المصروف وهي تتصرف، أهي بتحاول توفق هنعمل إيه؟ الأول مكنش فيه، وكانت كل يوم تقول عايزين، كنت برد أجيب منين؟ لحد ما المشروع ما اتعمل، بصراحة الوضع اتغير**"

ولم يقف التحليل عند هذه النتيجة بل أن تحسين العلاقة مع الاسرة الممتدة المتمثلة في العلاقة بالوالدين والاخوات مثل مؤشر آخر للعائد الاجتماعي للمشروع، فقد اتضح من النتائج أن شكل العلاقة تحسن من خلال المشاركة الاجتماعية وتقديم بعض الدعم المادي والاجتماعي فتقول الحالة السابعة "**الحمد لله أبويا وأمي وأخواتي مش هوفيهم حقهم وهمه أولى بالنعمة، وأهو لما بروح عندهم مش بروح فاضي** ، كما تقول الحالة الثامنة "**أختي مخطوبة دخلت جمعية وقلت لهم دي كملوا وجهزوها اهو إلى قدرت عليه**".

كما أن العلاقة بالأصدقاء تأثرت إلى حد كبير حيث ان التواصل الاجتماعي والانساني، ارتبط بمجموعة من الالتزامات الاقتصادية التي انعكست بدورها علي شكل العلاقات الاجتماعية، والتي تمثلت في زيادة المشاركة الاجتماعية والانسانية، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة الأولي، قائلة" **أنا مكنتش بروح أسهر معاهم في الكافية علشان مصاريف المشاريب دلوقتي أهو بروح من وقت للتاني**"، وتقول الحالة الخامسة "**الصحاب، أحسن من الاخوات لما صحبي اتجوز وقفت معاه ذي ما وقف معايا**".

وتتنفق هذه النتيجة مع تحليل نظرية الفعل الاجتماعي لفروض الأنساق، فتعمل الأنساق علي تحقيق التكامل فيما بينها من أجل المحافظة على التوازن وأحداث تغيير يكون تدريجيا دون مشاكل أو خلل داخل البناء من خلال الارتباط الدينامي لأنساق الفعل الثلاثة(نسق الشخصية، والنسق الثقافي، والنسق الاجتماعي).(زايد ٢٠٠٦، ص١١٩)

كما اتضح من النتائج ، كما هو مبين بالجدول رقم (٣٧) أن قضية الرضا مثلت انعكاس للعائد الاجتماعي، وفي ضوء ذلك أكدت نسبة ٤٣,٣% من أفراد العينة أن الرضا تمثل في قبول التغيرات الشخصية التي حدثت للشخص ذاته، متمثلة في: الاحساس بالأهمية، وعدم الاحتياج المادي، بالإضافة إلى قدرته علي إدارة حياته الخاصة، بينما أكدت نسبة ٣٣,٣% من أفراد العينة عن رضاهم عن مجموعة التغيرات التي حدثت في شكل العلاقات الاجتماعية المتمثلة في التغير العام مع شبكة العلاقات الاجتماعية علي مستوي الأسرة ، الأقارب والاصدقاء، كما أكدت نسبة ٢٣,٤% من أفراد العينة عن رضاهم عن المكانة الاجتماعية التي ارتبطت بالمشروع، وفي هذه النتيجة تتضح إشكالية كبرى تتمثل في أن الغالبية العظمي من أفراد العينة هم من الشباب، كما أنهم من المتعلمين أيضًا، ويرتبط بقضية المكانة إشكالية مرتبطة بالوصمة الاجتماعية لبعض المهن تفرضها العادات والتقاليد والقيم، والمكانة هنا هي الوضع الاجتماعي المرتبط بطبيعة المهنة والتصنيف الاجتماعي لبعض المهن "المنخفضة المكانة، والمرتفعة المكانة" وتدعم هذه النتيجة ما أكدته حالات الدراسة

فتقول الحالة الأولى "**المشكلة في نظرة الناس وكأنك أقل منهم، مع أن معنديش حل بديل، ولو فيه كنت عملته**" كما تقول الحالة الرابعة "**الناس وهي بتتعامل بيكون فيه تعالي شوية مع أننا ولاد ناس ذيهم، ومتعلمين كمان بس لولا الظروف ياهانم**"

وتتفق هذه النتائج مع فروض نظرية الفعل فتفترض النظرية أن العنصر المشترك في المجتمع هو محاولة المحافظة علي استقرار البناء الاجتماعي، فالدور الممارس الذي تعكسه المكانة الاجتماعية يتحكم فيه مجموعة التصورات عن الذات والمجتمع وينعكس اثرة علي التماسك الاجتماعي (Abaza, ,2006.p: 75)

مما سبق ومن الجداول (٢٦ إلى ٣٧) يتضح العائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر على أفراد العينة، فبالنسبة للعائد الاقتصادي، فقد جاء على شكل ما حققته تلك المشاريع من دخل مادي استطاع من خلاله تحسين العلاقات مع الأسرة والوالدين، والعلاقات الذاتية؛ وعلاقات ذلك بالتغير في نمط الإنفاق وتوجيهه، ومردود ذلك على التغير الذي حدث في شكل المسكن، وتعليم الأبناء، وما أتاحه هذا العائد من تحقيق للرضا الوظيفي لأصحاب تلك المشروعات. إلى جانب ما استطاعت تلك المشروعات تحقيقه من عائد اجتماعي لأفراد العينة، تمثل في: التغير في نمط القيم من السلبية إلى الإيجابية، وكذلك التغيير في نمط العلاقات الأسرية، وطبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة والأبناء، وتحسين نمط العلاقة مع الآخرين، سواء الوالدين، أوالأقارب، أوالأصدقاء،....إلخ. وهذا ما يجيب على التساؤل الثالث الذي تم صياغته لهذه الدراسة ومؤداه: ما العائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر؟

رابعاً: النتائج المتعلقة بالتحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر

تحاول الدراسة في هذه النتيجة رصد طبيعة المعوقات والصعوبات التي تواجه المشروعات متناهية الصغير والمتعلقة بالمشروع في حد ذاته من حيث الانشاء، والتطوير، والتسويق.

تأتي الصعوبات المادية كأولى الصعوبات التي تواجه المشروع، والتي تمثل عائقاً في تطوره، وتأتي وعلى رأس هذه الصعوبات المادية ما يرتبط منها بتأسيس المشروع ، فقد اتضح من نتائج الدراسة كما هو مبين في الجدول رقم (٣٨) أن نسبة ٦٧,٤% من أفراد العينة أوضحوا أن عدم وجود دعم مادي لتطوير المشروع مَثل أولى المعوقات التي واجهتهم لارتباط هذا النمط من المشروعات بالدعم الذاتي، كما أكد ٢٣,٤% من أفراد العينة ان من بين الصعوبات التي واجهت المشروع صعوبة الحصول على دعم رسمي على هيئة قرض وترتبط هذه النتيجة بأكثر من إشكالية، **الأولى: عدم وجود ضمانات كافية للحصول على الدعم: تتعلق بالخوف من الفشل ومن ثم عدم السداد،** ويؤكد ٩،٢% على عدم وجود دعم مالي للأنفاق على المشروع في الوقت الحالي، ويتعلق الدعم المادي هنا بنجاح المشروع وتطوره حيث أن زيادة النواتج الاقتصادية، مرتبطة بالمساحة المتاحة من رأس المال والتي تسمح بتطويره، فمن خلال رأس مال المشروع تتحدد معدلات الإنفاق على المعدات، الخامات، وتجويد المنتج، فالاعتماد على الدعم الذاتي جعل من محدودية الموارد عائقًا كبيرًا في تطويره، كما تُعد صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، مثلاً في الحصول على القروض من المصارف التجارية، من أبرز المشكلات المعوقات المادية التي تواجه أصحاب المشروعات؛ وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها والحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، وربما يعود ذلك إلى لعدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لصعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد.

كما استنتجت الدراسة أنه بالإضافة إلى العوامل السابقة فأن نقص الخبرة التي تتعلق بعدم دراسة آليات السوق والاحتياجات الفعلية له، وعدم كافية الرؤية التي تحقق المعادلة بين الانفاق والانتاج والعائد من الانفاق من أهم المعوقات التي تواجههم أفرد العينة متمثلاً في عوائق وأسباب اقتصادية غير مباشرة امام المشروع، ويدعم هذه النتيجة ما أكدته حالات الدراسة، حيث تقول الحالة الاولي "**أنا جمعت فلوس المشروع من جمعيات، وأبويا وأمي ساعدوا باللي يقدروا عليه والمشروع ضعيف فمش عارف**

اطور أي حاجة فيه"، كما تقول الحالة الثالثة "**فكرت في اني اخد قرض علشان اكبر المشروع شوية واشتغل اوسع مفيش ضمانات عندي، ومحدش بيضمن حد دلوقتي، كمان خفت للمشروع يفشل وفي الحالة دي هسدد منين**"، كما تقول الحالة التاسعة "**أنا السوق كل يوم بحال وبحسب آخر اليوم بلاقي اني مش كسبان كتير دا سعات مبفتحش تاني يوم علشان مش معايا اجيب خامات وسعات باخد الخامات وبعدين أسدد**، كما تقول الحالة العاشرة" "**الفلوس بتجيب فلوس يعني قدرت تصرف على شغلك كويس هيجيلك فلوس أكتر بس يا ريت تتوجد الفلوس**"

وتتفق هذه النتيجة مع تصور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2017) حول تحليلها لأسباب وطبيعة مشكلات الحصول على تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتعاظم هذه المشكلات في ظل عدم قدرتها على تقديم ضمانات كافية من جانب، وعدم وجود سجل اقتراضي تستخدمه البنوك لتقييم قدرتها على الاقتراض من جانب آخر، بالإضافة إلى خبرتها المحدودة في إعداد القوائم المالية، ويزيد ذلك الفجوة بين طلب هذه المشروعات على التمويل والمعروض المتاح من المؤسسات المالية، كما تؤثر "الفجوة التمويلية Financial Gap" سلبًا على فرص نمو هذا القطاع الهام وتضعف من إنتاجيته وقدرته على استيعاب عمالة. (OECD, 2017.p 237).

كما تُعد المعتقدات، والقيم الاجتماعية حول مفهوم رأس المال مثلت عائقاً من العوائق المتعلقة بالتطوير المادي والاقتصادي للمشروع، فقيم الانفاق والادخار تعتبر في الحقيقة عن العوامل الذاتية والمعتقدات الشخصية المعبرة عن نمط الادارة المالية، فالوعي الشخصي والخبرة الاقتصادية هي بمثابة المحرك لصاحب المشروع ومن ثم تطويره، فتحديد الكماليات والاساسيات المادية من بين أهم عوامل تطوير المشروع، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة الأولى "**أنا مش بعرف أخلي الفلوس اللي معايا تكفي يعني مثلا كل إلى نعوزه لازم نجيبه، وفي حاجات لازم نستغني عنها؛ علشان نعرف نكمل، بس أنا مش بعرف أوفر**"، كما تقول الحالة الرابعة "**أنا أمي كانت بتعمل من الفسيخ شربات يعني حجات بسيطة كانت بتكفي، وبالرغم من ان الفلوس كانت**

قليلة كنت كل ما تسألها على فلوس تقولك معايا، احنا دلوقتي صعب تحس انا الفلوس بتطير".

وتتعارض هذه النتيجة مع مفهوم الإدارة الاستراتيجية في نظرية التنمية، فالإدارة الاستراتيجية هي تنظيم وصياغة بعض القرارات أو تعديلها بغية تحقيق نتائج مرغوب فيها من قبل المنظمين للمشروعات، وتتبلور نتائجها في ثلاثة جوانب هي، رفع مستوى الربح، رفع معدلات النمو والتطور، و زيادة القدرة على الاستمرار والبقاء في المراكز الأولى في التنافس(**Folashade,2017, p:23**).

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي ترتبط بطبيعة المنتج نفسه من حيث الجودة، والتكلفة، فقد اتضح من النتائج أن من بين الصعوبات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر صعوبات ارتبطت بالمنتج في حد ذاته، كما هو مبين بجدول رقم (٣٩) فقد أكد نسبة ٥١,٤% من أفراد العينة أن من أهم الصعوبات التي تواجه المنتج في عملية التسويق هي تلف بعضه، نتيجة لعوامل الجو أو سوء التخزين أو سوء الاستعمال، كما أشارت نسبة ٣٣,٤% من أفراد العينة ان استخدام خامات أو مواد غير ملائمة للعميل من بين المشكلات المرتبطة بطبيعة المنتج في حد ذاته، وأشارت نسبة ١٥،٢% من أفراد العينة على أن محاولة تقليل التكلفة من خلال استخدام نوعية رخيصة السعر لتقليل التكلفة لرفع معدل العائد يمثل صعوبة ارتبطت بالناتج النهائي للمنتج وجودته، فضعف الخبرة مع محاولة تقليل النفقات، الهدف منها هو الحصول على اعلى عائد ممكن إلا أن الأثار السلبية لها كانت أكبر بكثير من تحقيق المنفعة والعائد، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة الأولى حيث ذكرت قائلة "**حاجات كتير بتبوظ من الوقفه في المشروع وبشيلها أنا، وطبعًا بتسبب خسارة**" كما تقول الحالة الرابعة "**الشمس مع الحر ومفيش تلاجة بتخلي الحاجات تبوظ**"، وتقول الحالة السابعة "**الزبون بيعلق على كل حاجة، الكباية والورق الملفوف فيه الحاجة محدش بيسيب حاجة، ولو جبنا له الغالي مش هنلاقي ناكل نعمل ايه**"

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العبري، ٢٠١٧) حيث أشار إلى المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة؛ يُعد من أهمها: المعوقات الفنية التي

ارتبطت بطبيعة المنتج وجودته، كما استنتج أن غالبية المشكلات التي تواجهه المشروعات متناهية الصغر هي مشكلات ناجمة عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع.(العبري، ٢٠٠٥، ص ٢٢٩-٢٦٧)

أما فيما يتعلق بالمشكلات المرتبطة بتسويق المنتج، فقد اتضح من نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٤٠) أن أول هذه الصعوبات تلك التي ترتبط بمحاولة تسويق المنتج بطريقة تحقق اعلى منفعة اقتصادية، تسهم في تحقيق الثقة حياله، حيث اكد ٧٨,٧% من أفراد العينة ان من اهم الصعوبات التي تواجه تسويق المنتج هي الرغبة في تسويقه بطريقة تضمن أعلى عائد مادي مقابل الخدمة المقدمة، بينما أكد ٣١,٣% من أفراد العينة أن من هذه الصعوبات صعوبات ترتبط بعدم القدرة على وضع آليه لتسعير المنتج، لأنه مرتبط بقضية العرض والطلب، وتُدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة الثالثة، حيث تقول "**إني أبيع الحاجات اللي عندي دا صعب جداً لأسباب كتير، أهم حاجة فيها أن المنتج بيكون فيه ذيه والناس مش بتقتنع احيانا بحاجتنا**"، كما تؤكد تقول الحالة الخامسة "**السوق صعب والناس بتفاصل في كل حاجة؛ علشان احنا على قدنا دا بيفاصلوا أكتر**"، كما ذكرت الحالة العاشرة قائلة "**السوق كل يوم بسعر ودا بيخلي المواضيع صعبة شوية يعني اني احط سعر ثابت صعب جدا**"

إلى جانب ذلك ناقشت نتائج الدراسة قضية تسويق المنتج والصعوبات التي ترتبط بمشكلات عملية التسويق فكما هو مبين بالجدول رقم (٤١) أكدت نسبة ٥٩,٣% من أفراد العينة أن من بين صعوبات ادارة عملية التسويق هي عدم القدرة على المنافسة مع السوق المحلي، وأرجعت نسبة ٢٥,٤% من أفراد العينة أن ضعف الثقة في جودة المنتج من أهم الأسباب التي تسهم في صعوبة تسويقه، وأشارت نسبة ١٢% من نفس العينة أن ثقافة المجتمع في تفضيل المنتج في المحلات المعروفة (الماركات والتوكيلات) من بين المشكلات التي تواجه أصحاب هذه المشروعات في عملية التسويق، وترتبط هذه النتيجة (بالاسم، والعلامة التجارية، والمحافظة عليها) باعتبارها تمثل أساس الثقة المجتمعية حيال المنتج معروف المصدر، حيث ذكرت

الحالة الرابعة قائلة "**أنا مشروعي على أدي، بس الناس ليها المظاهر؛ بتشوف الحاجة المحطوطة في كيس حلو وكباية حلوة، هم كدا هيبصوا لينا احنا؟**"، كما تقول الحالة الخامسة "**التوكيل بيعمل عروض والناس ليها الظاهر أنا مش هقدر أنافسهم مهما عملت وعلشان كدا الناس تروح محل تشتري ولا تشتري مننا**" وتقول الحالة السابعة "**مهما عملت عروض أنا مش هقدر أجاريهم، التوكيل والمحل المعروف بيعمل عروض سعات بتكون وهمية بس الناس ليها اللي يضحك عليها**"

كما اتضح من نتائج الدراسة أن تكلفة المنتج التسويقية ترتفع كلما اعتمد المشروع على التسويق من خلال وسطاء أو موزعين (الدليفري)، ويزداد الأمر سوء عندما يتصف هؤلاء الموزعين بعدم الكفاءة؛ مما يدفع المستهلك إلى تقييم الخدمة في المحصلة النهائية على أنها أغلى من حيث القيمة المادية وفقدان الثقة فيها، حيث تشير الحالة الثالثة قائلة "**الدليفري دا مشكلة كبيرة، أولاً: ممكن يتأخر بالحاجة للناس، وكمان ممكن يطلب منهم أكتر مما اتفق معايا، ودا بيزعل الزبون وبيكلموني أنا مش هوه**"، كما تقول الحالة الخامسة "**أنا اضطريت اني اللغي موضوع التوصيل دا، عشان كان من المشاكل الكتير اللي كان بيعملهالي مع الناس، والحاجات سعات بتبوظ ، أو بتوصل في شكل بيخلي الناس متكلمنيش تاني**"

وتتفق هذ النتيجة مع نظرية القطاع غير الرسمي في التنمية، والتي تفترض أن الانتاج أحد الطرق التي تستخدم بصورة واسعة في التخطيط التنموي من حيث شكله، ووسائله والمفاضلة التي تتم طبقاً لحاجة السوق، فهي التي تحدد نجاح المشروعات الاقتصادية التنموية، من خلال حسابات التكلفة والعائد، وقياس المهدر، ومن ثم تحقيق فائض القيمة. (كابان، ٢٠١٠، ص ٣٣٤)

أما ما يتعلق بالاختيار والمفاضلة التي تواجه أصحاب المشروعات متناهية الصغر، وربط هذه المفاضلة بقضيتي جودة المنتج والتسويق، كشفت نتائج الدراسة أن مفاضلة المستهلك بين أكثر من سلعة تسويقية في ضوء تحقيق أعلى منفعة وبأقل تكلفة ممكنه، مما يترتب عليه فقدان الثقة في هذا النمط من المنتجات المرتبطة بالمشروعات متناهية الصغر، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته حالات الدراسة، حيث تقول

الحالة الرابعة "**أنا ناس كتير مش بترضوا يشتروا مني خالص، وحاجتنا نظيفة بس الناس مش بتثق فينا**"، وتقول الحاجة السادسة "**الناس ليها الارخص والحاجات مالة الدنيا دا انا ممكن يمر يوم مبعش حاجة خالص**".

كما مَثلت القيم الاجتماعية والثقافية، كذلك النظرة الاجتماعية صعوبة انسانية تواجه اصحاب المشروعات متناهية الصغر حيث تعيق تقدم المشروع، وفي ضوء ذلك أشارت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٤٢) أن نسبة ٥٠% من أفراد العينة أنها من أبرز الصعوبات التي واجهتهم حيال هذه القضية، كما أكد٢٦،٧% من أفراد العينة أن اختلاف التصور حول قيمة العمل المهني والحرفي كان من بين الصعوبات التي مثلت عائقاً امام المشروع، بينما أكد ٢٣,٣% من أفراد العينة ان ثقافة الشارع والمتمثلة في عدم تحقيق الامان الاجتماعي وخاصة في ظل انتشار ظاهرة البلطجة فصعوبة الحصول على مكان للمشروع في منطقة ما وسيطرة أفراد معينين على مناطق محدده بعينها مثل صعوبة واجهت اصحاب هذا النمط من المشروعات، فعدم تقنين الوضع القانون جعل من صاحب المشروع ضعيف امام هذه الثقافة ، وهذا ما أكدته حالات الدراسة، حيث ذكرت الحالة الرابعة قائلة "**الناس متخيلة اللي واقف في الشارع دا نصاب ولا حرامي مش بيسعى على باب الله والظروف هي السبب في كدا**"، كما تقول الحالة التاسعة "**انتي لازم تدفعي ولو مدفعتيش يبقي علية السلامة المشروع هيتكسر، هي كدا لازم تدفعي ولما تدفعي كل حاجة ذي الفل**".

وتتفق هذه النتيجة مع تأكيد (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٤) والذي يرى أنه على الرغم من أهمية المشروعات المتناهية الصغر والدور الذي تلعبه تلك المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنها تبدو شبه مهملة وضعيفة وتواجه تحديات ومشاكل متعددة في كثير من المجتمعات (تقرير التنمية البشرية،٢٠٠٤، ص٥٠٢)

كما تتفق مع دراسة قام بها كلا من (Adejumo & Akinyemi, 2017) تناول خلالها تحليل لواقع التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر الناشئة، كما وضعا تصور علمي يقلل من آثار هذه التحديات التي تعوق استمرارية هذا النمط

من المشروعات، وتقليل معدل الفشل" (Akinyemi,2017,p1-34 & Adejumo).

مما سبق ومن الجداول (٣٨ إلى٤٢) يتضح أهم الصعوبات والتحديات التي واجهت عينة الدراسة من أصحاب المشروعات متناهية الصغر، وتأتي هذه الصعوبات ما بين صعوبات مادية، وأخرى تعلقت بعدم وجود ضمانات كافية، ونقص الخبرة، كما تُعد طبيعة المعتقدات والقيم الاجتماعية من أهم المشكلات التي عان منها أفراد العينة، بالإضافة إلى المشكلات التي تعلقت برؤية العملاء لطبيعة الجودة الخاصة بالمجتمع، وما يعانون منه من سوء تخزين المنتج؛ إلى جانب عمليات تسويق المنتج، والاتجاه نحو شراء شراء المنتجات الرخيصة والتي تحمل مسمى التوكيل وعمليات الاختيار والمفاضلة (والتي تُعد كاذبة من وجهة نظر أفراد العينة)، بالإضافة إلى ثقافة تسويق المنتج في الشوارع، وشعور أصحاب المشروعات بعدم الأمان ووقوعهم تحت التهديد من قبل المسئولين. وهذا ما يجيب على التساؤل الرابع الذي تم صياغته لهذه الدراسة ومؤدا: ما التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر؟

خامسًا: النتائج المتعلقة بالضوابط القانونية التي تضعها الدولة للمشروعات متناهية الصغر؟

جاء تقنين الوضع القانوي للمشروعات متناهية الصغر في ضوء العلاقة الرسمية بين صاحب المشروع والدولة، وتنقلنا هذا النتيجة إلى دور الدولة من خلال مجموعة القوانين التي قامت بها الدولة المصرية بهدف تقنين الوضع القانوني، وتقنين المشروعات متناهية الصغر.

قامت الدولة بسن القوانين التي تهدف إلى معالجة القصور القانوني حيال القوانين الخاصة بالمشروعات متناهية الصغر، وفي هذا الاطار قام البنك المركزي المصري في عام ٢٠١٧ بإصدار نشرة بتعديل تعريف المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة وتعديلات أخري حول نفس الموضوع .

و يأتي ذلك في إطار اهتمام الحكومة المصرية بوضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها، والعمل على نشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث، والإبداع، والابتكار، ويقوم الجهاز بوضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية المتعلقة بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وكذا الضوابط اللازمة للتنسيق بين الجهات والمبادرات العاملة في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى وضع البرامج اللازمة للنهوض بهذا القطاع من المشروعات والقواعد والشروط المتعلقة بالاشتراك فيها (عبد المنعم، اسماعيل ،٢٠١٩، ص ١٦١)

ومن هذا التحليل يتضح دور الدولة الريادي الذي تمثل في مجموعة القوانين والإجراءات التي تهدف إلى تنمية هذا القطاع، ومن هنا تتجه الدراسة إلى مناقشة لإمكانية تقنين الوضع القانوني لأصحاب المشروعات حيث أشارت نتائج الدراسة كما هو مبين في بالجدول رقم (٤٣) أن نسبة ٧٨,٧% من أفراد العينة لم يحاولوا تقتنين الوضع القانوني للمشروع، بينما أكدت نسبة ٢٣,٣% من أفراد العينة انهم حاولوا تقنين الوضع القانوي، وتدعم هذه النتيجة مع ما أكدته حالات الدراسة فتقول الحالة الأولى "**أنا هفتح على نفسي موال تراخيص وغيره هجيب منين؟ الحكومة مش بترحم، خلينا كدا في الدرا احسن**"، كما تقول الحالة الرابعة "**يعني لازم أكون قانوني، وكدا ماله احنا بنسعي، مش لازم الحكومة تشاركنا رزق عيالنا**"

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته دراسة (الحناوي، ٢٠٠٦) حيث ناقشت اسباب العزوف عن تقنيين الوضع القانوني للمشروعات متناهية الصغر، مشيرة إلى أن ما تتسم به بعض الأمور التنظيمية والتشريعية من تعقيد، مثل: إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك)، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات المنظمة للمشروعات الصغيرة .(الحناوي، ٢٠٠٦ ،ص٥٨)

ولم تكتفي الدراسة عند ذلك، بل حاولت مناقشة الأسباب التي اختفت وراء عدم تقنين الوضع القانوني، فكما هو مبين في بالجدول رقم (٤٤)، أن نسبة ٣٦،٤% من أفراد العينة أرجعوا صعوبة توفير الموارد المادية الخاصة بالترخيص كسبب من أهم أسباب العزوف عنه ، كما أكد ٣٣,٩% من أفراد العينة على أن فرض ضرائب في حالة الترخيص كان من بين أسباب العزوف عن الترخيص، كما اكد ٢٩,٧% من أفراد العينة ان الخضوع للرقابة في حالة الترخيص مثل سبباً أخر في العزوف عن تقنين الوضع القانوني، وفي الحقيقة تُعد صعوبة الاجراءات وتكلفتها المادية المرتفعة، إلى جانب الخضوع للضرائب وعدم تقديرها بشكل مرضي لأفراد العينة، كذلك تعقيدات الرقابة وخاصة المرتبط منها بسلامة وجودة المنتج، ومطابقته للمواصفات ومراقبة وزارة الصحة والحصول على شهادة صحية من العوامل التي ساهمت في عدم تقنين الوضع القانوني في مجتمع البحث وتدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة الرابعة "**المشروع كلة هتدفعله تراخيص اده تلات اربع مرات، كمان يا ريت بس كل شوية ضرايب وتفتيش وحاجة صعبة**"، كما تؤكد الحالة السابعة "**أنا فكرت أطلع ترخيص لقيتني هدخل في موال سلامه ومش سلامة وكل شوية البلدية ييجوا يتابعوا**"، كما تؤكد الحلة التاسعة "**دول بتوع الصحة بيتعبونا وكل شوية سلامة وتحليلات والناس مش هتقدر على كل دا**".

كما لاحظت الدراسة أن شكل المشروع والمكان الجغرافي، كان سببًا للتهرب من هذه الإجراءات القانونية حيث فمعظم هذه المشروعات من حيث الشكل هي مشروعات متنقلة، وسهولة التحرك، ومن ثم سهولة الهروب من الرقابة التي قد تحدث بشكل مفاجئ، كما أن اختيار الأماكن كان من بين الوسائل التي اعتمد عليها أصحاب هذه المشروعات كاختيار للاماكن المتطرفة أو الداخلية في الشوارع كنوع من البعد عن أي شكل من اشكال الرقابة، حيث ذكرت الحالة الخامسة قائلة "**أحنا هنا في الدرا عارفين بيمروا فين وامتى، ولوحصل بنبلغ بعض وبنمشي بالعربية وربنا بيسترها**"، كما تقول الحالة التاسعة "**همه بييجوا في أوقات شغلهم وبنعرف، ولوحصل ومعرفناش أهو واحد بيحصل مشكلة فالباقي بيستخبي**"

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة قام "كايفن"(Kevin,2017) والتي ترى أنه لا يوجد فهم دقيق للتوجهات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية للمشروعات متناهية الصغر، فعدم تحديد المزايا التنافسية لهذه المشروعات، وعدم الثقة في المشروعات الصغيرة من حيث العائد المادي، مع تعقد الاجراءات أدى إلى خلق حاله من الثقة بين صاحب المشروع والدولة، كما أوصى بمبدأ المساءلة والتركيز على التدريب والتأهيل بكل اشكاله لتحيق التنمية الاقتصادية المستدامة ((Kevin,2017.p:237

كما اتضح من النتائج أن وظيفة الرقابة تنطوي على عملية مقارنة للتصرفات الفعلية بالخطط الموضوعة. هذه المقارنة تتطلب إجراءات تصحيحية في حالة اكتشاف انحرافات وتحليلها، لأنه من النادر أن نجد توافقا تاما بين ما خطط لتحقيقه وبين ما تم تحقيقه بالفعل. لهذا تبرز الرقابة من أجل التحقق من أداء العمل وتنفيذ البرامج وفق الأهداف المنوط بالتنظيم، ووفقا للقواعد والإجراءات والتعليمات والأوامر التي تصدر من المستويات المختلفة في التنظيم لتنفيذ ما تقدم، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة الرابعة "**محدش مش بيخاف من الحكومة، كله بيخاف من المشاكل، بس أنا لا معايا أصرف على المشروع ولا معايا ادفع ضرايب، عملت المشروع علشان أقدر أعيش، ولو فتحت الموضوع دا يبقي بلاها مشروع احسن**" كما تقول الحالة السادسة "**محدش عاوز يشتغل ذي الحرامي، كلنا عندنا مشاكل ومحدش هيفتح باب مشاكل جديده عليه**"

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية الفعل التي تفترض أن السلوك هو الترجمة الحقيقية لمدى ما يقوم به العاملون من تأدية لواجباتهم المنوطة بهم مقابل حقوق يتقاضونها سواء كانت معنوية أو مادية. كما أن السلوك التنظيمي هو سلوك العاملين في أماكن العمل والذي يضم سلوك كل من الفرد والجماعة والتفاعل مع العمليات التنظيمية (أنور،٢٠٠٤، ص١٣)، وهذا ما يجيب على التساؤل الخامس الذي تم صياغته لهذه الدراسة ومؤداه: ما الضوابط القانونية التي تضعها الدولة للمشروعات متناهية الصغر؟

ملخص بأهم نتائج الدراسة

استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية

أولاً: فيما يتعلق بالخصائص الشخصية والأسرية لأصحاب المشروعات متناهية الصغر؟ أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك مجموعة من السمات الشخصية والعوامل الأسرية التي ساهمت في الاتجاه نحو فكرة المشروع متناهي الصغر، حيث كانت الغالبية العظمي من مؤسسي المشروعات في سن الشباب، وبلغت نسبة الذكور منهم ٨٨،٤% ، كما بلغت نسبة المتعلمين ٩٦,٧% ، وبلغت نسبة المتزوجين ٧٤% ، كما عكست نسبة ونوع الاعالة في مجتمع البحث دوافع وأسباب القيام بالمشروع متناهي الصغر.

ب- أتضح من النتائج أن مجموعة العوامل الاجتماعية والظروف الاقتصادية مثلت أسباب مباشرة للقيام بالمشروعات متناهية الصغر، وكانت البطالة عاملاً قوياً ومؤثراً ودافعاً للقيام بهذه المشروعات.

ج- اتضح من النتائج أن المشروعات متناهية الصغر اعتمدت على التمويل الذاتي؛ من خلال المساهمات الأسرية، والاقتراض الذاتي، اللذان مثلا أهم عناصر تمويل المشروع متناهي الصغر.

كما تمكنت الدراسة من الإجابة على التساؤل الثاني ومؤداه: ما الآليات المرتبطة بالمشروعات متناهية الصغر؟

أ- كشفت نتائج الدراسة أن أكثر من ٧٠% من مؤسسي المشروعات قاموا بدراسة جدوى للمشروع، إلا أن دراسة الجدوى لم تكن بالطرق العلمية المعروفة المعتمدة على دراسة آليات السوق واحتياجاته وأفضل المشروعات التي يحتاجها، بل كانت تتم بشكل تقريبي معتمد على تصور صاحب المشروع نفسه، فلم يلجأ غالبية أفراد العينة إلى دراسة جدوى بالرجوع إلى مختصين.

ب- أتضح من النتائج أن المشروع من حيث خصائصه وشكله اتخذ شكل متنقل ملفت للنظر، عن طريق تغير شكله وخصائصه ليتناسب مع طبيعة المشروع، لعدم وجود نطاق جغرافي وامكانية التنقل طبقاً لحاجة السوق من ناحية، والهروب من الرقابة من ناحية أخرى، إذا استدعي الأمر ذلك؛ فقد أوضحت النتائج أن ٥٩,٣% من هذه المشروعات عبارة عن مقرات متنقله، كما اتضح من النتائج ان ٢٦،٧% من المشروعات كانت على هيئة محل صغير مستأجر أو كشك في شارع جانبي كمقر للمشروع.

ج- اتضح من النتائج أن المشروعات متناهية الصغر تنوعت من حيث النشاط المقدم، والتي تمثلت في: الانشطة الانتاجية بنسبة ٤٦% ، والتجارية بنسبة ٣٩,٤%، والخدمية بنسبة ١٤,٦%، كما اعتمدت في الادارة على صاحب المشروع، في نفس الوقت الذي أكد ٧١,٣% من أفراد العينة على عدم وجود عاملين في المشروع سوى صاحب المشروع نفسه لتقليل التكلفة من ناحية، وعدم حاجة المشروع لعاملين من ناحية أخري، كما أكد ت نسبة ٦٣.٤% من أفراد العينة أن عملية الإنتاج كانت تتم بشكل يومي، وخاصة في المنتجات الغذائية التي قد تتعرض للتلف.

وتمكنت الدراسة من الإجابة على التساؤل الثالث للدراسة ومؤداه: ما العائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر؟

أ- كشفت النتائج أن العائد الاقتصادي تم احتسابه بشكل يومي، ويسعى لتحقيق الحد الأدنى من المتطلبات المادية تجاه الأسرة، متمثلة في: الانفاق الأسري على الاحتياجات الأسرية، وهذا ما أكدته نسبة٨١.٤% من أفراد العينة، إلى جانب التغيرات التي حدثت على مستوي الأسرة، متمثلة في: تغيرات حدثت في السكن، وتعلى الأولاد، إلا ان امكانية تطوير المشروع غير محتملة لضعف المردود الاقتصادي وعدم كفايته.

ب- كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك العديد من القيم الاجتماعية التي تغيرت عند أصحاب المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر، تمثلت في: مجموعة القيم المرتبطة بقيمة العمل، وقيمة الانفاق.

ج – بينما تمثل العائد الاجتماعي في مجموعة التغيرات التي حدثت على مستوي الفرد، والأسرة والمجتمع، كالتي حدثت على مستوي العلاقة بالزوجة والاولاد، وتغير محل السكن لدى نسبة كبيرة من العينة

د- اتضح من النتائج أن قضية الرضا كانت من بين مؤشرات قياس العائد الاجتماعي في مجتمع البحث، إلا أن الرضا كان يشوبه النظرة الاجتماعية، والتصنيف الاجتماعي للمكانة والدور، وجميعهم يمثلوا قيم سلبية تنعكس على عدم الرضا عن الوضع المهني والادبي المرتبط بالمشروع.

كما استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل الرابع ومؤداه: ما التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر؟

كما نتائج الدراسة عن وجود مجموعة من المعوقات التي واجهت المشروع، بعضها مرتبط بالمشروع في حد ذاته من حيث: الشكل، والبناء، وأساليب الإدارة التسويق، وجودة المنتج، وتتفاعل جميعها لتعطي انعكاسها على المنتج ووسائل وطرق تسويقه ومن ثم نجاح المشروع، كما أشارت النتائج أن المعوقات المادية جاءت بنسبة كبيرة ترتب عليها: ضعف الانتاج، والتسويق، وعدم وجود ضمانات كافية للحصول على قرض، وعدم الثقة في نجاح المشروع .

وأخيرًا تمكنت الدراسة الإجابة على التساؤل الخامس ومؤداه: ما الضوابط القانونية التي تضعها الدولة للمشروعات متناهية الصغر؟

قدمت الحكومة اجراءات متعددة لتقنين الوضع القانوني تمثل في أنشطة نقدية، وأنشطة مشروعة بطبيعتها ولكنها لا تلتزم جزئيا أو كليا بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها، ويرجع عدم تقنين الوضع القانوني للمشروعات متناهية الصغر إلى:

١- عدم الثقة في نجاح المشروع، مما جعل من الخوض في هذه الاجراءات يمثل صعوبة بالغة.

٢-تعقد الاجراءات وتشابك الجهات الرقابية، وعدم التنسيق فيما بينها، مما مثل عائقاً كبيراً لأصحاب المشروعات حيال الحصول على التراخيص المناسبة للمشروع.

رؤية استشرافية

اتضح من نتائج الدراسة أن المشروعات متناهية الصغر تمر بثلاث أزمات مترابطة تؤثر على هذه المشروعات وتسهم في عدم اكمالها، ومن ثم تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل هذه الأزمات فيما يلي:-

الأزمة الأولى: أزمة الدولة حيث فقدت سلطتها وتأثيرها على برمجة وتنفيذ هذه المشروعات؛ لتعقد الاجراءات القانونية وتكلفتها المادية الكبيرة، مما أدي إلى انتهاج أصحاب المشروعات لأساليب التهرب القانوي.

الأزمة الثانية: أزمة السوق، بمعنى أن العلاقة بين المشروع والتنمية مبنية على أساس ميكانيزمات السوق، وعدم القدرة على المنافسة؛ لارتباط ذلك بجودة المنتج، وطرق ووسائل تسويقه.

الأزمة الثالثة: أزمة التدريب والتأهيل، عن طريق عدم تنمية قدرات اصحاب هذه المشروعات، مما يؤثر سلبا على نموها وتطورها، وقد يؤدي ضعف امكانيات صاحب المشروع إلى فشل المشروع في حد ذاته.

ومن هذا المنطلق كان لابد من التسليم بأن لهذا القطاع غير الرسمي دوراً في دعم سياسات التنمية قصيرة المدي، وطويلة المدى بشكل خاص من خلال قدراته الامتصاصية للمال، والحد من الفقر، وانطلاقا من أهمية الدور التنموي لابد من أن تتسم الدولة بدرجات من التسامح في مواجهة هذا القطاع غير الرسمي، باعتبار هذا القطاع قطاعاً يقلل من الأعباء والالتزامات الحكومية الرسمية في القضاء على الفقر والبطالة وذلك من خلال ما يلي :-

١- تسهيل الإجراءات القانونية المتمثلة في تقنين الوضع القانوني .

٢- التنسيق بين الجهات المعنية بهذا القطاع، حتي يتسنى لهذا القطاع القيام بدوره في عملية التنمية.

٣- تقديم الدعم المادي لهذا النمط من المشروعات؛ من خلال تفعيل مؤسسات الاقراض على أن تقدم دعم مادي مقترن بتسهيلات قانونية ميسرة .

٤- تشجيع وتفعيل أهمية العمل الحرفي من خلال برامج تدريبة حول طرق الادارة ودراسة الجدوى ومتطلبات السوق.

٥- القيام بمبادرات اجتماعية تسهم في تغيير النظرة الاجتماعية حيال هذا القطاع التنموي من خلال التغيير القيمي المقصود الذي يقوم به مختصين في علم النفس، وعلم الاجتماع .

المراجع العربية

١-أنور ،سعيد،٢٠٠٤، السلوك التنظيمي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

٢-العزبي، محمد إبراهيم، ١٩٩٩ المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي، مركز الدراسات العلمية، الإسكندرية.

٣-اسرج ،حسين ،٢٠١١، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى التشغيل فى الدول العربية ، لندن مركز الشرق العربي للدارسات الحضارية والاستراتيجية.

٤-إبراهيم ،توهامي، ٢٠٠١، البلدان النامية أمام تحديات الفقر»، الباحث الاجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد ٣ .

٥-السعيد، منى، ٢٠١٥، الأجور وعدم المساواة في سوق العمل المصري إبان الأزمة المالية وأحداث الثورة، ، ورقة العمل٩١١

http://enid.org.eg/Uploads/PDF/PB22_women_employment_assaad.pdf

٦-البندي ، عاصم ٢٠١١،، المشروعات الصغير ة وأثرها في التنمية الاقتصادية، مصر نموذجاً.

http://smartcontractor.blogspot.com/2017/10/blog-post_76.html

٧-الهيئة العامة للاستعلامات،٢٠١٧، رئاسة مجلس الوزراء، :إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغرhttp://sis.gov.eg/?lang=a.

٨-أبو بكر، زينب أبو زيد ،٢٠١٠ التعليم وتمكين الشباب في المجتمع رؤية مستقبلية للتخلص من المشكلات التي تواجه قطاع الشباب، بحث منشور في مجلة الشئون الاجتماعية، العدد ١٠٦ ،ليبيا.

٩-الحناوي، حمدي، (٢٠٠٦)، "تنظيم المشروعات الصغيرة"، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر.

١٠- العبري، خليفة، (٢٠٠٥)، "الصناعات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى العربي الثالث ،سلطنة عمان.

١١-العيسوي، ابراهيم، ٢٠٠١، التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)، ط ٢،منتدى العالم الثالث، دار الشروق، مصر.

١٢-بودون ،بوريكوا . ت .سليم ، حداد ، ١٩٩٦، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ط ١، المطبوعات الجامعية، بيروت.

١٣-بينريا ،لورد، ٢٠٠٦، إضفاء الطابع غير الرسمي على سوق العمل ، والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية: تأملات في الأسر الحضرية الفقيرة في بوليفيا وإكوادور وتايلاند.

١٤-بيير، ستروبل، ت .شكري،حسين،١٩٩٦، من الفقر إلى الحرمان»، مجتمع الأجراء أم مجتمع حقوق الإنسان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد ١٤٨ ،عدد خاص بالفقر.

١٥-برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ "الثروة الحقيقية: مسارات التنمية البشرية"، نيويورك.

١٦-تومل، كاترن ، ٢٠٠٠، تمكين القطاع غير النظامي.

. Email:Katrine-toomel@unchs,org

١٧-جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، ٢٠١٨، ، ريادة الأعمال: اغتنام فرص التحول الاقتصادي، مجموعة شركاء التنمية.
١٨-جون ،فريدمان ، ت زيات، ثابت ،١٩٩٦، إعادة التفكير في الفقر»، تخويل السلطة و حقوق المواطنين، ترجمة: حمدي زيات، مركز مطبوعات اليونسكو، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، الفقر، العدد ١٤٨.

١٩–حسين، سلمان،٢٠٠٥، **السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية بين النظرية** والتطبيق ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مجد، لبنان .

٢٠–حداد، شيرين ،٢٠١٧، النوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في سياق عالمي: الكشف عن الهيكل الجنساني لـ "الاجتماعي، نيويورك، ماكميلان.

٢١–حسين، منال زكريا 2010. كفاءة الذات العامة المدركة متغير العلاقة بين نوعية حياة العمل و التوافق النفسي لدى عينة من النساء العاملات، دراسات نفسية.

٢٢–حسين ،منال، ٢٠١٥، الاطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية مجلة العلوم الانسانية، العدد٤٥ ، ابريل.

٢٣–خلف ،مصطفي ، ٢٠٠٢ ،قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، مصر.

٢٤–زايد، أحمد، ،٢٠٠٦علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١

٢٥–سكوت ،جون ، ترجمة عثمان، محمد ٢٠٠٩ ،علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١ ، بيروت.

٢٦–شبوطي، حكيم ، ٢٠٠٧، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

٢٧–شيبان، أسيا، ٢٠٠٨، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية "حالة الصناعات التقليدية الحرف في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.

٢٨––عبد الموجود، ابو الحسن ،٢٠٠٦، التنمية وحقوق الإنسان–نظرة اجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

٢٩-عباس ،محمد ،٢٠٠٠، التنمية و العشوائية الحضرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

٣٠-عبد المنعم، هبة، ٢٠١٩، أخرون **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية** ، أبو ظبى ، صندوق النقد العربى

٣١-عبد القادر، محمد،٢٠٠٣، البطالة، أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات (العولمة)، منشأة المعارف، الإسكندرية.

٣٢-عبد القادر ،محمد ٢٠٠٠، اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

٣٣-عجمية، أحمد، ١٩٩٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ،الإسكندرية.

٣٤-علي شتا، السيد، ٢٠٠٠ التفاعل الاجتماعي والمنظور الظاهري، ط١ ،منشأة المعارف، الإسكندرية .

٣٥-علي ، ليلى، ١٩٨٣، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالطبيعة، دار المعرفة، ط٢، القاهرة.

٣٦-عبد العزيز ، فهد ٢٠٠٤م ، البطالة والاسباب والطرق المعالجة، المدينة المنورة،

ليلة،علي الشباب العربي، ١٩٩٣، تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف ،دار المعارف ، ط٢ ، القاهرة.

٣٧-فيليب كابان ،جان فرانسوا دورتيه، ٢٠١٠،علم الاجتماع "من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام و تواريخ و تيارات" ،ترجمة: اياس حسن ،دار الفرقد، ط١ ،سوريا،

٣٨-فهمي ،محمد ،٢٠٠٧، العولمة والشباب من منظور اجتماعي، دار الوفاء للطباعة والنشر. مصر.

٣٩-قيرة، و آخرون : عولمة الفقر (المجتمع الآخر... مجتمع الفقراء و المحرومين)، ط٠١ ،دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

٤٠-قرم ، جور ١٩٩٧ : التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم ٦ ، الامم المتحدة ، نيويورك.

٤١-كيتث ،هارت،٢٠١١، التطور والتقدم"، حوار الموئل، العدد١ ،برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية.

عمان١١

http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract?fromPage=online &aid=2494648&fulltext consulté le : 20-06-2011 à 09.45

٤٢-كعيبة ،حمد ، ١٩٩٨التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل ليبيا، مجلى البحوث الاقتصادية، العدد الاول.

٤٣-لجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، الاردن.

٤٤-مشهور ، المهدي، ١٩٩٤، القطاع غير الرسمي في شياخة معروف، دراسة ميدانية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٤٥-محارب ،عبد العزيز ، ٢٠١٧، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، دار الجامعة العربية، الاسكندرية.

٤٦-معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠١٠،عدم المساواة بين الجنسين في المنزل وفي السوق، سلسلة دراسات التنمية.

٤٧-مصطفى، احمد ، ٢٠٠٠، إدارة السلوك التنظيمي'رؤية معاصرة'، الدار الجامعية، الإسكندرية.

٤٨-نصر ، سحر ، ٢٠١٠، رائدات الأعمال المصريات: تعظيم الفرص في المجال الاقتصادي سحر نصر)البنك الدولي ،البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

المراجع الاجنبية

1-Ardic & Valentina ,2011, Small and Medium 2 Enterprises A Cross-Country Analysis with a New Data Set , Policy Research Working Papwe No.5538 , (Washington , D.C: The World Bank)

2-Alia El-Mahdi,2003,The Small Business Informality Challenge: Lessons Learned From Country Experiences and the Road Ahead of Egypt,» Economic Research Forum, ERF Working Paper Series; 0324 (

3-Abaza, Mona, 2006 The changing consumer cultures of Egypt,Cairo

4-Urbann Reshaping,The American University in Cairo prss

5-Adejumo &Folashade. 2017. Government Policies And Entrepreneurship Phases In Emerging Economies: Nigeria And South Africa. Journal of Global Entrepreneurship Research

6-Ames A. Wilcox, (2011), "The Increasing Importance of Credit Unions in SmallBusiness Lending, Study of Business Administration, from the United Statesgovernment", on line ,available at: www.sba.gov/sites/default/files/files/rs387tot.pd.

7-Assaad et al. 2019. socioeconomic status and the changing nature of school ERF in Egy-ot-, Working Paper

.pt, Jordan, and Tunisiwork transitions No. 1287

8-Babu, J.S, (2008), "Role & Functions of Micro Small and Medium EntirprisesDevelopment Organisation", Study from on line, available: www.msmedikanpur.gov.in/msmedofunction.pd

9-Beck, &Kunt ,2006, Small and Medium, : Access to Finance as A Growth Constraint, Journal of Banking and Finance, Vol. 3 (11.

10-Burke, &Logedon, J.M, 1996, How Corporate Social - Responsibility Pays off" Long Range Planning, Vol. 29, No. 4

11-Bernoux,A,1985,Capitalism and Modern Social Theory , Cambridge . Universty , Press , London vill

12-David, holdford,(2005).The Dynamic Of The Pharmaceutical Market Using A Social Marketing Framework, Journal OF Marketing .Vol.22,No,7

13-David ,simderal ,2007, comparing time part – time and full – time workers subjective work status ،job satisfaction university – of – guelbh – Canada

14-Donaldson, l 2014 organizational factors as correlates of nonprofit human service agency advocacy in Washington ،PHD , (catholic university of America).

15-(EIPCL) The Egyptian International Publishing Company Longman (2004). Longman Active Study Dictionary For Egyptian Secondary Schools, Ministry Of Education, Arab Republic Of Egypt.

17-ECD (2017), Evaluating Publically Supported Credit Guarantee Programs for SMEs, www.oecd.org/finance/Evaluating-PubliclySupported-Credit-Guarantee-Programmes-for-SMEs.pdf

18-Elezaby, Mohamed,1985, Impact of Situational and Orientaional Factors Contribution to Community Field Structure. Dissertation, Aiwa State University, Ames, Aiwa, USA

19- Gregory, Brian (2005), An Empirical Investigation of the Growth Cycle Theory of Small Firm Financing, Journal of Small Business Management, Vol. 43.،(

20-Hernando,2019, DE SOTO Hernando:The maystery of capital "whey capitalism triumphs in the west and fails everywhere else",basic books.california

22-Hooi, L.W.2006, Implementing e-HRM: The readiness of SME manufacturing company in Malaysia. Asia Pacific Business Review, Vol.12, No.4

23- Joynal, Abdin,2019, Role of Micro, Small and Medium Enterprises In Economic Development: https://joynal.wordpress.com/2019/08/18/role-of-micro-small-and-medium-enterprises-ineconomic-development/

24-Kais Aliriani ,2013, Role of Small and Medium Enterprises in the Economy: The Case of Yemen , International Conference, London, January11&12

25-Ledgerwood. Joanna,2020, "Micro Finance, Handbook, An Institutional and Financial Perspective," The World Bank, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/12383/18771.pdf;World

26-McQueen, Kevin;(2007);Small Business Development Strategies Practices to

Promote Success among Low-Income Entrepreneurs.

27-Meghana, Ayia, (2003), "Small and medium enterprises across the globe.World Bank policy research working paper 3127, August, P 03.

28- Marina ،milk ،maltipeekamarkojussi;)2015(temporary employment and health; areview ،oxford ،international journal of epidemiology ،Jun.

29-Naess, T (2004).: Forecasting the Norwegian Labour Market for, Graduates Holding Higher Degrees, Higher Education in Europe, VOL4

30-Office National the s Statistitices (ONS,2017)

site
http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnee_Stat_Emploi_Septembre_2014_Bonne.pdf

31-Phillip, Brown,2003,Educational European, Economy Global a in Employment and Education: Trap Opportunity .

32-Roniger, Luis,2004 Political Clientelism, Democracy and Market Economy, Comparative Politics

33-Richard, Devetak ,2012, Marxism and Critical Theory, in:"Richard Devetak and Others, An Introduction to International Relations", Second Edition, Cambridge University Press.

34-Romano, C&. Tanewski,2001,Capital Structure DecisiMaking: A Model for Family Business, Journal of Business Venturing, Vol. 16(3)

35-Roniger, Luis Political Clientelism, (2004), Democracy and Market Economy, Comparative Politics.

36-Roy, Gilbbeert, 2004، improving the lives of the poor through investment in cities. An update on the performance of the world bank's urban portfolio, OED.

37- Samuel ,john; 2017, public advocacy and people – centered advocacy ،mobilizing for social work chang ،development in practice ، vol 17 ، numbers - 5 august

38-Strandh,Mattias and Nordlund, Madelene, 2008: Active Labor Market Policy and Unemployment Scarring: A Ten-year Swedish Panel Study, Journal of Social Policy, Volume 37, Issue 3,

39-Schneider. 2018, Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years? IMF Medina, L. an Working Paper 18/17.

40-The Structure of Sociological Theory, Third Edition, The Dorsey Press, Homewood, IIIinoise.

41-Verlag, Germany 2008،Umbrella for all economic activities that are not recorded in the national account)Gross Domestic Product The shadow economy: A Critical Analysis, GRIN Verlag, Germany

42-THE INTERNATINAL COUNCIL FOR LOCAL ENVIRONMENTAL INITIATIVES (ICLEL), 2017 The Local Agenda 21 planning Guide "An introduction to sustainable Development planning", ICLEI, TIDRC, PNUD, Toronto, Canada

43-Tunisia, 2017, Structur Obstacles and Policies , EMNES Studies No 3 / December

44-UNIDO,1999,Manual for Small Industrial Businesses, Project Design and, Appraisal, UNIDO, Vienna

45-Women In Informal Employment: Globalizing and organizing: About the informal economy definition and theories http://www.wiego.org/about_ie/definitions seen 22/06/2011 at 20:00

46-Wen, B. & Chin,S. (2007) The Dynamic Change of Self- Efficacy in Information Searching on the Internet Influence of Valence of Experience and Prior Self-Efficacy. The Journal of Psychology, 141(6).

47-Walker , joe & bos , ted , 2005" define internal problems with the rate of return concept university of Alabama , press

48-Wangwe ،Samuel،(2004) ،Innovation in rural finance in Tanzania Paper prepared for The Third Annual Conference on Microfinance held from 15th to 17th March 2004 at the AICC ،Arusha

جدول رقم (١) يوضح خصائص العينة

خصائص العينة		التكرار	النسبة
السن	اقل من ٢٠	٧	%٤.٧
	٢٠:٢٥	٢٨	%١٨.٧
	٢٥:٣٠	٦٠	%٤٠
	٣٠:٣٥	٥٥	%٣٦.٧
النوع	ذكر	١٢٢	%٨١.٤
	انثى	٢٨	%١٨.٦
المستوي التعليمي	امي	٥	%٣.٣
	يقراء ويكتب	١٥	%١٠
	تعليم متوسط	٣٥	%٢٣.٣
	تعليم عالى	٩٥	%٦٣.٤
الحالة الزوجية	متزوج	١١١	%٧٤
	غير متزوج	٣٩	%٢٦
نسبة الاعالة	اقل من ٣	١٠	%١٠
	٢:٣	٥٥	%٣٦.٦
	٣:٥	٦٠	%٤٠
	٥ فاكثر	٢٠	%١٣.٣
الجملة		١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٢) يوضح العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و الاسرية لاختيار المشروع

العوامل	العدد	النسبة
عدم وجود فرصة عمل	٩٥	%٦٣.٤
عدم كفاية الدخل	٣٥	%٢٣.٣
تشجيع العمل الحر	٢٠	%١٣.٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٣) يوضح عدد سنوات البطالة

عدد السنوات	العدد	النسبة
اقل من عام	١٢	%٨
١:٣	٥٢	%٣٤.٦
٣:٥	٦٧	%٤٤.٧
٥ فاكثر	١٩	%١٢.٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٤) يوضح المساهمة في النفقات قبل بدء المشروع

نوع المساهمة	العدد	النسبة
كان يعمل في عمل غير منتظم	١٥	%١٠
الاسرة متمثلة في الاب و الام	٥٥	%٣٦.٧
مساهمة الزوجة	٣٠	%٢٠
الاقتراض من الأصدقاء	٥٠	%٣٣.٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٥) يوضح العوامل الشخصية و المفاضلة بين اكثر من مشروع

العوامل	العدد	النسبة
البحث عن فكرة جيدة للمشروع	٧٣	%٤٨.٧
التقليد و المحاكاة	٥٠	%٣٣.٣
اجراء المفاضلة بين اكثر من مشروع	٢٧	%١٨
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٦) يوضح عوامل إيجاد فكرة للمشروع

فكرة المشروع	العدد	النسبة
فكرة شخصية	٧٠	%٤٦.٧
فكرة الاسرة	٣٥	%٢٣.٤
فكرة الأصدقاء	٣٠	%٢٠
ملاحظة الحياة اليومية	١٥	%١٠
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٧) يوضح القيام بدراسة جدوى للمشروع

هل قمت	العدد	النسبة
نعم	١٠٥	%٧٠
لا	٤٥	%٣٠
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٨) يوضح ما هي طريقة دراسة حساب الجدوى

طرق حساب الجدوى	العدد	النسبة
بمفردة	٨٥	%٨٠.٩
مشاركة الاسرة	١٨	%١٨.٩
مكتب متخصص	٢	%٢.٢
المجموع	١٠٥	%١٠٠

جدول رقم (٩) يوضح مصادر تمويل المشروع

تمويل ذاتي يعتمد على	العدد	النسبة
مساهمة الاسرة	٨٢	%٥٤.٦
اقتراض	٥٠	%٣٣.٤
جمعية	١٨	%١٢
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (١٠) يوضح ملكية المشروع

الملكية	العدد	النسبة
ملك	١١٥	%٧٦.٧
مستاجر	٣٥	%٢٣.٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (١١) يوضح تكلفة المشروع

تكلفة المشروع	العدد	النسبة
اقل من ١٠ الاف	٦٠	%٤٠
١٠:٢٠	٧٠	%٤٦.٧
٢٠:٣٠	١٠	%٦.٧
٣٠:٤٠	٧	%٤.٦
اكثر من ٤٠ الف	٣	%٢
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (١٢) يوضح الشراكة في المشروع

نوع الشراكة	العدد	النسبة
فردى	٩٥	%٦٣.٤
شراكة	٣٥	%٢٣.٣
عائلي	٢٠	%١٣.٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (١٣) يوضح وصف المقر

وصف المقر	العدد	النسبة
محل صغير	٤٠	%٢٦.٧
منزل	٢١	%١٤
عربة متنقلة	٨٩	%٥٩.٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (١٤) يوضح المكان الجغرافي للمشروع

المكان الجغرافي	العدد	النسبة
نظام جغرافي محدد	٤٠	%٢٦.٧
نظام جغرافي غير محدد	١١٠	%٧٣.٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (١٥) يوضح نشاط المشروع

نشاط المشروع	العدد	النسبة
تجارى	٥٩	%٣٩.٤
انتاجى	٦٩	%٤٦
حرفي	٢٢	%١٤.٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (١٦) يوضح اعداد العاملين

العاملين	العدد	النسبة
لا يوجد	١٠٧	%٧١.٣
يوجد	٤٣	%٢٨.٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (١٧) يوضح الأسباب التي دفعت الى عدم الاستعانة بالعاملين

الأسباب	العدد	النسبة
المشروع لا يحتاج	٧٠	%٦٥.٤
محاولة توفير النفقات	٢٩	%٢٧.١
مساعدة احد افراد الاسرة	٨	%٧.٥
المجموع	١٠٧	%١٠٠

جدول رقم (١٨) يوضح شكل الإنتاج

الإنتاج	العدد	النسبة
يومى	٩٥	%٦٣.٤
اسبوعى	٣٥	%٢٣.٣
شهرى	١٠	%٦.٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (١٩) يوضح تسعير المنتج

تسعير المنتج	العدد	النسبة
طبقا للعرض و الطلب	٩٠	%٦٠
طبقا لسعر التكلفة	١٥	%١٠
سعر ثابت	٤٥	%٣٠
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٠) يوضح مواعيد فتح المشروع

هل يوجد موعد ثابت	العدد	النسبة
نعم	١١٧	%٧١.٤
لا	٤٣	%٢٨.٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٢١) يوضح ماهى مواعيد العمل

الموعد	العدد	النسبة
من ٦ صباحا	٩٠	%٨٤.١
١٠ صباحا	٩	%٨.٤
١٢ صباحا	٨	%٧.٥
المجموع	١٠٧	%١٠٠

جدول رقم (٢٢) يوضح حساب الإيرادات والتكلفة و المبيعات

حساب الإيرادات	العدد	النسبة
بشكل يومى	١٢٦	%٨٤
بشكل شهرى	٢٤	%١٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٣) يوضح اليات التسويق

اليات التسويق	العدد	النسبة
الجمع بين اكثر من وسيلة	٧٠	%٤٦.٧
البيع بشكل مباشر	٥٠	%٣٣.٣
البيع من خلال التوصيل	٣٠	%٢٠
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٤) يوضح هل يوجد عروض للتسويق

العروض التسويقية	العدد	النسبة
لا	١٢٨.٩	%٨٥.٩
نعم	٢١.١	%١٤.١
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٥) يوضح توجيه العائد من المشروع

توجيه العائد	العدد	النسبة
الانفاق علي الاسرة	١٢٩	%٨٦
الادخار	١١	%٧.٣
تطوير المشروع	١٠	%٦.٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٦) يوضح خصائص الحالات

الحالة	السن	النوع	المستوى التعليمي	المهنة الحالية	المهنة السابقة ان وجدت	الحالة الاجتماعية	نوع المشروع
الأولى	٢٦	ذكر	تعليم عالى	صاحب المشروع	لا يعمل	غير متزوج	بمفردة
الثانية	٢٨	ذكر	تعليم عالى	صاحب المشروع	باليومية	متزوج	مشارك الاسرة
الثالثة	٢٩	ذكر	تعليم عالى	صاحب المشروع	مكتب خاص	متزوج	مشارك الزوجة
الرابعة	٣٠	انثي	تعليم متوسط	صاحب المشروع	لايعمل	متزوج	بمفردها
الخامسة	٣٤	ذكر	تعليم عالى	صاحب المشروع	في مصنع	متزوج	شريك
السادسة	٣٣	ذكر	تعليم متوسط	صاحب المشروع	مدير مصنع	متزوج	بمفردة
السابعة	٣١	ذكر	تعليم عالى	صاحب المشروع	كاشير	متزوج	بمفردة
الثامنة	٢٧	ذكر	تعليم متوسط	صاحب المشروع	لا يعمل	متزوج	بمفردة
التاسعة	٢٨	انثي	تعليم عالى	صاحب المشروع	لا يعمل	غير متزوج	بمفردها
العاشرة	٣٠	ذكر	تعليم متوسط	صاحب المشروع	يعمل باليومية	متزوج	بمفردة

جدول رقم (٢٧)يوضح نوع الاحتياجات

الاحتياجات	العدد	النسبة
احتياجات أساسية	١٣٨	%٩٢
احتياجات ترفيهية	١٤	%٨
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٨)يوضح الانفاق

طريقة الانفاق	العدد	النسبة
الانفاق علي المستزمات الاسرية	١٢٢	%٨١,٤
الانفاق علي الوالدين و الاخوات	٢٠	%١٣
الانفاق علي الشخص نفسه	٨	%٥,٢
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٨) يوضح هل زادت معدلات الانفاق بعد المشروع

هل زادت المعدلات	العدد	النسبة
نعم	١٢٥	%٨٣,٤
لا	٢٥	%١٦,٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٩) يوضح شكل الانفاق

شكل الانفاق	العدد	النسبة
احتياجات اساسيه	١٣٨	%٩٢
احتياجات ترفيهيه	١٢	%٨
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٣٠) يوضح هل تم تغيير شكل السكن

هل تغير	العدد	النسبة
نعم	١١٨	%٧٨,٧
لا	٣٢	%٢١,٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٣١) يوضح شكل التغير في السكن

شكل التغيير	العدد	النسبة
استاجر مكان اخر	٤٥	%٣٨,١
استاجر مكان خاص	٤٠	%٣٣,٩
قمت بتغيرات في المنزل	٣٣	%٢٨
المجموع	١١٨	%١٠٠

جدول رقم (٣٢) يوضح المردود علي التعليم في مجتمع البحث

شكل التغيير	العدد	النسبة
اعتمدت علي مدرسين خصوصيين	٥٥	%٦١,٨
اعتمدت علي كتب خارجية	٢٠	%٢٢,٦
غيرت المدرسة	١٤	%١٥,٦
المجموع	٨٩	%١٠٠

جدول رقم (٣٣) يوضح حدوث التغيير في المستوى بالنسبة لعينة المتزوجين

هل حدث تغيير	العدد	النسبة
نعم	٨٩	%٨٠,١
لا	٢٢	%١٩,٩
المجموع	١١١	%١٠٠

جدول رقم (٣٤) يوضح قياس الرضا

القياس	العدد	النسبة
الرضا عن فكرة المشروع	٦٩	%٤٦
الرضا عن الوضع المادى	٤٣	%٢٨,٧
الرضا عن الوضع المهنى	٣٨	%٢٥,٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٣٥) يوضح التغيرات القيمية التي حدثت لصاحب المشروع

التغير الشخصي	العدد	النسبة
تغير في قيم العمل	٧٠	%٤٦.٧
الثقة بالنفس	٣٥	%٢٣.٣
تقدير الذات	٢٥	%١٦.٦
تقدير الاخرين	٢٠	%١٣.٤
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٣٦) يوضح التغير في شكل العلاقات الاجتماعية

هل حدث تغيير	العدد	النسبة
حدث تغير في شكل العلاقات	١٢٣	%٨٢,٦
لم يحدث تغير في شكل العلاقات	٢٧	%١٧.٨
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٣٧) يوضح التغير في شكل العلاقات الإنسانية

نوع العلاقة	العدد	النسبة
العلاقة مع الزوجة و الأولاد	٩٥	%٦٣.٧
العلاقات العائلية	٣٧	%٢٤.٣
علاقات القرابة	١٨	%١٢
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٣٨) يوضح الرضا عن التغير في شكل العلاقات

شكل الرضا	العدد	النسبة
الرضا عن التغيرات الشخصية	٦٥	%٤٣.٣
الرضا عن العلاقات	٥٠	%٣٣.٣
الرضا عن المكانة	٣٥	%٢٣,٤
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٣٩) يوضح ضعف مصادر التمويل

مصادر التمويل	العدد	النسبة
لا يوجد دعم مادى لتطوير المشروع	١٠١	%٦٧.٤
صعوبة الحصول على قرض	٣٥	%٢٣.٤
لا يوجد دعم مالى للانفاق عل المشروع حاليا	١٤	%٩.٢
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٤٠) يوضح الصعوبات الخاصة بالمنتج

السلع المهدرة	العدد	النسبة
مواد تالفة سوء استعمال	٧٧	%٥١.٤
مواد غير ملائمة للعميل	٥٠	%٣٣.٤
مواد ذات نوعية رديئة	٢٣	%١٥.٢
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٤١) يوضح الصعوبات

الصعوبات	العدد	النسبة
صعوبات خاصة بتسويق المنتج	١١٨	%٧٨.٧
صعوبات خاصة بطريقة التغيير	٣٢	%٢١.٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٤٢) يوضح الصعوبات الخاصة بتسويق المنتج

صعوبات التسويق	العدد	النسبة
عدم القدرة على المنافسة	٧٠	%٥٩.٣
ضعف الثقة مع جودة المنتج	١٨	%٢٥.٤
تفضيل المنتج في المحلات المعروفة	٣٠	%١٢.٣
المجموع	١١٨	%١٠٠

جدول رقم (٤٣) يوضح الصعوبات الاجتماعية

الصعوبات الاجتماعية	العدد	النسبة
النظرة الاجتماعية	٧٥	%٥٠
صعوبات قيمة العمل الحرفي و المهنى	٤٠	%٢٦.٧
صعوبات قيمة العمل بثقافة الشارع	٣٥	%٢٣.٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٤٤) يوضح تقنية الوضع القانوني

هل فكرت في تقنية الوضع القانوني	العدد	النسبة
لا	١١٨	%٧٨.٧
نعم	٣٢	%٢٣.٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٤٥) يوضح أسباب عدم تقنين الوضع القانوني

في حالة لا	العدد	النسبة
صعوبة توفير الموارد المالية الخاصة بالترخيص	٤٣	%٣٦.٤
فرض ضرائب في حالة الترخيص	٤٠	%٣٣.٩
الخضوع للرقابة في حالة الترخيص	٣٥	%٢٩.٧
المجموع	١١٨	%١٠٠

Abstract

This study aims to identify the reality of micro-projects in the city of Beni Suef between cost and return. It also seeks to test the suitability of intellectual issues to the theoretical statements of the theory of social action, social exchange, the theory of unofficial economy in development, and the theory of deprivation of power, in studying the relationship between the cost and return achieved by micro-projects in Beni Suef Governorate. This study also seeks to reach realistic proposals and recommendations that would support these micro-projects and meet their basic requirements, and try to reduce the size of the difficulties and obstacles faced by these projects within the city of Beni Suef by setting a forward-looking vision to try to develop these projects. The study relied on the sample survey(method Non-load sampling using a snowball) on (150) individual micro-projects, it also relied on an in-depth study of (10) projects, in addition to the observation. The study concluded that micro-projects have a major role in terms of cost and return, which is reflected in the elimination of unemployment, and the economic and value return represented in the set of changes that resulted from the implementation of the project. However, the legal legalization of these projects is facing many difficulties for which the forward-looking vision has tried to develop solutions.

Key Words: micro-projects -cost- return